# قراءة في تاريخ العلاقات الكويتية - اللبنانية

حمزة عليان

مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت ٢٠١٦م

قراءة في تاريخ العلاقات
الكويتية - اللبنانية

الكويت ٢٠١٦م

ISBN:978-99906-94-70-3

# قراءة في تاريخ العلاقات الكويتية - اللبنانية

حمزة عليان

مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت ٢٠١٦م

# الإهداء

إلى كل من زرع وأضاف بذرة صالحة في نماء هذه العلاقة

بين الكويت ولبنان

وإلى أبنائي الذين تفتحت عيونهم على أرضها

وإلى كل الذين عرفتهم وزاملتهم وكانوا رافداً لي بمعارفهم

خلال ٤٠ سنة من عملي في الكويت

## استهلال

بلدان صغيران، أحدهما على الطرف الشرقي للبحر المتوسط، والآخر على الزاوية الشمالية الغربية للخليج العربي، موقعان إستراتيجيان يربطان دولا بدول وقارات بقارات، الأول حباه الله بجمال الطبيعة.. والثاني أغدق الله عليه نعمة الذهب الأسود.

متشابهان بقدر الجغرافيا السياسية والحدودية، وكلاهما دفع ثمن موقعه وتميزه.

ولأنهما متشابهان في المظهر الاجتماعي والحريات العامة، فقد كانت علاقتهما عفوية تلقائية، ثم حميمية دافئة ومميزة؛ الرسمية منذ ما يقرب من ستة عقود، والشعبية منذ ما يزيد على ثلاثة أرباع القرن.

التشابه أفرز جملة من التعقيدات، جمعت قدراً كبيراً من ظلم الجغرافيا والتاريخ، عندما جعلت من كليهما مطمعا لجيران أقوياء تتنابهم حالات من جنون الهيمنة.

فالعراق وسوريا في مرحلة ما قبل اندلاع الثورات والتغيرات الجيوسياسية الأخيرة يحكمهما إرث من الفكر السياسي منذ عهود السلطنة العثمانية والاستعمار الإنجليزي والفرنسي وما بعدهما، القاضي بوضع البلدين الجارين الصغيرين الكويت ولبنان في دائرة الاستقطاب والإلحاق، وإن كان مسار العلاقات قد تبدل في مرحلة ما بعد الاستقلال بحكم تحديد الكيانات في المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات، والانضمام إلى الأمم المتحدة عضوين في المنظومة الدولية

يلتزم جميع الأعضاء فيها بالحفاظ على السلم واحترام استقلال الدول وسيادتها، وهو قياس لا يصح في حالة التنازع والحروب التي نشبت بين لبنان وإسرائيل بوصفها دولة عدوة وغاصبة لفلسطين وعدوانية تجاهه، وبما يمثله (لبنان) من بيئة العيش المشترك التي تجمع سبع عشرة طائفة على نحو مغاير لمشروع إنشاء كيان دولة إسرائيل اليهودية.

والمشهد السياسي بين البلدين يكاد يفضي إلى النتيجة المشابهة؛ فالكويت نالها من عبدالكريم قاسم هزات أصابت كيانها الناشئ ثم تعرضت لاحتلال عسكري من قبل نظام صدام حسين عام ١٩٩٠م أخرج منها بالقوة العسكرية وبإرادة قوى دولية، واستعاد هذا الكيان حريته وسيادته وترسيم حدوده بقرارات من مجلس الأمن الدولي، لكنه بقي يعيش إرهاصات التاريخ والجغرافيا والحجم الأكبر.

كذلك الأمر بين لبنان وسورية الذي عانى فيه لبنان من حكم الأمر الواقع السوري طيلة أكثر من ربع قرن (١٩٧٥/ ٢٠٠٥م) بعد أن أجبر على الخروج العسكري منه بفعل الضغط الشعبي والتداعيات الناتجة عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الشهيد رفيق الحريري، وإن استمر تأثيره ونفوذه بأشكال مختلفة، وهذا بخلاف ما لحق به من احتلالات عسكرية لأراضيه وانتهاك فاضح لسيادته وسقوط العاصمة بيروت عام ١٩٨٢م من قبل إسرائيل وما تشكله من خطر قائم على وجوده، ناهيك عن أطماعها في مياهه وأراضيه منذ إنشاء هذا الكيان عام ١٩٤٨م وتهجير الشعب الفلسطيني منه عندما وفد إليه مئات الآلاف منهم ليستقروا في قراه وعلى أطراف المدن.

والقدر الجغرافي لم يجنب النظامين من الهزات والارتدادات نظرا إلى أجواء

الحريات التي يعيشها المجتمعان والدولتان مقارنة بالجيران الذين امتعضوا من تلك الممارسات وما تسببه من أذى وتأثير سياسي وثقافي واجتماعي مباشرين على ذلك النمط الشمولي من الأنظمة السياسية السائدة في مجتمعاتهم؛ فحرية الصحافة وممارسة الديمقراطية عبر الانتخابات وتعددية المنابر الحزبية والسياسية كانت مثار استياء ومسببة لضغوطات وأزمات متواصلة أدت إلى تغييبها أو توقفها كما في حالة الكويت «تعطيل مجلس الأمة وفرض رقابة مسبقة على الصحافة».

تلك الارتدادات من الممارسات الديمقراطية كانت محل مراجعة ونقد من قبل عدد من الكتاب والمفكرين كما فعل الوزير الأسبق والمحامي علي البغلي والذي نظر إلى ما يتمتع به البلدان من حرية في التعبير، ومن التمثيل السياسي الذي يظل أفضل بكثير مما هو موجود بدول ما يسمى الربيع العربي وغيرها.

«فالديمقراطية اللبنانية ولّدت حربا أهلية طاحنة استمرت ١٥ عاماً، والديمقراطية الكويتية أنجبت أقلية معارضة زاد عددها فيما بعد، ومع ذلك لم تترك ديدنها التأزيمي لسنوات طويلة (٢٠٠٨- ٢٠١٢م)، والثقافة التي سادت الشارع السياسي الكويتي، انتقلت منه إلى الشارع اللبناني من حيث الغوغاء والشتائم والنقد الجارح الذي استباح الانجراف في العمل الدبلوماسي».

بعد خمسة عشر عاما من الإصدار الأول أبريل عام ٢٠١٠م «العلاقات الكويتية -اللبنانية التشابه والقدر المشترك» ثم الإصدار الثاني عام ٢٠١١م «الكويت ولبنان بين جغرافيتين» وجدت أن الموضوع يحتاج إلى إضافات بعد أن عثرت على قدر كبير من الوثائق والمعلومات، لذلك كان هذا الإصدار الثالث المنقح بما فيه من توسع في معظم الفصول والمواد، وتصويب لأحداث تاريخية لم يتسن الوصول إلى صحتها إلا بعد مراجعات وبحوث متواصلة.

«قراءة في تاريخ العلاقات الكويتية – اللبنانية» كتاب موسوعي التزمنا فيه قواعد البحث وأمانة المصادر وشمولية المضمون ليكون مرجعا أساسياً لرواية تاريخ العلاقات المشتركة بين الدولتين والشعبين الكويتي واللبناني.

المؤلف

الكويت ٢٠١٦م

# الفصل الأول
# التمثيل الدبلوماسي
# سفراء الكويت لدى لبنان
# ١٩٦٢ - ٢٠١٦م

| سفراء الكويت لدى لبنان | |
|---|---|
| الاسم | التاريخ |
| مهلهل محمد المضف (قائم بالأعمال) | 6/ 6/ 1962 – 22/ 4/ 1963م |
| محمد أحمد الغانم (سفير) | 22/ 4/ 1963 – 6/ 12/ 1964م |
| خالد محمد جعفر (سفير) | 8/ 1965 – 8/ 1969م |
| محمد يوسف العدساني (سفير) | 8/ 1969 – 9/ 1976م |
| عبدالحميد البعيجان (سفير) | 12/ 12/ 1976 – 6/ 1/ 1983م |
| أحمد عبدالعزيز الجاسم (سفير فوق العادة غير مقيم) | 17/ 11/ 1992م |
| أحمد غيث عبدالله (سفير) | 17/ 11/ 1992 – 15/ 10/ 1995م |
| عبدالرزاق الكندري (سفير) | 7/ 12/ 1995 – 27/ 8/ 1989م |
| محمد سعد الصلال (سفير) | 3/ 9/ 1998 – 2000 م |
| علي سليمان السعيد (سفير) | 2000 – 5/ 1/ 2007م |
| عبدالعال القناعي (سفير) | 2007 – (0000) م |

وفقا لرواية الدبلوماسي المخضرم أحمد غيث[1] الذي تولى منصب سفير دولة الكويت في لبنان عام ١٩٩٢م، فإن قصة تعيين أول سفير لبلاده تعود إلى الوقائع التالية: «بعد الاستقلال في يونيو ١٩٦١م قررت الكويت إقامة تمثيل دبلوماسي مع لبنان، فاعترض في حينه الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم وهدد بمقاطعة لبنان ومنتجاته وعدم السماح لها بالمرور في العراق. ورضخ لبنان للتهديد وتراجع عن قبول السفير الكويتي.

لكنّ لبنان أوجد مخرجا هو فتح السفارة هناك على مستوى قائم بالأعمال، وذلك بعد أن تم عقد اجتماع بين رؤساء حكومات البلدين في مصيف شتورة البقاعي، وفي الاجتماع المذكور اتخذ قراراً نص على الاكتفاء بتبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة قائم بالأعمال، واتخذت السفارة الكويتية مكتبا لها في فندق سان جورج، وعين السيد مهلهل المضف قائما بالأعمال، رغم عتب الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح وامتناعه عن زيارة لبنان في صيف هذا العام.

وبالفعل غادر السيد مهلهل المضف الكويت ليكون قائما بالأعمال، ووصل إلى بيروت صباح يوم السادس من يونيو عام ١٩٦٢م لتسلم مهام منصبه وتبعه الملحق الصحفي آنذاك السيد يوسف المشاري الحسن.

وهكذا كان أول تمثيل دبلوماسي رسمي بين الدولتين، حيث استمر السيد المضف يعمل في سفارة بلاده إلى أن تمت ترقيته إلى درجة سكرتير أول بتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٦٢م ليتنقل بعدها إلى دمشق.

على الخط الموازي أنشأت الجمهورية اللبنانية لها «سفارة غير مقيمة» في الكويت وانتدبت السيد حسيب العبدالله ليتسلم مهام منصبه قائماً بالأعمال بداية

(١) صحيفة القبس ١٢/ ٥/ ٢٠١٣م، و٣١/ ٣/ ٢٠١٤م.

من يوم ١٧ من ديسمبر ١٩٦٢م، بعد أن بادر لبنان بالاعتراف الفوري باستقلال دولة الكويت عام ١٩٦١م، ليفاجئ في اليوم التالي بوصول سفيره في العراق الدكتور سعيد الأسعد مطرودا من العاصمة بغداد، والتي اعتبرت اعتراف لبنان باستقلال الكويت «بادرة عدائية» تجاه العراق!!

وقد كشفت صحيفة «الرأي العام» الصادرة في التاسع والعشرين من يناير عام ١٩٦٢م بالعنوان الرئيسي على صفحتها الأولى عن خفايا الموقف اللبناني، وطالبت بسحب رؤوس الأموال الكويتية من لبنان، ونسبت الخبر إلى صحيفة لبنانية أفادت بوجود عدد كبير من أصحاب الرساميل الكويتيين هددوا صراحة بذلك احتجاجاً على غموض السياسة اللبنانية وعدم وضوحها بالنسبة لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، والسؤال الذي طرح في حينه، ماذا تنتظر حكومة لبنان لكي تبادر إلى إنشاء سفارة لها في الكويت؟ وكان الجواب مزيدا من المماطلة التي سببت استياءً شديدا في الرأي العام العربي، كما تقول الصحيفة، وردت على الكلام الذي قيل بأن لبنان يسعى ليقوم بدور الوساطة بين بغداد والكويت، وبأنه إذا كانت الدبلوماسية اللبنانية راغبة في تصفية الجو فمجالها الطبيعي هو بغداد وحدها، وليست بغداد والكويت رافضة الوساطة، منددة بمناقشات لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني وطلبهم تقارير عن حجم التجارة بين لبنان والعراق، وبين لبنان والكويت، وعن عدد رعايا لبنان في العراق وعددهم في الكويت، تمهيدا لاتخاذ قرار في هذا الشأن؛ لتنهي الصحيفة تقريرها بالقول:

«إذا كان العذر بحجة الوساطة فهو مردود، وإذا كان بحجة المصالح الاقتصادية فالحق لا يقاس بالمادة من جهة، ومصالح لبنان الاقتصادية مع الكويت مصالح واسعة، ولعل حكومة لبنان لا تنسى ان القرض الذي قدمته

الكويت لتنمية بيروت ما يزال قيد المناقشة أمام مجلس النواب اللبناني، وإذا كان العذر صيانة المصالح فإن للبنان رعايا كثيرين في الكويت.

صحيح أن الكويت بلد يقدس حق الأخوة والصداقة، ولكن الصحيح أيضا هو أن الكويت لا يقبل أن يسكت على الأذى».

**أول سفير**

وعلى مستوى السفراء اختير السيد محمد أحمد الغانم أول سفير لدولة الكويت لدى الجمهورية اللبنانية، وسفيرا غير مقيم لدى سورية، وذهب إلى بيروت في أبريل عام ١٩٦٣م وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس فؤاد شهاب، ويذكر أن السفير الغانم جمع بين التجارة والوزارة والعمل الدبلوماسي، وكان له دور كبير في تأسيس السفارتين الكويتيتين في كل من بيروت ودمشق.

وفي عام ١٩٦٢م أقامت الكويت سفارة لها في بيروت، اتخذت لها مقرا في شارع فردان، ثم انتقلت إلى منطقة «الرملة البيضاء»، لتستقر في إحدى ضواحي مدينة بيروت الجنوبية تدعى «بئر حسن»، ومنذ ذلك الحين باتت تُعرف باسم منطقة السفارة الكويتية، وإن تعرضت للأغلاق في بعض سنوات الحرب الأهلية لتمارس أنشطتها في مكاتب استأجرتها بمنطقة الصنائع.

وفي هذا الإطار، وبعد الإطاحة بحكم «الرئيس» عبدالكريم قاسم، وتعيين السيد محمد أحمد الغانم أول سفير للكويت لدى لبنان، نقل عن السفير خالد محمد جعفر الزعاجه من عدم اختياره سفيرا في لبنان عام ١٩٦١م، لاسيما أنه كان مرشحا بالأساس لهذا المنصب، وهو ما يتوافق مع مضمون اتفاق شورة حول مستوى تبادل التمثيل الدبلوماسي، لكن رغبته ما لبثت أن تحققت عام ١٩٦٥م عندما نقل من لندن إلى بيروت.

والعلاقات الكويتية – اللبنانية، كما يصفها الدبلوماسي أحمد غيث، لها طابع ومزاج يجعلها تتجاوز المستوى المتعارف عليه رسميا في الأعراف الدبلوماسية، ولهذا عندما عين سفيرا في لبنان عام ١٩٩٢م، وقابل سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح حمله رسالة إلى القيادة اللبنانية فحواها (إن الكويت تثمن موقف لبنان وتصريح رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص الذي أدان الغزو العراقي في ساعاته الأولى، وإننا نقدر ظروف لبنان، ونحن مع مساعدته، وعلى استعداد لاقتسام رغيف الخبز معه، ولكن نتمنى على اللبنانيين أن يقدروا ظروف الكويت أيضا بسبب الغزو العراقي)، وعندما قدم السفير أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية إلياس الهراوي قال: «لقد تمنيت أن يكون للبنان جيش لكي أرسله للمشاركة في تحرير الكويت من الغزو العراقي، لأنه كان جريمة في حق الكويت ولبنان»، وتكرر هذا القول من فخامته في أثناء زيارته للكويت.

وبعيدا عن المعنى «القاموسي» لمصطلح الدبلوماسية وما طرأ عليه من تغيرات عبر التجارب الإنسانية الطويلة يبقى الدور الشخصي للدبلوماسي هو ما يميز هذه العلاقة عن تلك، ويضفي عليها أبعاداً تتجاوز مفهوم البروتوكول وقواعد التمثيل.

وخلال هذه الحقبة التي تمتد لثلاث وخمسين سنة تقريبا شهدت العلاقات بين البلدين حضورا شخصيا مميزا ترك بصمات واضحة في مسيرة التعاون المشترك.

بعض تلك الوجوه الدبلوماسية آثرت أن تسجل مشاهداتها وتؤرخ لها بحكم المعرفة والخبرة اللتين اكتسبتهما من العمل الدبلوماسي، وهي نوع من الشهادات والاعترافات التي ترصد ذلك النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي القائم بين البلدين.

## بين العدساني وعبدالله السالم

أحد الذين خدموا في سفارة الكويت في لبنان، وعرف بعشقه لهذا البلد فقد استقر فيه عام ١٩٤٣م، وبقي هناك حتى عام ١٩٥٣م، ولم ينقطع عن زيارته والتردد عليه فيما بعد، هو السيد خالد سليمان العدساني الذي زاوج بين العمل الدبلوماسي والشعر، وعين في منصب السفير لدى الأردن عام ١٩٦٣م، وكان على اتصال دائم بالشيخ عبدالله السالم الصباح.

وفي ذلك الزمان كانت تصل طلبات يومية من الجمعيات الأردنية تطلب فيها معونة السفارة الكويتية في بيروت، فكان السيد العدساني يزكي تلك الطلبات، فما كان من الشيخ عبدالله السالم الذي يعرف مدى تعلقه بلبنان إلا أن أرسل له خطابا يقول فيه:

«يبدو أن حبك للأردن غلب على حبك للبنان»، فكان هذا الرد بقصيدة عنوانها: «لبنانكم لكم ولي لبناني»،

طافت بنفسي فاستبت وجداني
نسمات عطر هجن من «لبنان»
ولمحت أطيافا علقن بخاطري
خلف التلال تفوح بالريحان
والزهر يرفل حيثما شاهدته
وخمائل الزيتون والرمان
مهد الرفاق الثابتين على الهوى
ومراتع العشاق والغزلان

## سفير محال من باريس إلى بيروت

بعد السفير محمد أحمد الغانم، جاء السفير خالد محمد جعفر (١٩٦٥-١٩٧٠م) الذي كان مقرراً له أن يذهب إلى بيروت سفيراً لبلاده عام ١٩٦٢م، لكن الجمهورية اللبنانية رأت في حينه أن يكون ممثل الكويت الذي يدير أعمال السفارة على مستوى «قائم بالأعمال» فقط.

وفي أغسطس عام ١٩٦٥م تم تعيينه سفيراً للكويت في لبنان، وكانت «أيام عز وازدهار في بيروت» كما يقول عنها السفير خالد جعفر، وإحدى المحطات المهمة جدا في حياته (صحيفة الأنباء ٢٨/ ٤/ ١٩٧٩م).

واحتفظ السفير خالد جعفر بمنصبه سفيراً محالاً من باريس، وهي المرة الأولى التي يكون فيها السفير الكويتي في لبنان سفيراً محالا في الوقت نفسه في فرنسا.

## تجربة العدساني

واكب مرحلة السبعينيات في لبنان حضور دبلوماسي كويتي لم يشأ أن ينأى بنفسه عن المشاركة في الهموم اللبنانية، وعين السيد محمد يوسف العدساني، سفيرا لبلاده في بيروت (١٩٧٠ - ١٩٧٦م)، فحول منزله ومبنى السفارة الكويتية الكائنة في منطقة «بئر حسن» جنوبي العاصمة إلى «بيت للعرب».

عن تلك المرحلة، يتحدث، السفير محمد العدساني (جريدة القبس-١٨/ ٣/ ١٩٨٣م) بقوله:

«عشت في بيروت ومازالت ذكرياتها عالقة بالذهن، عشت فيها حاملا غصن الزيتون الكويتي، أمده لكل الذين دخلوا السباق نحو الموت؛ فقد كانت هذه العاصمة بالنسبة لي مدرسة في العمل الدبلوماسي، تعلمت فيها الكثير، فالأحداث المتلاحقة التي شهدها البلد الشقيق خلال وجودي سفيراً للكويت،

ونوايا الكويت الطيبة والخبرة أدت إلى نجاح الدور الكويتي في بيروت، ولعل زيارة ولي العهد آنذاك سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح - رحمه الله - وسموالشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإعلام عام ١٩٧٣م - حفظه الله- إلى بيروت في أحلك الظروف للتوسط بين المقاومة والأحزاب اللبنانية، تؤكد صدق النوايا الكويتية تجاه لبنان».

وبالرغم من تعرضه لأكثر من محاولة اغتيال، واحتلال السفارة الكويتية من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة، وحصاره مع مجموعة من الموظفين الكويتيين واللبنانيين في داخلها، فإن إرادة القيادة السياسية وإصرارها على الحضور في الساحة اللبنانية، ومتابعة الدور الكويتي المهدئ لأعمال العنف، دفع السفير العدساني إلى ملازمة عمله والاستمرار فيه.

هذا الدور «العدساني» وصفه الصحافي اللبناني «فؤاد مطر» في مقالة له بمجلة «المجلة» بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٩٧م بأنه كان: «أكثر معرفة من بعض القيادات اللبنانية والفلسطينية نفسها بسبب علاقات مميزة بناها مع كل الأطراف، ومن أجل ذلك بات بمنزلة ممثل العرب ومندوبهم إلى الأزمة اللبنانية؛ فقد مارس العدساني دوراً ولم يؤد وظيفة دبلوماسية، لذلك أحاط طوال السنوات السبع التي أمضاها سفيراً لدولة الكويت في لبنان بكل تعقيدات التركيبة السياسية اللبنانية وأقام علاقات مع كل الأطراف».

## البعيجان والأزمة اللبنانية

عام ١٩٧٦م دخل لبنان في دوامة العنف المسلح، وابتلي بحرب أهلية مدمرة، انعكست مآسيها على الوضع الداخلي، أظهرت فيها الكويت رغبة صادقة، عبر عنها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير الخارجية حينذاك، ببذل

كل جهد ممكن من أجل المساعدة والخروج من المحنة، انطلاقا من شعور قومي بالتزام المساعدة لبلد شقيق، من شأنه إعادة بسط السلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية.

هذا الدور الأخوي جسده السفير عبدالحميد البعيجان (١٩٧٦-١٩٨٣م) الذي تعرض خلاله لمخاطر أمنية كادت تكلفه حياته في أكثر من حادثة؛ الأولى عندما كان بين ركاب طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية تم اختطافها في رحلة لها بين الكويت وبيروت عام ١٩٧٧م، والثانية عندما أصيبت طائرة هليكوبتر كان يستقلها هو والسفير السعودي الفريق علي الشاعر في طريقهما من شمال لبنان إلى بيروت برصاص المسلحين، والثالثة نجاته من الموت على أثر تعرض مبنى السفارة الكويتية إلى قصف عنيف عام ١٩٨١م.

وفي لقاء صحفي للسفير عبدالحميد البعيجان (مجلة الصياد ٢٤/ ٦/ ١٩٨٢م) يشرح فيه طبيعة التحرك الكويتي في نطاق الأزمة اللبنانية، وما تم تحقيقه من خلال عمل لجنة المتابعة العربية التي كانت الكويت إحدى الدول المشاركة فيها، يقول: لقد كان منطلق الكويت عفويا نابعا من شعورها بأن لبنان بلد عربي وشعبه جزء لا يتجزأ من هذا العالم العربي، مصاب بنكبة أسبابها كثيرة، منها ما هو لبناني داخلي، ومنها ما هو عربي، وإن تعددت الفروع».

«وعلى هذا الأساس فقد وجدت الكويت، وهي دولة عربية، أن تسعى - في حدود مقدرتها السياسية - كمرحلة أولى، إلى المساهمة في حل هذه المشكلة، لأن بقاءها واستمرارها تحدّ للعالم العربي في مقدرته على حل مشاكله بنفسه».

«هذا بشكل عام، ولكن ما شجع الكويت على الإقدام في هذا المجال هو القبول اللبناني لدورها، سواء على الصعيد الرسمي أم على الصعيد الشعبي. وفي

هذا النطاق وبهذه الروح العفوية التي لا تحمل أية توجهات سياسية معينة لا مع أحد ولا ضد أحد ، وإنما مع معاناة المواطن اللبناني، ويدافع الرغبة الصادقة في مساعدته، كان إقدام الكويت ولا يزال».

وتقديرا لجهود السفير عبدالحميد البعيجان الدبلوماسية وخدماته رأت الجمهورية اللبنانية تكريمه، وذلك بمنحه وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر عام ١٩٨٧م.

**الاستمرار بالدعم**

ولم تتوقف الدبلوماسية الكويتية عن محاولة إصلاح ذات البين، والسعي للتهدئة، وإيجاد الحلول السياسية للفرقاء المتخاصمين على الساحة اللبنانية، فقد كان للسفير أحمد عبدالعزيز الجاسم (١٩٩١/ ١٩٩٢م) دور وموقف بوصفه ممثلا لبلاده وأحد المشاركين في اللجنة السداسية التي كان يرأسها سمو الشيخ صباح الأحمد – حفظه الله، والتي أدت إلى ولادة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م، وكان له فيها حضور، عبر عنه في مقابلة مع مجلة «الحوادث» بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٢م بقوله:

«إن لبنان بلد عربي شقيق، وتربطنا به علاقات وثيقة، وهو لم يتخل عنا منذ اليوم الأول لاجتياح الكويت حتى تحريرها، ونسجل موقفا مؤثرا للرئيس الدكتور سليم الحص الذي كان يومئذ رئيسا لأول حكومة لبنانية شكلت بعد اتفاق الطائف، إذ أعلن من القاهرة إدانته لاجتياح العراق للكويت، وطالب بانسحاب الغزاة، وعودة الشرعية، بالإضافة إلى مواقف أخرى للمسؤولين اللبنانيين وللشعب اللبناني في مساندتهم الكويت وشعبها في المحافل العربية والدولية، وهذه المواقف اللبنانية ليست مستغربة؛ لأن اللبنانيين عاشوا محنة مماثلة لمحنتنا، حيث إننا شعبان صغيران يعيشان ضمن مساحتين محدودتين من الأرض

التي تعرضت للاحتلال والاجتياح، رغم أن احتلالنا للأسف تم من قبل شقيق عربي غير متوقع، وهو ما لم نجد تفسيراً له، لكن اعتداءات الإسرائيليين على لبنان كانت متوقعة، أما غزو صدام للكويت فلم يكن في الحسبان، خصوصا بعد الدعم الذي كنا قدمناه له إبان حربه مع إيران».

«وبعدما استتب الوضع الأمني في لبنان عاد الكويتيون إلى تأسيس أعمال ومشاريع تساهم في إعادة الإعمار، وفي الوقت نفسه تقوم الحكومة الكويتية بتقديم الدعم المباشر للبنان عبر تقديم القروض لإعادة بناء البنى التحتية الضرورية».

## لغة مشتركة

وفي بداية التسعينات عاد لبنان معافى بعد خروجه من نفق الحروب ليستأنف دوره وحياته الطبيعيين، ويشرع في بناء مؤسساته وإعادة إعمار ما تهدم، في هذا الوقت كان السفير أحمد غيث عبدالله (١٩٩٣ - ١٩٩٥م) شاهدا على ورشة البناء وتحصين سيادة كل من الكويت ولبنان، وبعدما خرجت الدولتان من حروب شرسة وفتاكة أوجدت لغة مشتركة بينهما عبر عنها السفير في أكثر من مناسبة، وخاصة بعدما تعلق قلبه بحب لبنان ليتزوج منه ويزداد محبة له.

ولطالما كانت العلاقة بين اللبنانيين والكويتيين علاقة أشقاء وإخوة، لانتماء الطرفين إلى الشعب العربي والأمة العربية.

ولا غرو أن العلاقة بين لبنان والكويت علاقة قديمة لها جذور عميقة، يشرحها السفير في لقاء أجرته معه (صحيفة الأنوار ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤م)، حيث يقول:

«هناك محبة خاصة تربط بين لبنان والكويت، محبة في قلوب الكويتيين للبنان واللبنانيين، كما لاحظت ولاحظ إخواني الكويتيون محبة للكويت وشعب

الكويت، هناك تشابه في أشياء كثيرة؛ حب النزعة الفردية، وحب التجارة، وحب قول كلمة الحق، وما نسميه بالديمقراطية، فلهذا نحن دائما مع لبنان كما هو لبنان معنا».

«نحن مع لبنان ولبنان معنا منذ زمن بعيد، وقد اتضح موقف لبنان في الساعات الأولى من الغزو العراقي الغاشم للكويت، لبنان، وهو الجريح، وقف مع المبدأ، فسجل على لسان رئيس وزرائه في حينه واستنكر الاحتلال العراقي للكويت. هذا الموقف عبر عن واقع وحقيقة الشعب اللبناني، إنه مع المبدأ، لهذا لن ننسى للبنان وللأخوة اللبنانيين هذا الموقف. فالصديق كما يقال عند الضيق، ولبنان أثبت ذلك في الساعات الأولى وقبل أن تتضح الصورة».

«نحن مع لبنان بالنسبة للمساعدات، سمو الأمير دائما يقول نحن معه، وعلى استعداد لأن نقتسم وإياه رغيف الخبز، ولكن ما نرجوه هو مراعاة ظروفنا، فنحن دخلنا أيضا في ظروف لا تختلف عن الظروف اللبنانية، ودمرت مؤسساتنا، ودمر مصدر رزقنا وهو البترول، ولكن نأمل أن نستمر ونأمل أن تتغير الأحوال، ومع هذا كله طبعا قدمت الكويت القروض الميسرة وبعض المساعدات للبنان، وهذا واجب وليس منّة». وربما كانت هذه العلاقة الأخوية هي مفتاح السر بما تحمله من خصوصية، وبما يؤهلها لديمومة الاستمرار.

## الجاسم واللجنة السداسية

قام السفير الجاسم بدور مبعوث رئيس اللجنة السداسية للمساعي الحميدة المشكلة من قبل جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢/١/١٩٨٩م لحل القضية اللبنانية، وشارك في المفاوضات التي أجرتها اللجنة المشكلة من السعودية والمغرب والجزائر.

وفي الثالث من يناير ١٩٩١م عين بالإضافة إلى عمله سفيراً فوق العادة مفوضا غير مقيم لدى الجمهورية اللبنانية، وكان في حينه يشغل منصب سفير دولة الكويت لدى الجمهورية السورية، وطوال فترة السنوات الخمس ما بين عام ١٩٨٦م وتاريخ انتهاء مهمة السفير عبدالحميد البعيجان - الذي منح وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر تقديرا لخدماته الدبلوماسية في لبنان - في عام ١٩٩١م، كان السفير أحمد عبدالعزيز الجاسم يشرف على مصالح دولة الكويت ويمثلها في لبنان ويديرها من مقر إقامته في سورية، وإن بقيت السفارة الكويتية في بيروت يعمل فيها عدد من الموظفين لتسيير شؤون إدارية، لكن لم يكن فيها سفير، وهي فترة عصيبة مرت على لبنان من الناحية الأمنية واشتعال جبهات الحرب بين الميليشيات المتقاتلة.

**أول سفير مقيم**

وفي نوفمبر ١٩٩٢م وصل إلى بيروت السفير أحمد غيث عبدالله ليعيد إحياء عمل السفارة؛ أول سفير مقيم من الكويت عضو مجلس التعاون الخليجي يعود إلى لبنان بعد سنوات، وفي هذا ما يعبر عنه السفير أحمد غيث عبدالله (جريدة الأنباء ٢٦/ ٢/ ١٩٩٥م):

«نحن في الكويت عندما نقول لبنان الشقيق، لبنان العزيز، فإننا نعني ما نقول.. إن أي مواطن كويتي تسأله عن لبنان يشعرك برد فعل إيجابي جميل. وهذا عائد إلى الدور الذي لعبه لبنان في علاقاته مع الكويت، لقد كان اللبناني يشعر الزائر الكويتي أو المصطاف بأنه بين أهله وإخوته، لقد كان لبنان بالنسبة للكويت المدرسة والجامعة والكتاب المفيد والمصيف والهواء الطلق. وقد تعمقت العلاقة من خلال الأعمال المشتركة، في الجوانب الإنسانية والثقافية والتجارية

والاقتصادية، وكان إخواننا اللبنانيون الذين عاشوا وعملوا في الكويت بمثابة جسور محبة ومودة، وقد ساهموا معنا في نهضة الكويت. لذلك تجد الانسجام تاما في علاقات البلدين الشقيقين، ونلاحظ أنه على الرغم مما تعرضت له الكويت نتيجة الغزو الغاشم فقد ظلت تولي احتياجات لبنان من الدعم والعون عناية خاصة، فسمو الأمير والحكومة برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله، وجميع المسؤولين الكويتيين يعطون أهمية خاصة لأي ملف يعني لبنان، تحقيقا لأمنية الكويت بأن يعود لبنان كما كان لبنان المعافى القوي الموحد ومصدر الغنى الثقافي والحضاري لكل العرب».

وقبل أن يقول إلى اللقاء بعد انتهاء فترة عمله الدبلوماسي كان قصر بسترس الواقع في مدينة بيروت مقر وزارة الخارجية اللبنانية يحتضن السفير الكويتي لتقليده وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر باسم رئيس الجمهورية عام ١٩٩٥م، تقديرا للجهود التي بذلها إبان تمرسه في مهماته، وقد سجلت في حينه كلمة لوزير الخارجية اللبناني فارس بويز بالمحتفى به، ومما قاله: «زيارتكم اليوم تختلف عن الزيارات التي اعتدتم عليها، وهذه المناسبة هي لتكريم؛ أولا - الصديق الذي أتى إلى لبنان بعاطفة كبيرة، وإدراك كبير في حجم الأخوة والصداقة بين شعبين ووطنين، وثانيا - الدبلوماسي والسفير المميز الذي تولى هذه المسؤولية في لبنان في أدق الظروف، ليس فقط في بلده الكويت، بل أيضا في لبنان الذي كاد يخرج من حرب طويلة».

«قمتم بمهمتكم على أكمل وجه باقتناع وعاطفة، لقد أتيتم إلينا ونحن نخرج من حرب طويلة، وأنتم تخرجون من حرب شرسة ومدمرة، وترافقت خطواتنا في إعادة بناء مؤسساتنا ووحدة شعبنا، وإعادة خلق موقعنا في هذه المنطقة لتحصين

سيادة بلدينا واستقلالهما. ويبدو أن القدر واحد في لبنان والكويت، قدر هاتين الدولتين أن تعيشا في تحد مع الجغرافيا والتاريخ، والقدر أن تنجحا في تثبيت السيادة والاستقلال».

ورد السفير الكويتي:

«نشكر رئيس الجمهورية على منحي هذا الوسام والوزير بويز على تقليده لي، لقد أتيت إلى هنا بكل حب، وبتعليمات أن لبنان بلد شقيق عزيز على كل الكويتيين. وكان لي الشرف أن أعيد فتح السفارة التي كانت مغلقة، وكان هذا واجبا رغبت فيه، لقد كرمني بلدي بأن أرسلني إلى لبنان الشقيق الذي يحتل في نفوس الكويتيين وقلوبهم مكانة خاصة، لبنان والكويت لهما علاقة مميزة وثابتة، كل ما فعلته واجب، والعلاقات اللبنانية - الكويتية كانت دوما مميزة.

«في حرب الكويت كان موقف لبنان بارزاً، وهذا سيبقى في نفوس الكويتيين، أتذكر عندما قابلت سمو الأمير قال لي أن للبنان محبة خاصة لديه، ونحن على استعداد للوقوف معه لأنه وقف معنا. وكل ما أتمناه من الإخوة اللبنانيين أن يراعوا الظروف التي مررنا بها».

## الكندري والتعاون المشترك

وفي عام ١٩٩٥م، وقع الاختيار على السيد عبدالرزاق عبدالقادر الكندري ليكون سفيرا لبلاده في لبنان، وليكمل مسيرة التعاون المشترك بخبرة طويلة تنقل خلالها في عدد من المحطات الدبلوماسية، وقد استمر حتى عام ١٩٩٨م في بيروت قبل أن يعود لوطنه حاملا وسام الأرز الوطني من رتبة الوشاح الأكبر، تكريما وتقديرا من الحكومة اللبنانية لجهوده في تعزيز وتطوير وتمتين العلاقات الثنائية، والتي يحلو له أن ينقلها بالصورة التالية (صحيفة السفير ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨م):

«انتقل من بلدي إلى بلدي، وأحمل معي من لبنان أطيب المشاعر الإنسانية والمعاني السامية، أدركت هنا المكانة التي يوليها اللبنانيون بشكل عام للدبلوماسيين، حيث يشعر الدبلوماسي في لبنان بأنه إنسان مدلل، مكاتب المسؤولين مفتوحة، كذلك قلوبهم وعقولهم».

«بين لبنان والكويت وبين اللبنانيين والكويتيين أوجه شبه كثيرة في العادات، والتقاليد والتطلعات».

«أمضيت ثلاث سنوات في لبنان، لكن التقدم الذي طرأ على العلاقات شرف لا أدعيه لنفسي، ولا يعود فيه الفضل إلى شخص مهما كان هذا الشخص، هناك تخطيط ورغبة، وجهد مشترك».

«إن أصعب مهمة واجهتها في لبنان هي الحرص على تأمين التوازن في التعاطي مع المسؤولين، ومع القيادات والفاعليات، وحتى المجموعات البشرية ميزان العلاقات في لبنان مرهف، وحساس للغاية».

«العلاقات اللبنانية - الكويتية تشهد على مدى انسجامها، وتطورها وتقدمها، ولا مجال للمزيد، هناك حضور كويتي مميز في لبنان وحضور لبناني مميز في الكويت».

أما كيف يفسر هذا الترابط والتماثل بين الدولتين وخلفية تلك العلاقة، فقد ورد ذلك في (صحيفة الرأي العام- ٢٩/ ٧/ ١٩٩٦م): إذ يقول:

«... ولا شك في أن الإخوان في لبنان ساهموا إلى جانب إخوانهم الكويتيين في نشأة وتطور الكويت الحديثة، وشاركوا في عمليات النهضة العمرانية والتعليمية والإعلامية بجهود طيبة، والكويتيون يتوجهون إلى لبنان لقضاء العطلة الصيفية، إلى درجة أن بعض الإخوة اللبنانيين يقولون إن لبنان هو الكويت في الصيف. كما أن الكويتيين ساهموا في عمليات النشاط الاقتصادي والاستثماري، وفي مجال نمو القطاع العقاري، وكذلك مساهمتهم في القطاع البنكي والمالي».

«وهناك أسباب أخرى تجعل من العلاقة الكويتية اللبنانية مميزة وحميمة؛ من أهمها التماثل والتشابه الكبيران بين الكويت ولبنان سواء فيما يتعلق بالجغرافيا وبطبيعة الشعبين المتصفين بالحيوية والديناميكية، ومحبتهما للحرية والنشاط التجاري وعشقهما للديمقراطية، ودائما كانت الكويت ولبنان تشكلان نقطتي استقطاب سياسي وثقافي وعلمي لكل الإخوة العرب، وفي كثير من الأحيان، كان البعض ينظر باستغراب إلى الدور الكبير الذي كان اللبنانيون والكويتيون يطمحون إلى لعبه في عالمنا العربي، وينظرون إليه وكأنه أكبر من قدرات البلدين وإمكانات الشعبين».

«لذلك فإن العلاقات الكويتية – اللبنانية مميزة، ولها نكهة خاصة، ولا شك أن هذا يعود إلى السياسة الحكيمة التي تتبعها القيادة السياسية في البلدين، من أجل دفع العلاقات إلى مستويات أرقى، بحيث تتحقق كل المصالح العليا للبلدين والشعبين الشقيقين».

**السفير الصلال**

ثامن سفراء الكويت في لبنان، هو السفير محمد سعد الصلال، الذي بدأ ممارسة مهامه في شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٨م، بعدما شغل منصب سفير الكويت في أسبانيا، وقبلها المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، والذي عبر عن موقف بلاده في أثناء تقديم أوراق اعتماده إلى الرئيس إلياس الهراوي بالقول إنه «سيبذل قصارى جهده لاستمرار تعميق العلاقات والروابط القوية بين البلدين».

وأثناء الفترة التي أمضاها في لبنان ولمدة ثلاث سنوات تقريبا انتهت في ٢٣ يوليو ٢٠٠١م كان له دور فاعل في تطوير العلاقات الكويتية – اللبنانية نحو

آفاق من التعاون في مختلف المجالات، وأسهم في استمرارها، وحرص على أن يحافظ على «مستوى العلاقات الممتازة، وأن تكون أي إضافة إلى هذه العلاقات إضافة نوعية» كما يقول في حديث له مع صحيفة «السفير» اللبنانية الصادرة في ١٨/ ٧/ ٢٠٠١م، فالإنجازات التي تحققت في عهده لم تكن لشخصه، بل لمستوى العلاقات التي كان شاهدا عليها ومحركا لها.

## وجه الكويت الدبلوماسي

جاء السفير علي سليمان السعيد ليخلف زميله محمد سعد الصلال، ويستمر في هذا المنصب لمدة خمس سنوات، منهيا مهمته بوداع رئيس الجمهورية والقيادات السياسية بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٧م، بعد أن تم تقليده وساما من درجة رفيعة «دليل المحبة والمعزة التي يكنها الرئيس إميل لحود للكويت».

وكان مقررا له أن يترك العاصمة بيروت متجها إلى الكويت، ومن ثم إلى باريس بعد أن تقرر نقله إلى هناك في حركة تنقلات دبلوماسية جرت قبل شهرين من ذاك التاريخ، لكن الأقدار كتبت له أن يبقى في هذا البلد ليؤدي واجباته في ظروف صعبة وطارئة وهو ما عمل على أساسه والتزمه وأداه بأمانة ومسؤولية وطنية.

وكان عميد السلك الدبلوماسي العربي وجه الكويت بحق في الصالونات والمنتديات والحوارات السياسية في لبنان على مدار السنوات الخمس التي قضاها هناك، حيث عكس دور هذا البلد وحجمه على الصعيد العربي وما يمثله من تأثير في علاقاته واتزانه.

وشكل قاعدة من الصداقات، وارتبط بالعديد من القوى والشخصيات والفاعليات اللبنانية، وكان دائم التواصل معهم عاكسا سياسة الكويت الخارجية القائمة على التوازن بين جميع الفرقاء، وهذا ما تجسد في اللقاءات التي جرت في

الكويت مع رؤساء الكتل السياسية واستضافتهم للمساعدة في إنجاح جلسات الحوار التي شهدها لبنان قبل الاعتداء الإسرائيلي عام ٢٠٠٦م.

واستطاع أن يعبر بوضوح عن سياسة الكويت تجاه لبنان والعرب بشكل عام، وأيضا في أحاديثه الصحفية وتصريحاته، وهناك جملة من المواقف تشرح تلك السياسات؛ منها قوله «للبنان بنظر الكويت صفة خاصة، وله موقع خاص في جميع قلوب الكويتيين ولدى المسؤولين»، و«إن التحرك الكويتي دائما يدعم كل ما من شأنه أن يحقق أمن واستقرار لبنان ليعود ويمارس دوره الطبيعي بين إخوانه وأشقائه».

خمس مناسبات وطنية عاشها أثناء عمله سفيرا لدولة الكويت في لبنان بعد انتقاله من طهران، وفي كل مناسبة كان اللقاء يتجدد بين لبنان والكويت، ومنذ الشهر العاشر عام ٢٠٠١م وهو يقوم بحلقة الوصل بين سلطات البلدين وتمثيل الشعبين.

وهذا كون له رصيدا من العلاقات يضاهي ما قام به في سنوات سابقة وفي عواصم سابقة، وطيلة السنوات الخمس صار خبيرا في الشؤون اللبنانية وفي تركيبته السياسية والاجتماعية الإعلامية والاقتصادية، وبرز شخصية هادئة ومنفتحة على الجميع جامعا بين كل التناقضات اللبنانية من «الناقورة» إلى «الدبوسية».

حل العديد من الملفات العالقة بين لبنان والكويت؛ منها تسوية عقارات الكويتيين وإعادتها إلى أصحابها، وهذا موضوع شائك نظرا لتداخلاته السياسية والأمنية والميليشياوية، واستطاع أن ينجز العمل، وكان مدار ارتياح عند الجميع.

وفي الفترة التي أمضاها في بيروت نجح في تعزيز العلاقات بين الدولتين، وساهم في مد خطوط التواصل بين الشعبين، ونهض بالحضور الكويتي الثقافي

والمالي والسياحي على مستوى لبنان، لتعود مرحلة الزهور والازدهار بين البلدين كما كانت في عقدي الستينيات والسبعينيات.

## تجربة غنية

أما السفير العاشر فهو السفير عبدالعال القناعي الذي اختير ليمثل دولة الكويت في بيروت في عام ٢٠٠٧م، وفي ظروف صعبة، لكنه أقام علاقات اجتماعية وصداقات في وقت قصير جدا، وخصص ديوانية أسبوعية كل يوم جمعة لجمع الأصدقاء والمحبين للتحاور في أمور شتى.

أعلن في أكثر من مناسبة أن من يعمل دبلوماسيا لبلده في الخارج فلابد أن يضحي من أجل وطنه، وذلك مدعاة للفخر، ففي لقاء أجرته معه مجلة «الصياد» اللبنانية الأربعاء ١/ ٤/ ٢٠١١- وصف تجربته في لبنان بأنها تتسم بطابعين؛ شخصي ومهني؛ وعلى المستوى الشخصي «أستطيع أن أقول إنني بعد رحلة طويلة من العمل الدبلوماسي، قضيت معظمها في دول أجنبية، وفي مصر، أستطيع القول دون مواربة أنني في لبنان أعيش وكأنني في الكويت، لا أشعر بغربة عن وطني، وكأنني بين أهلي، فعلاقاتي الشخصية من أعلى مستوى إلى الناس العاديين هي علاقات ود ومحبة وتقدير واحترام متبادل، أما على المستوى الرسمي والدبلوماسي فنحن في الكويت نقول إن من يعمل في الحقل الدبلوماسي في لبنان يصبح مهيئا للعمل في أي دولة في العالم، وبرغم سنوات الخبرة التي قضيتها والتي تربو على ٢٠ سنة، أقول إنني استفدت من تجربتي في لبنان كثيرا، ولا شك أنني أغنيت تجربتي المهنية من خلال الجدية السياسية الموجودة في لبنان، الموصوف بتشعباته السياسية المتنوعة، والتي نادرا ما تتكرر في العالم، إذا لم نقل إنها فريدة خصوصا أن

الجدية السياسية اللبنانية تترافق مع مساحة واسعة من الحرية والعمل الديمقراطي القائم على التعددية والتنوع السياسي والديني والطائفي.

وبسؤاله عن سر الوئام اللبناني الكويتي أجاب «العلاقات بنيت على قاعدة صحيحة، ومن ثم يتعامل البلدان في مناطق محكومة بنوايا سليمة وصادقة وتعززه علاقة الشعبين اللذين يجمع بينها تشابه في الظروف الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية، وهناك حوادث تاريخية حصلت؛ حيث كان أمير الكويت المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح يعقد اجتماعا لمجلس الوزراء في مدينة عالية في فصل الصيف، هذه العلاقات الثنائية تتجاوز الرسميات».

أما بشأن المساعدات فقال «لبنان هو في قلب الكويت، وما نقدمه هو واجب وليس فيه أي منّة، وهو مثل العسل على قلوب أهل الكويت، وما قدمته دولتنا للبنان ولغيره من الدول العربية هو نتاج ما تربينا عليه، وهي وحدة المصير العربي».

وتقديرا لإنجازاته وعطاءاته منحته جامعة الإدارة والتكنولوجيا في لبنان في شهر يوليو ٢٠١٢م شهادة الدكتوراة الفخرية في إدارة الأعمال، وهو بمثابة تكريم لدولة الكويت السباقة في العطاء كما وصفها رئيس الجامعة عدنان حمزة بحفل التكريم.

مهلهل محمد المضف القائم بأعمال سفارة الكويت في لبنان في صورة تاريخية له أثناء تقديم أوراق أعتماده إلى أمين عام الأمم المتحدة يوثانت بحضور سمو الأمير الشيخ صباح السالم في نيويورك عام ١٩٦٨م

السفير محمد أحمد الغانم يقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس اللبناني فؤاد شهاب بحضور وزير الخارجية آنذاك فيليب تقلا - السفير محمد الغانم توفي عام ١٩٩١م خلال محنة الغزو العراقي للكويت

الوفد الكويتي الذي زار البلدان العربية بعد أزمة عبدالكريم قاسم برئاسة سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، ويبدو لحظة استقباله في مطار بيروت عام ١٩٦٢م مع الشيخ صباح السالم وزير الخارجية آنذاك ووزير خارجية لبنان فيليب تقلا وعزت جعفر وعبدالعزيز الصقر

وزير المالية والنفط عبدالرحمن سالم العتيقي وسفير الكويت لدى الجمهورية اللبنانية محمد يوسف العدساني في حوار مع رئيس الوزراء اللبناني الراحل رشيد كرامي عام ١٩٧٠م في بيروت

السفير خالد محمد جعفر

السفير عبدالحميد البعيجان

السفير أحمد عبدالعزيز الجاسم

السفير محمد يوسف العدساني

السفير علي السعيد يتسلم سيارات من الهلال الأحمر الكويتي إلى الهلال الأحمر اللبناني

السفير أحمد غيث عبدالله

خالد سليمان العدساني وزير التجارة والصناعة ١٩٧١م

السفير عبدالرزاق الكندري

السفير محمد سعد الصلال

السفير عبدالعال القناعي مع رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سعد الحريري

منطقة السفارة الكويتية في بيروت

مبنى سفارة الكويت في منطقة «بئر حسن»

# الفصل الثاني
# التمثيل الدبلوماسي
# سفراء لبنان لدى الكويت
# ١٩٦٢ - ٢٠١٦م

| سفراء لبنان لدى الكويت | |
|---|---|
| الاسم | التاريخ |
| حسيب العبدالله (قائم بالأعمال) | 1962 – 1963م |
| محمد صبرا (سفير) | 1963 – 1964م |
| علي بزي (سفير) | 1964 – 1966م |
| سميح البابا (سفير)<br>وعميد السلك الدبلوماسي | 1966 – 1972م<br>1972 – 1978م<br>(فترتين متتاليتين) |
| فيصل سلطان (سفير) | 1978 – 1983م |
| عدنان بدرا (سفير) | 1983 – 1990م |
| محمد عيسى (سفير) | 1990 – 1999م |
| خالد مصطفى الكيلاني (سفير) | 1999 – 2003م |
| جودت الحجار (سفير) | 2003 – 2007م |
| بسام النعماني (سفير) | 2007 – 2012م |
| خضر حلوة (سفير فوق العادة مفوض) | 2012 – 2016م |
| ماهر الخير<br>(رئيس البعثة اللبنانية بدرجة قائم بالأعمال) | (مارس 2016م –....) |

بداية التمثيل الدبلوماسي اللبناني مع الكويت كانت على مستوى قائم بالأعمال من خلال السيد حسيب العبدالله الذي شغل هذا المنصب ترجمة عملية «لاتفاق شتورا»، الذي تم التفاهم عليه والتوافق بشأنه بين رئيسي وزراء الدولتين.

اتخذ القائم بالأعمال – مبنى مؤقتا للسفارة – شقة بالطابق الرابع بشارع فهد السالم بمدينة الكويت ليكون مقرا له، واستمر السيد العبدالله الذي شغل منصب مدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية في ممارسة أعماله في أثناء تواجد أول سفير للبنان لدى الكويت «السيد محمد صبرا»، ففي الثامن من يوليو عام ١٩٦٣م قام القائم بالأعمال اللبناني وشقيقه ممدوح العبدالله بزيارة سمو أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم الصباح لتقديم التهاني بمناسبة دخول الكويت هيئة الأمم المتحدة[1]، علما بأن بعض العارفين يؤكدون أنه أصبح سفيراً فيما بعد، (توفي عام ١٩٧٨م بعد حادث اغتيال تعرض له).

وفي ١٣ يونيو ١٩٦٣م نشرت الصحف الكويتية خبر استقبال سمو أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم لأول سفير لبناني هو السيد محمد صبرا، وفي أثناء مصافحته له وهو يقدم أوراق اعتماده وفي الوسط يظهر سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وجاء في الخبر الذي نشرته «دنيا العروبة» أن سمو أمير البلاد تسلم أوراق اعتماده سفيراً لبلاده في الكويت[2] معتبرة أن لبنان باختياره السيد صبرا إنما أراد أن يؤكد مرة جديدة مدى رغبته في توطيد العلاقات الطيبة التي تقوم بين البلدين، وأتبعت بالخبر سيرته الذاتية، واصفة إياه بأنه من طليعة الدبلوماسيين اللبنانيين، ومن الذين ساهموا في معظم النشاطات خلال السنوات

(١) مجلة «دنيا العروبة» – العدد ١٨ تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٣م.

(٢) مجلة «دنيا العروبة» العدد ١٩ تاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٦٣م.

العشرة الأخيرة، وهو من العائلات اللبنانية ذات الجذور العربية، أطلق اسم العائلة على شارع ومنطقة في بيروت تعرف باسم «صبرا» ذات الغالبية من اللاجئين الفلسطينيين، مارس العمل الوزاري والدبلوماسي معا، ولم يستمر طويلا في الكويت.

### ثاني سفير

ثاني دبلوماسي هو السفير علي بزي الذي عينه الرئيس اللبناني شارل حلو سفيرا لدى الكويت من خارج الملاك (من خارج العاملين بوزارة الخارجية) بعد خسارته في الانتخابات النيابية اللبنانية، وهو الوزير والزعيم السياسي المقرب جدا من نهج الرئيس فؤاد شهاب، وكان ذلك في عام ١٩٦٤م، واستمر في هذا الموقع إلى عام ١٩٦٦م.

والحقيقة أنه لم تتوافر لدينا معلومات كافية لتغطية الحقبة الأولى من التمثيل والعلاقات الدبلوماسية إلا في الجزء اليسير، وبعد بحث وسؤال وتفتيش استطعنا أن نوضح جانباً أساسياً في الموضوع متعلقاً بالقائم بالأعمال وبأول سفير يشغل هذا المنصب وباللبنات الأولى في تاريخ العلاقات المشتركة والمتينة.

### عميد السلك الدبلوماسي

عينت الحكومة اللبنانية عام ١٩٦٦م السيد سميح البابا سفيرا لها في الكويت، وهو الذي بدأ حياته العملية صحفيا في جريدة «بيروت المساء» لمدة سنتين لصاحبها عبدالله المشنوق، ثم انتقل إلى جريدة «بيروت» لصاحبها محيي الدين النصولي.

وبعد انقضاء أربعة أعوام على وجوده أصبح عميدا للسلك الدبلوماسي، ثم انتقل إلى الإدارة المركزية في وزارة الخارجية اللبنانية، وتشاء الظروف أن يقوم أمير

الكويت الراحل الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة للبنان للاصطياف كعادته كل سنة، ولم تكن وزارة الخارجية اللبنانية قد انتدبت سفيرا جديدا لها في الكويت؛ فما كان من سموه إلا أن طلب إلى الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية إعادة السفير سميح البابا إلى الكويت ثانية، ففي ١٦ أبريل ١٩٧٢م عاد من جديد للالتحاق بمركز عمله بعد مقابلته في بيروت لرئيس الحكومة السيد صائب سلام ووزير الخارجية آنذاك خليل أبو حمد، ليمضي فيها أطول فترة بالعمل الدبلوماسي امتدت إلى ١٢ سنة، تولى فيها أيضا وللمرة الثانية منصب عميد السلك الدبلوماسي حتى عام ١٩٧٨م، حيث قرر سمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح تقليده وسام الكويت ذا الرصيعة من الطبقة الممتازة، نظرا لأعماله المستمرة في توطيد أواصر الأخوة وتمتين دعائم العلاقات بين البلدين الشقيقين.

فماذا عن تلك العلاقات؟ وكيف ينظر إليها من تمرس العمل الدبلوماسي واستحوذ على عقله؟ يقول السفير سميح البابا في مقابلة له أجرتها معه صحيفة «القبس» بمناسبة مغادرته وتعيينه سفيرا للبنان في ست دول بأميركا اللاتينية في سبتمبر ١٩٧٨م «لا أصدق أنني قضيت ١٢ سنة في الكويت؛ لأنها مضت مثل لمح البصر، وعندما عينت عام ١٩٦٦م انتابني شيء من الهلع لاعتقادي بأن العمل لن يكون سهلا مع الجالية، وارتحت عندما اطلعت في الخارجية اللبنانية على ملف العلاقات الكويتية - اللبنانية لأني لم أجد أية قضايا معلقة بين البلدين الشقيقين، وهكذا جئت إلى الكويت وأنا أحمل باقات من الورود بدلا من حمل الهموم والمشاكل، وكانت مهمتي سهلة، خصوصا أن المسؤولين الكويتيين قدموا لي كل التسهيلات وأحاطوني بعاطفة نبيلة».

«وبالطبع، لم أقف من العلاقات الثنائية موقف المتفرج؛ وأنا أعتز بأني

طورتها وأكسبتها مفهوما عميقا من الأخوة المتبادلة، منطلقا في عملي من أنني همزة وصل بين وطني الأول ووطني الثاني، وقد ساعدت على ترسيخ هذا المفهوم الروابط الاجتماعية والإنسانية المتينة بين الكويتيين واللبنانيين، وكنت أتصرف دائما من وحي قناعتي بأن السفير الناجح هو الذي يخدم بلده والبلد الذي يقيم فيه، خصوصا عندما يكون البلدان شقيقين كالكويت ولبنان، تربطهما وشائج قوية وعلاقات ممتازة.

وعلى ضوء هذا الالتزام، عالجت كل قضية ثنائية طرحت علي، مما أعطى أطيب الثمار، وقد أكسبتني صراحتي مع المسؤولين الكويتيين نجاحاً لم أكن أتوقعه، وهذا النجاح كان يضاعف حماسي كلما امتدت إقامتي في الكويت، وخلال ١٢ عاما لم تعترض علاقاتنا أية شائبة، بل كانت مثالا يحتذى ونموذجاً رائعا للعلاقات بين دولتين عربيتين، ولا أذكر أن وزير الخارجية أو أي مسؤول كويتي استدعاني ذات يوم ليشكو من سوء تصرف أو من سياسة معينة. كما أن حكومتي لم تكلفني الاتصال بمسؤول كويتي للغرض نفسه».

وإذا ما أتيح لهذا الدبلوماسي المخضرم أن يشرح تجربته سفيراً للبنان في دولة خليجية مثل الكويت، فإنه لن يتردد لحظة في القول: إن العمل الدبلوماسي في الكويت مريح للغاية.

كيف ذلك؟

يقول السفير سميح البابا في حديث صحافي له، بعد مغادرته الكويت (صحيفة الأنباء - ١٩/ ٤/ ١٩٩٤م):

«إنهم لا يتعاملون بالبروتوكول الدبلوماسي المعروف لدينا، وكان سمو الأمير يطلبني لزيارته في المكتب، وخلال دقائق أكون في حضرته دون بروتوكولات أو

مواعيد؛ فالكويتيون وكل سكان الخليج لديهم ذكاء فطري هائل، والدبلوماسية بلحمهم ودمهم، ودبلوماسية عفوية ليس لها قانون وقواعد، فمثلا إذا أردت كدبلوماسي في لبنان أن تحضر حفلة فيجب عليك أن ترتدي الزي الرسمي، أما في الكويت فالدبلوماسية بعفويتها كانت مدرسة مميزة أثرت على منطقة الخليج كله، فلو اعتمد الكويتيون الأساليب الغربية في الدبلوماسية، خاصة فيما يتعلق بالزي والقيود والبروتوكول، لحذا حذوهم باقي الخليجيين، لكن اعتمادهم على العفوية والطيبة جعلتهم يتأثرون فيها ويتبعون خطاها».

«في الواقع لدى الشعب الكويتي ذكاء فطري، وقد جاء العلم ليصقل هذا الذكاء، وغالبا ما يتوارثونه، لكن الثقافة مع هذا الذكاء ترفع بهم إلى فوق، وبدونه ممكن أن تهبط بهم، والكويتيون ارتقوا إلى مستوى رفيع، لأنهم بذكائهم عرفوا كيف يوظفون العلم والمعرفة».

«لقد أعجب الكويتيون بطريقتي في التعامل، والذي أحيه فيّ المسؤولون الكويتيون أنني حرصت على ألا أتدخل في شؤونهم الأمنية، ولم أقم بالتوسط لأي فرد من أفراد الجالية اللبنانية إذا كان قد خالف الأنظمة والقوانين المرعية أو ارتكب خطأ ما، والشيء الوحيد الذي سمحت لنفسي القيام به، وكان في إطار قانون عادل، هو التوسط لدى بعض المراجع الحكومية لتسهيل معاملات قانونية للبنانيين».

وفي أثناء توليه لمهامه عمل السفير سميح البابا على تأمين «بيت اللبنانيين» في الكويت من خلال لجنة من أبناء الجالية شكلت لهذا الغرض.

**السفير الرابع**

وبعد انتهاء مدته حل مكانه السفير فيصل سلطان (١٩٧٨ - ١٩٨٣م)

ليتولى شؤون الجالية اللبنانية التي بلغت أعدادها ما بين ٤٠ و ٥٠ ألف، تزامن ذلك مع وصول القنصل السيد وفيق جابر الذي أبدى استعداده للسعي إلى إقامة مدرسة وناد للبنانيين في الكويت وليكمل السفير سلطان ما بناه زملاؤه بتعزيز – ليس فقط – علاقات الصداقة، بل روابط الأخوة الطبيعية والمتكاملة، ويقترب من القيادة السياسية الكويتية التي عبرت عن عطف خاص تجاه الشعب اللبناني واهتمامها بقضاياه وحرصها على أمنه واستقراره.

فالبلدان، كما يصفهما السفير فيصل سلطان، يتشابهان في كثير من الأمور، بالمساحة والسكان ونشاط المواطنين، وأبناء البلدين يعملون في الأعمال الحرة والتجارة، وهم يمارسون التبادل البشري منذ سنوات طويلة، فاللبنانيون بدأوا يتوافدون على الكويت منذ الخمسينيات وتكيفوا مع ظروفها، وأصبحوا فعلا يشعرون أنهم في وطنهم الثاني، والكويتيون تملكوا في لبنان.

وخلال فترة وجوده أعطى جهدا طيبا لخدمة الجالية اللبنانية التي وصفها بالقول: «إن جميع اللبنانيين هنا مخلصون للكويت وبعيدون عن كل ما يزعجها، ونشاطاتهم اقتصادية محضة وناجحون في أعمالهم، وأعلن للخمسين ألف لبناني أن باب مكتبي مفتوح لهم جميعا».

### فترة السفير عدنان بدرا

عام ١٩٨٣م جاء السفير عدنان بدرا الذي أمضى سبع سنوات من عمله في الكويت، حيث اتسمت هذه المرحلة بصعوبات شديدة، تعرض لها لبنان من جراء أعمال العنف المتواصلة، وكان لها انعكاساتها على الجاليات اللبنانية في الخارج ومنها دولة الكويت، حيث قام السفير عدنان بدرا بنشاطات واسعة، وذلك بالسهر على أحوال الجالية، والتنسيق المستمر بين البلدين في إطار تسهيل

المساعدات الإنسانية، وخاصة لمجموعة من اللبنانيين الذين استضافتهم الكويت لعلاجهم في مستشفياتها. وقد قام بتشكيل لجنة للإشراف على بناء مبنى السفارة اللبنانية في الكويت، تألفت من اثني عشر عضوا؛ وكان أمين السر وأمين الصندوق هو عبدالقادر عدلوني، والأعضاء هم صباح أبي حنا، وحنا أيوب، وعادل رزق، وطوني نجار، وسعيد خوري،و إبراهيم جعلوك، وطريف الحص، وعبدالأمير فرحات، وأحمد الجمال، وسعيد شهيب، ورضا عبدالباقي.

وقد بدأ العمل في بناء السفارة في منطقة الدعية بشارع السفارات، وكانت الجالية اللبنانية قد اشترت أرض السفارة في أثناء وجود السفير سميح البابا، و بقيت أرضا إلى أن قام السفير بدرا بهذا العمل، لكن الغزو الصدامي تسبب في تأخير البناء.

**محمد عيسى والغزو**

وعندما تولى السفير الدكتور محمد عيسى مهامه قام بالتعاون مع اللجنة المذكورة بتكملة التشطيبات وإصلاح ما قد حصل للبناء من أضرار خلال الغزو الصدامي، وانتقل للسكن بها، وكان أول سفير يسكن المبنى الجديد ويقوم بتأثيثه.

وفي بداية التسعينيات حدثت نكبة الغزو العراقي للكويت، وترافقت مع خروج لبنان من دوامة العنف والانتقال إلى مرحلة السلم الأهلي وعودة الأمن إلى ربوعه، وفي العاشر من شهر مارس (أذار) عام ١٩٩١م، وصل إلى الكويت بطائرة عسكرية كويتية أقلته من الرياض الدكتور محمد عيسى، ليقدم أوراق اعتماده سفيراً للبنان في الكويت إلى سمو الأمير في أبريل (نيسان) ١٩٩١م، بعد ما قدم نسخة منها إلى سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مدينة الطائف عندما كان وزيرا للخارجية، قبل أن تتحرر الكويت.

عن تلك الفترة، تحدث الدكتور محمد عيسى واصفاً تجربته مع تحرير

الكويت والدور اللبناني تجاه ما تعرض له هذا البلد الشقيق (صحيفة الوطن – ٦/ ٣/ ١٩٩٧م) قائلاً: «لن أنسى يوم ١١/ ٣/ ١٩٩١م، وكنت في طريقي لزيارة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح حفظه الله، وكان الموعد في ديوانية الشايع في الشامية، الوقت كان الحادية عشرة قبل الظهر، واضطررت إلى إضاءة أنوار السيارة لرؤية الطريق، ذلك لأن الجو كان مظلما رغم أننا كنا في «عز النهار» لشدة سواد الدخان الذي كان يغطي سماء المنطقة منبعثا عن الآبار المشتعلة، وأيضا لا أنسى الساعة التي حلت فيها طائرة سمو الأمير والفرحة التي عمت كل إنسان في الكويت، ومعظمهم تدافعوا إلى المطار لاستقبال سموه، كانت لحظة وفاء وجدانية لا أروع منها بين أمير عادل وشعب وفي دافع عن وطنه وشرعيته ساعة الشدة».

«وأخيرا لا أنسى يوم تقديم أوراق الاعتماد لسمو الأمير في مقر الإقامة المؤقت في ديوان اليابطين، إذ أتانا مدير المراسيم في الديوان الأميري سعادة الأستاذ محمد العرادي يشرح لنا ترتيبات تقديم أوراق الاعتماد، ويقول: الموضوع سيكون على غاية من البساطة فلن يكون هناك عزف للنشيدين الوطنيين الكويتي واللبناني، ولن يكون هناك حرس شرف أو تقديم سلاح... إلخ كما هو متبع في مراسم تقديم أوراق الاعتماد، بل سننتقل سيرا على الأقدام من الغرفة التي كنا ننتظر فيها إلى الديوان الرئيسي حيث تقدم لسمو الأمير أوراق الاعتماد. وهنا لابد لي من الإشادة بالعاطفة النبيلة التي أبداها سموه في هذه المناسبة، إذ يومها حل علينا شهر رمضان المبارك، وكنت علمت من الإخوة المسؤولين في الديوان الأميري والخارجية أن سموه لا يتقبل عادة أوراق اعتماد السفراء في هذا الشهر الفضيل، وكان تقديم أوراق اعتمادي في شهر رمضان هذا دليل محبة سموه وتقديره للبنان ولكل بلد وقف إلى جانب الحق الكويتي».

وحول مواقف لبنان من الكويت خلال الاحتلال العراقي وما تبعه يضيف السفير عيسى:

«لبنان وقف بكل إمكانياته المتواضعة إلى جانب دولة الكويت منذ اللحظة الأولى للاحتلال الغاشم، يكفي أن أقول إن مرسوم تعييني كسفير للبنان لدى دولة الكويت صدر في ١٣/ ٨/ ١٩٩٠م، أي بعد الغزو الغاشم، كما أن نسخة أوراق اعتمادي قدمتها في الطائف قبل التحرير، وصرح فخامة رئيس الجمهورية إلياس الهراوي ساعتها «أنه لو كانت ظروف لبنان يومها أحسن لأرسل جنودا من الجيش اللبناني يشاركون في تحرير دولة الكويت الشقيقة». كما أن العلاقات الكويتية اللبنانية بعد التحرير شهدت قفزة ممتازة في كل المجالات، ووقف لبنان داعما لوجهة النظر الكويتية وللحق الكويتي في كل المحافل، وكذلك فإن دولة الكويت الشقيقة دعمت كل الخطوات التي أدت إلى ترسيخ الاستقرار في لبنان وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية في البلد الذي مزقته الحروب المتتالية على أرضه خلال سبعة عشر عاما من «الاقتتال والفوضى».

وخلال تسع سنوات من وجود السفير محمد عيسى في الكويت نمت العلاقات المشتركة بين البلدين، وتوسعت على أكثر من صعيد، وعادت لتعيش سنوات الازدهار والتفاعل الحي والمستمر بين البلدين والشعبين. عن هذه المرحلة يتحدث السفير عيسى:

«العلاقات الثنائية بين لبنان والكويت في تطور مستمر، فعلى الصعيد السياسي، فإن البلدين يدعمان بعضهما البعض ويؤيدان حقوقهما الثابتة في المحافل الدولية، لبنان يدعو إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بعدوان العراق على دولة الكويت، وإلى احترام سيادة ووحدة أراضي الكويت التي تقف إلى جانب لبنان

في مطالبته إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار ٤٢٥ الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة بدون قيد أو شرط».

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الحركة بين البلدين في نمو وازدهار، ونعمل على تطويرها وتنميتها أكثر وأكثر، وقد فاق حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٠ مليون دينار، كما أن العديد من الإخوة الكويتيين اهتموا بالاستثمار في لبنان، لاسيما في القطاع العقاري، حيث دخلوا هذا السوق، سواء كانوا مشترين لعقارات فردية، أو مستثمرين في مشاريع عقارية مختلفة الأحجام، ولابد أن أنوه بالاتفاق التجاري واتفاق النقل البري واتفاقية النقل الجوي التي عقدت جميعها خلال العام المنصرم، كما أن مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في لبنان عن طريق قروض ميسرة الشروط دفع بحركة إعادة الإعمار خطوات واسعة إلى الأمام».

«على الصعيد الثقافي وقعت اتفاقية بين البلدين عكست المرحلة المتقدمة التي قطعتها علاقاتهما في هذا المجال، وهناك الآن عدة مئات من الطلاب الكويتيين يدرسون في الجامعات في لبنان، كما أن لدينا عدداً من الطلاب اللبنانيين الذين يدرسون في جامعة الكويت أو المعاهد التطبيقية، ونحن نأمل أيضا في تنمية هذا القطاع أكثر فأكثر، ولاسيما لجهة قبول عدد أكبر من الطالبات والطلاب اللبنانيين في جامعة الكويت، حيث إقامة أهاليهم وعملهم في الكويت يجعل دراستهم خارجها في منتهى الصعوبة، خاصة أن هؤلاء الطلاب يحصلون على مستويات عالية من الدرجات في امتحانات الثانوية العامة الكويتية».

«على الصعيد الاجتماعي، فإن العلاقة بين الشعبين الكويتي واللبناني من أنشط ما يكون؛ سواء على الأرض الكويتية، أو في لبنان، ويكفي أن أذكر أن معظم

النشاطات التي يقوم بها مجلس أمناء الجالية اللبنانية عبر مجموعات عمله المختلفة وتحت إشراف السفارة اللبنانية في الكويت يشاركنا فيها الأخوات والإخوة الكويتيون بشكل فعال، ويكفي أن أذكّر مع جزيل الشكر مثال وقفة العز التي وقفها الشعب الكويتي والصحافة الكويتية إلى جانب لبنان وشعب لبنان وسفارة لبنان في الكويت إبان العدوان الإسرائيلي الغاشم على وطني في شهر نيسان (أبريل) ١٩٩٦م».

## مرحلة عصيبة

محطة جديدة في تاريخ التمثيل الدبلوماسي بين البلدين؛ ففي يوم الأول من يوليو عام ١٩٩٩م شهد قصر بيان تقديم أوراق اعتماد السيد خالد مصطفى الكيلاني سفيرا للبنان لدى دولة الكويت، الذي أقام بعدها حفل تعارف لأبناء الجالية في السفارة اللبنانية، مشيدا بأواصر العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين، ومفتتحا حملة تبرعات للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي للبنية التحتية من محطات كهرباء وجسور وغيرها من المرافق الحيوية.

وفي مناسبة أخرى تمنى أن تشارك الجالية اللبنانية شعب الكويت فرحته عند عودة أسراه من السجون العراقية، وذلك عندما أحيا اللبنانيون حفل ذكرى الاستقلال على الأرض الكويتية في نوفمبر عام ١٩٩٩م، وقد شكر السفير الكيلاني دولة الكويت على المساعدات التي تقدمها للبنان في مختلف المجالات، ولاسيما مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العربي في مشاريع الإعمار والإنماء، داعيا الكويتيين للاستثمار في لبنان.

وفي عام ٢٠٠٠م، في الشهر السادس، لبى المئات الدعوة التي وجهها السفير الكيلاني للاحتفال بعيد تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، وبحضور شخصيات رسمية حكومية كويتية وعدد من أعضاء مجلس الأمة وسفراء الدول

العربية، وألقى كلمة جاء فيها: «لن يهدأ لنا بال مادام إخواننا الأسرى والمحتجزون الكويتيون لم يعودوا بعد إلى ذويهم سالمين».

وقد أولى السفير الكيلاني اهتماما خاصا بتسهيل إجراءات تملك العقار في لبنان من قبل غير اللبنانيين، وكذلك تشجيع السياحة والعمل على إجراء تعديلات على قوانين الاستثمار بناء على اقتراحات من رجال أعمال كويتيين يطالبون بزيادة نسبة الشريك الكويتي أكثر من ثلاثين في المائة في مشروعات الاستثمار.

وقد جسد السفير الموقف اللبناني في أكثر من مناسبة تجاه دولة الكويت، والإشادة بكون العلاقات الكويتية - اللبنانية مثالا للعلاقات الجيدة والمميزة، فمنذ الأزل والكويت ولبنان يقيمان أفضل العلاقات. وفي حديث لجريدة القبس (٢٩/ ١/ ٢٠٠١م) أعلن «أن الكويت رصدت ٣٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية في لبنان؛ منها المساعدة في إتمام مشروع نهر الليطاني، وإقامة جسر في منطقة الأوزاعي للمساعدة عل حل مشكلة الاختناق المروري، فضلا عن مشروع لإيصال مياه الشرب إلى قرى المتن في جبل لبنان».

وروى السفير قصة إلغاء تأشيرة الدخول للكويتيين قائلا: «طلبت تمديد التأشيرة من ٦ أشهر إلى سنة فاقترح رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي زار الكويت أخيرا إلغاء التأشيرة من الأساس»، ومع بدء موسم الهجرة في فصل الصيف ١٧/ ٦/ ٢٠٠١م صرح السفير الكيلاني لوسائل الإعلام بأن المجلس الأعلى للجمارك في لبنان وافق على منح السيارات الخاصة بالرعايا العرب القادمين إلى لبنان إدخالا مؤقتا لمدة ستة أشهر تعطى دفعة واحدة من قبل مكتب الدخول، أما السيارات الكويتية فتدخل لمرة واحدة ولمدة سنة كاملة.

وفي الشهر الثامن من عام ٢٠٠٣م ودع السفير خالد مصطفى الكيلاني دولة الكويت بمناسبة انتهاء فترة عمله، حيث أثنى الشيخ الدكتور محمد صباح

السالم الصباح وزير الخارجية على الجهود التي قام بها نحو توطيد علاقات الإخوّة والصداقة بين البلدين الشقيقين.

**السفير الثامن**

صباح يوم ١١ مايو ٢٠٠٤م حل السفير الثامن للبنان ضيفا على الكويت، وقام بتقديم أوراق اعتماده إلى سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في قصر بيان سفيرا للبنان لدى دولة الكويت، بعد أن شغر منصب السفير لمدة عشرة أشهر، وبعد تسميته من قبل الحكومة اللبنانية في شهر يوليو ٢٠٠٣م بدلا من السفير خالد الكيلاني، وقد شهدت فترة عمل السفير جودت عبدالعظيم الحجار أحداثا دراماتيكية على الساحة اللبنانية؛ منها اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في فبراير عام ٢٠٠٥م، واغتيال رئيس تحرير صحيفة «النهار» والنائب جبران تويني في شهر ديسمبر، والحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو ٢٠٠٦م، ونظرا لما لهذه الأحداث المأساوية الكبرى من امتدادات على الجاليات اللبنانية في الخارج، لاسيما الكويت، أقيمت تظاهرات ومهرجانات تضامنا مع لبنان، وكان للسفير دور الراعي، واصفا الكويت بالبلد المضياف والقيادة الحكيمة المحبة للبنان.

وفي العشرين من شهر يوليو ٢٠٠٦م وفي أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان بدأت السفارة اللبنانية حملة تبرعات بناء على النداء الذي وجهه رئيس الوزراء السيد فؤاد السينورة بأن «البنان بلد منكوب».

وشكر السفير الحجار دولة الكويت، وعلى رأسها سمو الأمير وولي العهد ورئيس الحكومة، وخص بالشكر الهلال الأحمر الكويتي ورئيسه برجس البرجس على المبادرات الإنسانية التي قدمها وإرسال أول طلائع المساعدات، وخلال

الحرب ضربت الكويت أروع الأمثلة في مساندة لبنان على حد تعبير السفير الحجار على هامش يوم التضامن مع الشعب اللبناني الذي أقامته جمعية الخريجين الكويتية يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٦م، بل إن لبنان كان على الدوام في قلب كل كويتي، كما أن الكويت في قلب كل لبناني، إلى جانب المصالح المشتركة والعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين والبلدين، كما نقل عن لسانه في تصريح له في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية يوم ٢ سبتمبر ٢٠٠٦م.

وقبل مغادرته الكويت في شهر يوليو عام ٢٠٠٧م أقامت له الجالية اللبنانية حفل وداع تكريما له، حيث ختم نشاطاته بالقول «وجدت كم يحب الكويتيون لبنان وشعبه ويهتمون به ويريدون له تقدماً وازدهاراً ويقدمون كل مساعدة ودعم».

وعندما سئل عن تقييمه لمستوى العلاقات بين الكويت ولبنان أجاب:

«بين الكويت ولبنان علاقة حب ومودة وأخوة، ونطمح لعلاقات أكثر في جميع المجالات؛ فهناك علاقات بين الشعبين، وهي علاقات اجتماعية وعلاقات عمل؛ فالمشاريع المشتركة بين الكويتيين واللبنانيين كثيرة سواء في الكويت أو في لبنان، وقد تصل في يوم من الأيام إلى مواطن كويتي لبناني بحكم إقامته في لبنان، وخاصة بعد زيادة ظاهرة التملك في لبنان، ونفهم أن الإخوة الكويتيين نظرا لجغرافية الكويت يحبون الجبل، ولذلك يعد لبنان قريباً جغرافيا للكويت، فما لا يجده الكويتي في الكويت، يجده في لبنان؛ فالبلدان يكمل أحدهما الآخر، والعلاقات طيبة على جميع المستويات، ونطمح إلى تطورها وتنوعها على أثر تحقيق المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين» - راجع «مجلة حبيبتي يا كويت» - سبتمبر ٢٠٠٤م».

## بسام النعماني

أما السفير بسام نعماني فقد عين من قبل مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٦م، ووصل إلى الكويت لتسلم مهام منصبه في ٢١ يوليو ٢٠٠٧م، وقدم أوراق اعتماده إلى سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يوم ١٥ يناير ٢٠٠٩م سفيرا للجمهورية اللبنانية لدى دولة الكويت.

واستمرت فترة عمل السفير النعماني الذي حظي باحترام وتقدير القيادات السياسية بدولة الكويت وكذلك من قبل أبناء الجالية اللبنانية، نظرا لحسن إدارته وعلاقاته وخبرته في أعمال الدبلوماسية وجعل العلاقات المشتركة على مستوى الدولتين، تسير في خطوط عقلانية ومتوازنة.

وفي هذا الإطار كان لنا وقفة معه في مقالة نشرتها صحيفة «القبس» يوم ٢٨ مارس ٢٠١٣م، قبل مغادرته دولة الكويت متوجها إلى تونس، وتحت عنوان «النعماني سفير الجمهورية اللبنانية».

بسام النعماني سفير للجمهورية للبنانية وحكومتها، وبالتالي هو سفير لكل اللبنانيين من دون تمييز.

هذا الرجل يعمل بصدق على جمع الجالية اللبنانية في دولة الكويت، التي تضم كل الفئات والمذاهب من كل المناطق، شأنها شأن معظم الجاليات في الخارج.

سمعته أكثر من مرة يوصي أبناء الجالية وقياداتها باحترام قوانين دولة الكويت وسيادتها، والنأي بها عن أي تدخل أو تصرف يسيء لهذه الجالية أو للبلد الذي يحتضنها، وهو المؤتمن على وحدة الجالية ومصالحها، والأهم من كل ذلك تماسكها بعيدا عن صخب الداخل اللبناني المريض وانقسامه.

اللبنانيون في الخارج يحتاجون إلى الوحدة أكثر من تحويلهم إلى مجموعات ملحقة بالطوائف والزعامات.

قرأت مؤخرا مذكرات الرئيس كميل شمعون، وفيها وقائع زيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية في الأربعينيات، واطلاعه على أحوال اللبنانيين فيها، واعتزازه بنجاحاتهم الفردية وإبداعاتهم خارج الوطن، لكن أكثر ما آلمه تلك المشاهد المخيفة والمحزنة للتقاتل والتباعد والتناحر، الذي يلاحقهم وكأنهم ينقلون صراعات الزعماء والطوائف معهم إلى حيث يعملون ويستقرون، فابن البطيحة وابن بشري والجبل وابن بيروت وعكار ينقل خلافاته ونزاعاته إلى حيث يكون، في كاليفورنيا أو سدني أو كويبك على سبيل المثال، وهذه مأساة لم يستطع حاملوها التخلص منها وإنتاج «وحدة لبنانية» حقيقية بعيدا عن استقطاب الداخل.

اللبنانيون المنتشرون في العالم يزيد عددهم على عدد اليهود، أي أكثر من ١٤ مليونا، لكنهم الأقل نفوذا وتأثيرا، والأكثر تشرذما تجاه بلدهم، عن اليهود الذين تجمعهم وحدة المصير والتعصب لإسرائيل.

أليس شيئا جميلا ألا يكون السفير بسام النعماني ممثلا لـ «١٤ آذار» أو «٨ آذار»، بل لكل اللبنانيين ولدولته والحكومة التي انتدبته لهذه المهمة؟ فالصوت الذي يجمع أفضل من الصوت الذي يفرق.

ألا يكفينا ما أصابنا؟ ولم نتعلم الدرس بعد!

### عاشر السفراء

عاشر السفراء اللبنانين هو الدكتور خضر حلوة، الذي اختارته الحكومة اللبنانية برئاسة السيد نجيب ميقاتي ليكون سفيرا لها في دولة الكويت في الثالث من شهر أكتوبر ٢٠١٢م، وذلك في إطار تشكيلات دبلوماسية من خارج ملاك وزارة الخارجية، فصاحب التجربة المصرفية والحائز على الدكتوراه في الفلسفة في

جامعة السوربون في فرنسا وصاحب كتاب «شارع الكنائس في طرابلس»، دخل الحياة الدبلوماسية من بوابة الكويت.

وفي أول تصريح له للصحافة بعد اختياره قال «سأذهب إلى الكويت بقلب صادق، فأنا في جهوزية فكرية ونفسية تامة من أجل خدمة لبنان وخدمة الكويت» هذا البلد الذي اكتشف فيه مدى التشابه بينه وبين لبنان من خلال زيارة سريعة قام بها، وفي بيان نشرته الصحف الكويتية في الرابع من أبريل ٢٠١٣م قال: «إن الكويت كانت ولا تزال خير سند لبلاده سياسياً واقتصادياً وإنمائياً»، وأضاف «تشرفت بتعييني سفيراً فوق العادة مفوضاً للجمهورية اللبنانية لدى دولة الكويت الشقيقة، هذا البلد الذي احتضن لبنان واللبنانيين منذ تأسيسه حتى اليوم أمر يشرفني ويحملني مسؤولية كبيرة، ولطالما كانت دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً السند السياسي والإنمائي لبلدي ووطني لبنان ولجميع اللبنانيين على مختلف انتماءاتهم، والحاضن الدائم لجاليته المتجذرة فيها».

وفي أثناء حفل تكريمه من قبل أحد أبناء الجالية ورجل الأعمال الحاج حسان جوحو يوم ٣ يونيو ٢٠١٣م وقف خطيبا على المنبر متحدثا عن مهمته وتكليفه بشرف تمثيل لبنان، شارحاً بعد العلاقات بين الدولتين بقوله «إن ما بين لبنان والكويت من قواسم مشتركة أكثر من أن تعد وتحصى؛ في المساحة الجغرافية وفي عدد السكان، في الجوار وعلى تخوم البحار، في الديمقراطية وفي حرية التعبير، في العدوان وفي التحرير، في العقل والذوق والاستثمار، في العلم وحب الحياة وفي الاختيار...، وفي أمور كثيرة تتشابه، وفي ظروف أكثر تتحاكى، يجمعنا تاريخ وعلاقات خاصة، كما تجمعنا رؤية وطموحات مستقبلية، تربطنا روابط شخصية وتحكمنا أقدار شقيقة، قواسم مشتركة يرعاها صاحب السمو الأمير الشيخ

صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح والمسؤولون في هذه الدولة»، وأضاف مخاطبا أفراد الجالية «أنا هنا أرغب وأهدف في لم الشمل الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر الجهود وصفاء النوايا لتكون الجالية الواعية والمتسامحة».

وفي معظم المناسبات كان خطاب السفير خضر حلوة يحث على وجوب تعزيز «العلاقة المميزة» التي ترعاها دولة توأم للبنان، وليست فقط شقيقة، دولة على رأسها سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وحكومات الكويت المتعاقبة، وكذلك مؤسساتها العامة والخاصة التي تنظر كلها إلى لبنان وإلى اللبنانيين نظرة المحبة والدعم الكامل لمؤسساته الدستورية والشعبية، الذي يجعل اللبناني لا يعتبر نفسه أنه في بلد اغتراب بل فعلا في بلده.

وفي مطلع العام ٢٠١٦م ودع السفير حلوة دولة الكويت، وحل مكانه الأستاذ ماهر الخير؛ رئيساً للبعثة اللبنانية بدرجة قائم بالأعمال والذي بدوره أكد على متانة العلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة بين البلدين، لافتاً إلى أن الكويت وقفت مع اللبنانين في كل محنهم، زمن الحرب والسلم، وهي صاحبة المواقف الشجاعة والكرم السخي واحتضانها لهم بكل كرم وكرامة[1].

(١) جريدة القبس - ٢٠١٦/٦/٢٢ ص٤

حسيب العبدالله القائم بالأعمال اللبناني وشقيقه ممدوح مع سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح ٨/ ٧/ ١٩٦٣م

حسيب العبدالله مع الصحفي أحمد البوز في الكويت عام ١٩٦٣م

السفير محمد صبرا يصافح سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم أثناء تقديم أوراق اعتماده، وفي الوسط يبدو سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية آنذاك، ١٣ / ٦/ ١٩٦٣م

السفير علي بزي ثاني سفير للبنان لدى الكويت

السفير البابا والسيدة عقيلته بقيبان حفل وداع للقنصل اللبناني خالد قباني في يناير عام ١٩٧٤م

السفير سميح البابا

سميح البابا أثناء وصوله مطار الكويت في أبريل ١٩٧٢م بعد عودته لتسلم منصبه القديم الجديد

السفير فيصل سلطان

السفير عدنان بدرا

عدنان بدرا سفير لبنان لدى الكويت والشيخ عبدالله الجابر الصباح بعد افتتاحهم السوق الخيري اللبناني ١٧ مارس ١٩٨٥م

السفير عدنان بدر ايشرف على إرسال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى لبنان في ١٠ فبراير ١٩٨٨م

ويبدو الأستاذ سليمان ماجد الشاهين

الشيخ محمد مهدي شمس الدين و حبيب جوهر حيات و النقيب محمد بعلبكي وخالد المرزوق وعبدالرحمن العوضي والسفير خالد الكيلاني

السفير عدنان بدرا مع مجموعة من الإعلاميين والصحفيين اللبنانيين في حفل أقيم على شرف صاحب «السفير» طلال سلمان، ويبدو في الصورة جاسم المطوع وقاسم أفيوني ومعن بشور والسفير السوري في الكويت عيسى درويش وطلال سلمان وذوالفقار قبيسي والسفير بدرا وكامل حازر وسليمان فليحان والسفير عبدالحميد العيجان وياسر نعمة وإلياس مسوح

السفير خالد الكيلاني

السفير جودت الحجار

السفير محمد عيسى مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين وشخصيات كويتية وعدد من أفراد الجاليه اللبنانية في دار السفارة بالكويت عام ٢٠٠٢م

السفير محمد عيسى

السفير بسام النعماني

السفير بسام النعماني مصافحا سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

... ومع ولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يتسلم أوراق اعتماد السفير عضر حلوة عام ٢٠١٢م

أثناء تكريم السفير عضر حلوة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١م ويبدو من اليمين السادة: حزة عليان، شوقي محمود، ناصر الصباح السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم، والشيخ فيصل الحمود المالك الصباح، والسفير المصري عبدالكريم سليمان، والسفير التونسي الصحبر القطاني

مصافحة بين رئيس مجلس الأمة الراحل جاسم الخرافي والسفير خضر حلوة أثناء الاحتفال بالعيد الوطني اللبناني عام ٢٠١٤م

أثناء احتفال السفارة اللبنانية بعيد الاستقلال عام ٢٠١٣م، وفيها السادة: سليم ياسين (مدير محطة طيران الشرق الأوسط في الكويت)، والسفير خضر حلوة وحرمه وابنته ريتا والقنصل أنطوان عيد والقنصل فرح سبليني..

السفير ماهر الخير

# الفصل الثالث
# الهجرة اللبنانية ... البدايات والدور

حظيت الجاليات اللبنانية في دول الخليج العربي بعناية واهتمام من قبل القيادات السياسية، نظرا لما تمثله من حجم اقتصادي ومالي كبيرين، وتضاعف هذا الاهتمام مع الهزات التي تعرضت لها وقت الأزمات السياسية الكبرى.

واللبنانيون العاملون في الخليج يمثلون ٣٥ في المئة من مجمل الأيدي العاملة في لبنان، وعددهم يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف، موزعين على النحو الآتي: ٣٠٠ ألف في السعودية، و١٢٠ ألفاً في الإمارات، و٥٠ ألفاً في الكويت، و٣٠ ألفاً في قطر، و٩٠ ألفاً فيما بين البحرين وسلطنة عمان.

وتحويلات هؤلاء اللبنانيين تشكل ٥٠٪ من إجمالي تحويلات اللبنانيين السنوية، أي ما يصل إلى نحو ٤ مليارات من الدولارات، ويتوزع الباقي على دول أفريقيا بنحو ٢,٥ مليار دولار، والبالغة تقريبا ٨ مليارات دولار سنويا، تسهم هذه التحويلات في دعم الليرة اللبنانية وميزان المدفوعات والقطاع المصرفي، ووفقا لتقديرات أحد البنوك اللبنانية في بيروت بلغ متوسط تحويلات اللبناني الذي يعمل في دول الخليج نحو ١٣ ألف دولار أميركي سنويا، مقابل أقل من ٦ آلاف دولار متوسط تحويلات اللبناني من دول أخرى، والتحويلات من دول الخليج من أهم مصادر الاستثمار والتوظيف، وهذه التقديرات توضح أن ثلث الودائع، أي حوالي ١٤ مليار دولار تعود إلى اللبنانيين العاملين في دول الخليج العربي، ويتوزع الباقي على دول أفريقيا بنحو ٢,٥ مليار دولار، وأوروبا والأميركيتين بنحو ١,٥ مليار دولار.

وهؤلاء يشكلون كتلة نقدية ذات قدرة شرائية تقارب القدرة الشرائية الداخلية، وفي تقدير رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير (مجلة الصياد ٢٤/٦/٢٠١٣م)، انطلاقا من حجم المصالح اللبنانية مع

دول الخليج العربي فإن «اهتزاز» هذه المصالح، لاسيما ما يتعلق منها بديمومة عمل اللبنانيين في هذه الدول، يشكل ضربة موجعة للبنان واقتصاده».

لكن برأي خبراء اقتصاديين «المصالح الاقتصادية المشتركة المتبادلة ما بين لبنان ودول الخليج تجعل العقلانية في التعامل هي السائدة والقائمة في ظل الحرص المتبادل بين الأطراف المعنية.

ويقدم الخبير المالي والاقتصادي اللبناني غازي وزني (جريدة «النهار» ١٤/ ٦/ ٢٠١٣م) خارطة الاستثمارات الخليجية المباشرة وغير المباشرة في لبنان (أصول مالية وعقارية)؛ منها ٥,٣ مليارات استثمارات سعودية أي ما يوازي ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربية في لبنان، فيما تبلغ الاستثمارات الإماراتية نحو ٣,٢ مليار دولار والكويت نحو ٢,٢ مليار دولار.

في المقابل هناك قطاع السياحة الذي ينال حصة كبيرة من المداخيل المالية في دورة الاقتصاد اللبناني، خصوصا وأن السياحة الخليجية تشكل نحو ٣٥٪ من إجمالي السياحة اللبنانية وهؤلاء يشكلون ما بين ٤٠ إلى ٤٥٪ من الدخول تتوزع بنسبة ٤٥٪ للسياحة السعودية و١٢٪ للإمارات و١٠٪ للكويت.

إزاء هذا الواقع، وفي ظل ما طرأ من أحداث وتغيرات على الساحة السورية وانعكاساتها على لبنان، ودخول العامل السياسي في العلاقات المشتركة وما تركه من ذيول سلبية، أعطى وزير العمل اللبناني السيد سجعان قزي أثناء مشاركته بأعمال مؤتمر العمل العربي الذي عقد في الكويت في أبريل ٢٠١٥م تصورا يعكس السياسة اللبنانية تجاه الجاليات العاملة في الخليج بقوله (صحيفة «الأنباء» ٢٣/ ٤/ ٢٠١٥م).

«لقد نشأ لبنان على أساس الحياد وهو ملتزم بهذه السياسة تجاه الصراعات

التي تحدث في المنطقة، كي لا يدخل في محاور قد تنعكس عليه سلبا، وعلى القيادات اللبنانية أن يكون لها موقف، وتأخذ في الاعتبار وضع اللبنانيين العاملين لديها «فلا تنتقد أو تهاجم ولا تتورط في حروب أو صراعات ليس للبنانيين علاقة بها، ويجب تقديم الشكر لدول الخليج العربي لاستضافتها نحو ٤٠٠ ألف لبناني، وهم لم يبخلوا بالوقوف إلى جانب لبنان، فاللبنانيون المتواجدون في دول الخليج يرفدون الاقتصاد اللبناني بما لا يقل عن ٥ مليارات دولار سنويا».

## أول لبناني في الكويت

بقي تحديد تاريخ وصول أول لبناني إلى الكويت مصدر اختلاف، ففي حين يذكر د. خليل أرزوني مؤلف كتاب «الهجرة اللبنانية إلى الكويت» أن أول مهاجر لبناني هو منيب الشلبي الذي جاء عام ١٩١٥م، يشير فاضل سعيد عقل رئيس تحرير جريدة «البيرق» بعد زيارة له إلى الكويت عام ١٩٥٢م إلى أن أول من نزل هنا كان المدعو جان غبريال ضو الذي عمل في دائرة الأشغال.

الحقيقة أن العلاقة بين الشعبين تمتد إلى العشرينيات من القرن الماضي وهي التي مهدت وأسست لقيام العلاقات الدبلوماسية، والتي جاءت تتويجا لهذا التمازج، وإن كنت أميل إلى الأخذ برواية د. أرزوني لقربها من ميزان المنطق والتاريخ، وبصرف النظر عمن وطأت قدماه أرض الكويت لأول مرة من اللبنانيين، فإن ما ذكره الأستاذ فاضل سعيد عقل غير دقيق نظرا للمراحل الأولى والمبكرة من انفتاح الشعبين بعضهما على بعض وحب اللبنانيين للهجرة والاغتراب التي لازمت تاريخ هذا البلد.

واستنادا إلى المعلومات والمشاهدات التي جمعها الوفد الصحفي اللبناني المؤلف من السادة: فاضل سعيد عقل رئيس تحرير جريدة «البيرق»، ومصطفى

خرسا، وأوجين إميلا ونشرها في كتاب بعنوان «الكويت الحديثة»، صدر في مارس عام ١٩٥٢م، فإن أول لبناني نزل الكويت عاملا بكل نشاط، فاتحا المجال أمام إخوانه ومواطنيه، هو المهندس الشاب الأستاذ جان غبريال ضوء من أركان دائرة الأشغال[1] الذي احتل مكانة بارزة ونعم بحظوه لدى الشيوخ الذين كانوا يكنون له كل محبة ويكرمون وفادته نظير أمانته في العمل، ومن بين اللبنانيين الذين اجتمعوا به في الكويت - كما ورد في الكتاب - السادة: هدى عبدالجليل، وشكيب نايفه وولده جورج، وفايز إبراهيم صاحب مطعم «دينا»، وجان بريدي، وأدمون بارودي، وحبيب حويك.

وبحسب هذا التقرير فإن عدد اللبنانيين في أوائل الخمسينيات لم يزد عن ألف شخص، ومن ميزات هذا التواجد أن بإمكان اللبناني أن يدخل الكويت ويخرج منها بدون تأشيرة على جواز سفره، وهذه معاملة استثنائية ينعم بها أهالي سورية، والبصرة، والمملكة العربية السعودية على حد وصف الكاتب فاضل سعيد عقل.

غير أن حجم الجالية خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠م بلغ حوالي ٤٥ ألف نسمة ليتناقص نحو ٥ آلاف مع الغزو العراقي في ٢/٨/١٩٩٠م، بعدما نزحت الغالبية منهم، وتعرضوا خلالها لخسائر مادية كبيرة؛ شأنهم شأن بقية الجاليات والشعب الكويتي، حيث تم تقدير خسائر الجالية وفق إحصاءات غرفة التجارة والصناعة، وفي بيروت بنحو ٣٧٠ مليون دولار تعود إلى حوالي ٤ آلاف شخص وأكثر من ٤٠٠ مؤسسة وشركة، جرى تعويضهم من قبل اللجنة

(١) أنشئت دائرة الأشغال عام ١٩٥٤م، ولم يكن يعمل فيها سوى بضعة موظفين يشغلون ثلاثة مكاتب لا يزيد مساحتها عن ٥٠ متراً مربعاً، تحولت بعد الاستقلال عام ١٩٦١م إلى وزارة الأشغال، وهذا يعني من وجهة نظره أن من نزل الكويت من اللبنانيين كان في بداية عقد الخمسينيات على وجه التقريب، في حين أن بعضهم الآخر يرجع البدايات إلى عقد العشرينيات، وهو الأقرب إلى الصحة وهو ما نأخذ به ونعتمد عليه.

الدولية للتشريعات التابعة للأمم المتحدة، وإن بقي الرقم التقريبي يتراوح بين ٤٥ و٥٠ ألف في عام ٢٠٠٠م.

تلك الأرقام التقديرية حسمتها الإدارة المركزية للإحصاء ودائرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت من خلال إعلانها نتائج التعدادات العامة للسكان منذ أول تعداد جرى عام ١٩٥٧م، وهو على الشكل التالي الذي يبين حجم الجالية وفقا لسنوات التعداد:

| سنة التعداد | ذكور | إناث | جملة |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٧م | ٥٣٤٦ | ١٤٨٣ | ٦٨٢٦ |
| ١٩٦٥م | ١٢٨٢٠ | ٨٠٥٧ | ٢٠٨٧٧ |
| ١٩٧٠م | ١٤١٤٥ | ١١٢٤٢ | ٢٥٣٨٧ |
| ١٩٧٥م | ٢٥٥٨١ | ٢٢٣٩٧ | ٤٧٩٧٨ |

أما في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م فقد أظهرت إحصاءات الإدارة العامة للهجرة والجوازات والهيئة العامة للمعلومات المدنية والقوى العاملة أن العدد يتراوح بين ٤٣ و٤٤ ألف لبناني، وهو الرقم الذي استقرت عليه، وإن قدره بعضهم بـ ٥٠ ألف لبناني، ووصل إلى ٦٠ ألف لبناني كما يذكر سفير لبنان الأسبق في الكويت د.بسام النعماني[1].

والتقارب بين الشعبين، قبل أن يأخذ طابع التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء فقد تداخلت الصلات وتوثقت بين الشعبين من خلال التزاوج الذي

(١) كتاب «الخريطة الانتخابية للجالية اللبنانية في الكويت، ١٩٦٧ - ٢٠١٣م»، دار نلسن - بيروت، صفحة رقم ٢٥، جدول بعدد اللبنانيين المسجلين في السفارة مقارنة بعدد اللبنانيين المقيمين في الكويت.

صهر هذه العلاقات إلى حد التكامل، ولعل أرقام عقود الزواج الخاصة بزواج الكويتيين من لبنانيات وزواج الكويتيات من لبنانيين خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠١١م، أي لمدة ٣١ سنة، تظهر حجم هذا الانصهار، وفيما يلي إحصائية وزارة العدل الكويتية التي زودنا بها وكيل الوزارة السيد / عبدالعزيز الماجد.

| السنة | عقد زواج/ زوج كويتي من زوجة لبنانية | عقد زواج/ زوجة كويتية من زوج لبناني |
|---|---|---|
| ١٩٨٠م | ١٤ | ٦ |
| ١٩٨١م | ٢٢ | ٥ |
| ١٩٨٢م | ٢١ | ٧ |
| ١٩٨٣م | ٢٣ | ٧ |
| ١٩٨٤م | ٣٤ | ٤ |
| ١٩٨٥م | ٢٢ | ٦ |
| ١٩٨٦م | ٣٠ | ٢ |
| ١٩٨٧م | ٢٥ | ٤ |
| ١٩٨٨م | ٤٠ | ٥ |
| ١٩٨٩م | ٣٠ | ٧ |
| ١٩٩٠م | ٢٥ | ٢ |
| ١٩٩١م | ٣٢ | ٥ |
| ١٩٩٢م | ٤٤ | ٩ |
| ١٩٩٣م | ٥٥ | ١١ |
| ١٩٩٤م | ٧٠ | ٤ |
| ١٩٩٥م | ٥٤ | ١٢ |
| ١٩٩٦م | ٥٣ | ٥ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٩٩٧م | ٥٨ | ٨ |
| ١٩٩٨م | ٥٢ | ١١ |
| ١٩٩٩م | ٣٩ | ١١ |
| ٢٠٠٠م | ٤١ | ١٧ |
| ٢٠٠١م | ٤٩ | ١٤ |
| ٢٠٠٢م | ٤٩ | ١٦ |
| ٢٠٠٣م | ٥٤ | ١٧ |
| ٢٠٠٤م | ٥٣ | ١٠ |
| ٢٠٠٥م | ٤١ | ١١ |
| ٢٠٠٦م | ٥٩ | ١٩ |
| ٢٠٠٧م | ٥٧ | ٢٣ |
| ٢٠٠٨م | ٥٤ | ٨ |
| ٢٠٠٩م | ٥٥ | ١١ |
| ٢٠١٠م | ٤٥ | ١٥ |
| ٢٠١١م | ٤ | ٢ |
| الإجمالي | ١٣٠٤ | ٢٩٤ |

من جانب آخر يسجل الدكتور خليل أرزوني، مؤلف كتاب «الهجرة اللبنانية إلى الكويت» أن عقد العشرينيات كان نقطة البداية في التواصل المشترك من الطرفين، حيث كان اللبناني منيب مصطفى الشلبي من مدينة طرابلس شمال لبنان هو أول مهاجر يأتي للعمل في الكويت عام ١٩١٥م في أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد مغادرته أندونيسيا للعودة إلى مسقط رأسه عام ١٩١٤م، ولدى وصوله إلى البصرة في العراق اتجه إلى الكويت للعمل فيها، وعرف باسم «منيب السعدي»، كان يعمل في تصليح الساعات، توفي عام ١٩٦٨م عن عمر يناهز الـ ٨٠ سنة.

بينما جاء عزت محمد جعفر اللبناني الأصل إلى الكويت عام ١٩٣٥م وارتبط بعلاقة صداقة مع سمو أمير الكويت الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح، وأصبح مستشارا سياسيا لسموه اعتبارا من عام ١٩٤٠م بعد حصوله على الجنسية الكويتية، وهو من أوائل اللبنانيين الذين تكوتوا ومارسوا التجارة والسياسة.

بعد عزت محمد جعفر جاء عمر محيي الدين سلامة عام ١٩٣٩م، وهو طبيب تخرج في الجامعة الأميركية ببيروت، ثم فوزي وعبدالله وناجي الخص عام ١٩٤٧م، وتحول «كاراج الخص» إلى ما يشبه قبلة اللبنانيين الزائرين حديثا، وجورج صوا بين الذين انتقلوا إلى الكويت عام ١٩٤٩م عن طريق إميل البستاني صاحب شركة «الكات» للمقاولات والتجارة، وصالح حمدان الحمراء، من مواليد حاصبيا، دخل الكويت عام ١٩٤٢م بصفته جنديا بريطانيا، عمل في تصليح الساعات إلى أن توفي عام ١٩٧٨م.

تذكر المصادر الصحفية أن عدد اللبنانيين الذين سكنوا «بيوت العشيش» - أي الأكواخ - بدءاً من عام ١٩٥٧م - حوالي ٤٥ لبنانيا، من أصل ١٣ ألف نسمة كانوا ينامون في ٤٦٢٦ عشيشا، وهذه الظاهرة اختفت مع وفرة السبعينيات، ويرجع سكناها للضيق المادي، حيث إن هؤلاء لا يستطيعون استئجار بيوت في القرى والمدن، ولا يكلف السكن في العشيش أكثر من عشرين روبية تدفع لصاحب الأرض التي تقام عليها هذه العشيش.

وتسجل الوثائق الرسمية الكويتية وجود مواطنين لبنانيين عام ١٩١٧م، وأربعة لبنانيين خلال الفترة بين ١٩٣٨م و ١٩٤٢م، و٢٠ لبنانيا بين عامي ١٩٤٣م و١٩٤٧م، (كما يذكر د. خليل أرزدي ستة لبنانيين منذ عام ١٩٤٨م، و٢٢ آخرين وفدوا إليها عام ١٩٤٩م).

وكان عدد اللبنانيين عام ١٩٥٠م يصل إلى ٤٥ شخصا، ثم تزايد هذا العدد عام ١٩٦٥م ليبلغ ٩٧٥ سنويا، وتضاعفت الأجرة ١٧٢ مرة بين عامي ١٩٥٠م، و١٩٦٥م، وكان المعدل السنوي ١٠٦٣ لبنانيا، ووصل العدد عام ١٩٨٠م إلى نحو ٣٧٥٠٠ لبناني، في حين سجل عام ١٩٦١م نحو ١٦ ألف لبناني.

**الهجرات الفعلية**

يمكن القول إن العقود الأولى من القرن العشرين كانت النقطة التي شكلت بدايات الهجرة اللبنانية إلى الكويت، وإن كان زخمها الفعلي ارتفعت وتيرته في الخمسينيات والستينيات لتكتمل كهجرة عائلات في تلك الفترة بعد أن بدأت على مستوى الأفراد، وتعرضت إلى انكماش في السنوات الخمس الأولى من السبعينيات.

يذكر الدكتور خليل أرزوني، أن العلاقات بين اللبنانيين خلال الخمسينيات اتسمت بالتعاون، وكان المهاجرون الثلاثة؛ إلياس حريق صاحب فندق الخليج، وفؤاد ياسين، وناجي الحص، ملاذا لكل قادم جديد من لبنان إلى الكويت، وكان فؤاد ياسين يملك مكتبة في الشارع الجديد في قلب المدينة لبيع الصحف والقرطاسية، ويتسلم من إدارة البريد الكويتية رسائل اللبنانيين ويوزعها عليهم، وكذلك كان عزت جعفر وناجي الحص يقومان بدور سفير قبل أن تفتتح السفارة اللبنانية عام ١٩٦٢م.

وقد تبدل التوزيع الطائفي بالنسبة إلى اللبنانيين عام ١٩٥٠م، فقد احتلت الطائفة السنية المرتبة الأولى، ومثلت بثمانية مهاجرين، وشمل التوزيع البروتستانت والإنجيليين والأرمن والأرثوذكس بمهاجر واحد لكل منها، والموارنة والدروز والطائفة الشيعية بثلاثة مهاجرين لكل منها.

ومن أوائل اللبنانيين الذين حصلوا على الجنسية الكويتية بين عامي ١٩٥٩م و١٩٦٥م أحمد خضر الطرابلسي، ود. أحمد محيي الدين سلامة، وإبراهيم الشعار، وزهير جميل بيضون، وسامي بشارة، وشريف بيضون، وعزت جعفر، ود.عاصم بيضون، ود. كميل الريس، ومنيب محمود الشلبي، وموسى يوسف شعيب.

ومارس معظم اللبنانيين الأعمال الحرة خلال العقود الثلاثة الأولى من هجرتهم؛ حيث بلغت نسبة العمال ١١,٥٪ قبل عام ١٩٥١م، واحتل المهنيون المرتبة الأولى بنسبة ٣١,٥٪، وخلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٢م بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية التي أنشأها لبنانيون ٢٢٤ مؤسسة وشركة.

وكانت شركة «الاتحاد الوطني للتأمين» اللبنانية أول شركة في الكويت ومنطقة الخليج العربي تأسست عام ١٩٥٢م، «وفندق الخليج» الذي أسسه الرائد في قطاع الفنادق والسياحة الشيخ حسن هرموش، بعدما ارتبط بعلاقة صداقة مع الشيخ عبدالله المبارك الصباح عام ١٩٥١م، وافتتح الفندق بشراكة مع هاني القدومي وإلياس حريق وسامي عساف أثناء عمله بالكويت - «توفي عام ٢٠١٢م» - وكان قد قام بتجهيز وبناء فنادق عدة هنا وفي العالم العربي، وفي هذا السياق يذكر أن السيد إلياس ميرزا أدار مطعم لؤلؤة المرزوق، وهو من المطاعم الفخمة والمشهورة، وهو عبارة عن ناد ومقهى ومطعم، يقع في منطقة رأس السالمية منذ أوائل السبعينيات، وكذلك إنشاء الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات التي تأسست عام ١٩٦٣م.

وفي مجال الطب كان لأفراد من الجالية اللبنانية مساهمات فعالة في بناء البنى التحتية في القطاع الصحي، خاصة في مرحلة الخمسينيات، نذكر منهم؛ د. سليم دلال أحد أطباء القسم الطبي التابع للجيش والقوات المسلحة والأمن العام،

ومن العاملين في المستشفى الأميري عام ١٩٥٤م د. توفيق الترك، ود.نايف حسن، ود.محمد عاصي، ود. محمد علي شعبان، ود. أحمد سلامة (مصح الأمراض الصدرية)، ود. يوسف فران، ود. محمد خير النصولي، ود. يوسف زيد الكيلاني، ود. ثابت عبدالمسيح، ود. محمد سعيد الأفيوني، ود. فضل محمد أبواللبن، ود.سامي بشارة، ود. عادل نسيبه، ود. يوسف عيتاني، ود. شفيق قريطم، ود.فؤاد قرداحي، ود. عمر البربير، ود. رياض المأمون، ود. زهير تميم، وهؤلاء جاؤوا إلى الكويت في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وعملوا في المستشفى الأميري والأقسام التابعة له.

ومن الطبيبات اللواتي ولدن في الكويت، الدكتورة لبابة عبدالقادر عدلوني، ود.سوسن عمر ظاهر، ود.ريتا إبراهيم جبر، وبلغ عدد الأطباء اللبنانيين العاملين في الكويت في المستشفيات الحكومية ٤٠ طبيبا، تبعهم الدكتور كميل الريس وشقيقه الذي لازم سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح منذ الستينيات عندما كان يصطاف في مدينة عالية الجبلية، وكان أول صيدلي يعمل في الكويت هو ألبير عبدو حاتم (من حمانا) عام ١٩٤٦م، وفي عام ١٩٥٧م بلغ عدد الممرضين ٣٥٢ ممرضا وممرضة، أقدمهم الممرضة وديعة إلياس حرب التي شغلت وظيفة رئيس قسم الممرضات في مستشفى الصباح عام ١٩٥٠م، والسيدة نجوى خليل دياب التي عملت في التمريض لسنوات، وكذلك فاطمة العريس التي جاءت إلى الكويت عام ١٩٤٨م لتعمل أولا في المستوصف المركزي (أو السوري كما يعرف)، والمتخصصة في التمريض[1]، خاصة أمراض الولادة

(١) جريدة "الراي" سعود الديحاني- مقابلة مع فاطمة العريس في ٢٦/ ٣/ ٢٠١٣م.

وانتقلت إلى المستشفى الأميري بعد افتتاحه سنة ١٩٤٩م، وأصبحت رئيس هيئة التمريض، ثم مستشارة لغاية ١٩٩٠م، وتوفاها الله في الكويت في نوفمبر ٢٠١٤م.

ومن الكوادر الصحية التي عملت في الصحة المدرسية وعلى مدى ٤٠ عاما، الممرض محمد بعلبكي الذي التحق بدورة مكافحة الدرن الخاصة بالصحة المدرسية عام ١٩٦٠م، وأول عمل له كان في مستشفى الأمراض السارية في الجابرية سنة ١٩٥٧م، حيث جاء إلى الكويت عام ١٩٥٤م، ودخل إليها عن طريق بوابة الجهراء، وتولى مسؤولية تطعيم الدرن في جميع مدارس الكويت وكان عددها ٥٢ مدرسة[1].

تبقى الإشارة إلى تجربة الدكتور أحمد سلامة، وهو من أوائل الأطباء اللبنانيين المهاجرين إلى الكويت ومؤسس برنامج مكافحة داء السل ومدير المصح الصدري، وهي من التجارب التي تستحق أن تكتب، لما لها من قيمة وتأثير، سواء على مستوى التعاون الطبي بين البلدين أو على المستوى المتقدم الذي كان يحظى به الأطباء اللبنانيون في ذلك الوقت، أي قبل الحرب العالمية الثانية، وقد روى بنفسه تلك التجربة إلى الزميل الدكتور خالد فهد الجارالله الذي تميز بتوثيقه لتاريخ القطاع الصحي في كتابه «تاريخ الخدمات الصحية في الكويت» الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ١٩٩٦م، جاء فيه كما ورد على لسان الدكتور أحمد سلامة:

## «قصتي مع الصحة في الكويت»

وُلدت في بيروت – لبنان في أغسطس من عام ١٩٠٧م، ودرست الثانوي في «البرير سكول Prer school التابعة للجامعة الأميركية في بيروت، ومن ثم التحقت بالجامعة الأميركية نفسها حيث درست الطب وتخرجت فيها سنة ١٩٣٤م.

(١) جريدة "الراي" – سعود الديحاني – مقابلة مع محمد بعلبكي في ١/٣/٢٠١٣م.

وترجع بداية علاقاتي بالأمراض الصدرية إلى فترة الدراسة في الجامعة، حيث قضيت ثلاثة أشهر التدريب قبل التخرج وثلاثة أشهر بعد التخرج في الجامعة في مصح (ظهر الباشق) في جبال لبنان المتخصص في الأمراض الصدرية وبالأخص في مرض السل، وبعد التخرج في الجامعة فتحت لنفسي عيادة طبية في بيروت مارست فيها العمل لمدة خمسة أشهر، إلا أن الدكتور نعمة نخو وهو أستاذ الأمراض الصدرية في الجامعة الأميركية في بيروت ومدير مصحى (ظهر الباشق وحانا) دعاني للانضمام إليه كطبيب مقيم ليل نهار في مصح ظهر الباشق؛ وليلي للتخصص في الأمراض الصدرية؛ وحيث إن الدكتور نخو كان في حينه من أشهر الأطباء في الشرق الأوسط في معالجة مرض السل، فقد رحبت بالدعوة وانضممت إلى المصح حيث تدرجت فيه من منصب طبيب مقيم إلى نائب المدير والجراح المسؤول عن الجراحة فيه، وفي هذا المصح مارست وتمرست في جراحة الصدر على أيدي أكفأ الجراحين من لبنان ودافوس وليزان من سويسرا ومن باريس، وهناك كنا نتبع أحدث الأساليب العلاجية المعروفة في العالم ولم نختلف عن سويسرا في شيء من الناحية الطبية والعلاجية، أو من الناحية المناخية والجغرافية، حيث الطبيعة الجبلية وما يصحبها من هواء نقي ومنعش وهدوء ضروري للراحة التامة للمريض.

ومن الأساليب العلاجية الحديثة التي كنا نتبعها في مصح (ظهر الباشق) في منتصف الثلاثينيات من هذا القرن أذكر الأساليب التالية: الإبر الهوائية pneumo thorax وقطع الحجاب الحاجز phrenctomy، وعمليات ضلوع الصدر Thoracoplasty، وعمليات قطع الالتصاقات في الرئة Cutting adhesion، (وقد أدخلت وطبقت هذه الأساليب العلاجية والجراحية الحديثة جميعها في الكويت

عند قدومي في سنة ١٩٥٠م، كما أضفت إليها خبرات جراحية حديثة، مثل عمليات pneumonectomy & lobectomy التي تمرست عليها في مستشفى برود غرين Broadgreen في مدينة ليفربول البريطانية لمدة أربعة أشهر في سنة ١٩٥٤م).

وبسبب التخصص الفريد من نوعه لمصح (ظهر الباشق) خصوصا في الشرق الأوسط، فقد كان يأتينا العديد من المرضى من الكويت والسعودية والعراق، حيث كانت الأمراض الصدرية، وبالأخص مرض السل منتشرة لدرجة تكاد تصبح وباء. وكنا نعالجهم جميعا وبأحدث الطرق، وكنا والحمد لله نوفق في معالجة معظم الحالات، فاشتهر المصح.

وفي أحد أيام صيف عام ١٩٥٠م اتصل بي المرحوم محمد سليمان العتيبي سكرتير حكومة الكويت حينئذ، وطلب إليّ الاجتماع معه ومع مدير الصحة في الكويت المرحوم نصف يوسف النصف في مصيف بحمدون. وفي الاجتماع عرضا علي تولي مسؤولية علاج الأمراض الصدرية والسل في الكويت، وبعد ثلاث ساعات من الحوار وافقت على عرضهما، وخصوصا أن هناك حاجة حقيقية وماسة لتخصصي العلاجي، كما أنها كانت فرصة مهنية جيدة لأن أطبق تصوراتي ونظرياتي الطبية والمهنية في تخطيط وإنشاء وإدارة خدمة طبية متخصصة كاملة تبدأ من أساليب العلاج إلى المصحات المثالية. وقد انفض الاجتماع على أن أزور الكويت مباشرة لمدة ثلاثة أيام للاطلاع عليها وعلى الأوضاع المعيشية فيها.

وبناء على إصرار الوفد المفاوض على الاستعجال في موعد القدوم إلى الكويت رتبت الزيارة الاستطلاعية في شهر سبتمبر عام ١٩٥٠م، وهناك قابلت مجموعة من الأطباء العاملين في الكويت في ذلك الوقت، واطلعت على الأوضاع الطبية والعلاجية المتوافرة. ومن الأطباء الذين قابلتهم في تلك الزيارة أذكر:

المرحوم الدكتور زاهي حداد، والمرحوم الدكتور سامي بشارة، والدكتور نايف حسن وغيرهم، وقد زرتهم في بيوتهم، وأذكر أنهم جميعا أعربوا عن ارتياحهم التام في العمل والحياة في الكويت، وفي العاشر من أكتوبر من عام ١٩٥٠م قدمت إلى الكويت وبدأت العمل فورا في المستشفى الأميري في منطقة الشرق من مدينة الكويت، حيث يوجد جناحان اثنان؛ أحدهما للرجال والآخر للنساء، بالإضافة لبعض الغرف الخصوصية بسعة إجمالية قدرها حوالي ١٠٠ سرير مخصصة لمرضى السل.

كان مرض السل في عام ١٩٥٠م منتشرا بشكل واسع في الكويت، ولا يفرق بين أهل المدينة وأهل البادية. كما أنه كان منتشرا بشكل واسع في البادیتين المجاورتين في السعودية والعراق، اللتين كانت منهما تأتي أفواج من المرضى إلى الكويت للعلاج، وبسبب سهولة العدوى من هذا المرض كان السل في كثير من الأحيان يصيب عدة أفراد من العائلة الواحدة والبيت الواحد، لذلك فقد كان من أول الأهداف الملحة هو العمل على عزل مرضى السل عن غيرهم للتقليل من انتشار المرض.

وبالبحث عن مكان لعزل مرضى السل وجدنا أن أسرع بديل متوافر هو ملجأ للأيتام كان تحت التشييد في منطقة شرق بجوار كراج الملا، كما أن تصميمه كان ملائما أكثر من غيره لاستخدامه كمصح، فتم تحويله إلى مصح للأمراض الصدرية يحتوي على ١٢٠ سريراً، وانتقلنا إليه في أواخر عام ١٩٥١م وإليه نقلنا وعزلنا مرضى السل الموجودين في المستشفى الأميري، وبعد فترة، ولكثرة المراجعين تم توسعة هذا المصح وزيدت قدرته الاستيعابية إلى أكثر من ٢٠٠ سرير، وزود بمعدات الأشعة والعيادات الخارجية والصيدلية وغرفة للعمليات

صهر هذه العلاقات إلى حد التكامل، ولعل أرقام عقود الزواج الخاصة بزواج الكويتيين من لبنانيات وزواج الكويتيات من لبنانيين خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠١١م، أي لمدة ٣١ سنة، تظهر حجم هذا الانصهار، وفيما يلي إحصائية وزارة العدل الكويتية التي زودنا بها وكيل الوزارة السيد / عبدالعزيز الماجد.

| السنة | عقد زواج/ زوج كويتي من زوجة لبنانية | عقد زواج/ زوجة كويتية من زوج لبناني |
|---|---|---|
| ١٩٨٠م | ١٤ | ٦ |
| ١٩٨١م | ٢٢ | ٥ |
| ١٩٨٢م | ٢١ | ٧ |
| ١٩٨٣م | ٢٣ | ٧ |
| ١٩٨٤م | ٣٤ | ٤ |
| ١٩٨٥م | ٢٢ | ٦ |
| ١٩٨٦م | ٣٠ | ٢ |
| ١٩٨٧م | ٢٥ | ٤ |
| ١٩٨٨م | ٤٠ | ٥ |
| ١٩٨٩م | ٣٠ | ٧ |
| ١٩٩٠م | ٢٥ | ٢ |
| ١٩٩١م | ٣٢ | ٥ |
| ١٩٩٢م | ٤٤ | ٩ |
| ١٩٩٣م | ٥٥ | ١١ |
| ١٩٩٤م | ٧٠ | ٤ |
| ١٩٩٥م | ٥٤ | ١٢ |
| ١٩٩٦م | ٥٣ | ٥ |

تفحصهم ونكتشف أنهم مصابون بالسل، ومع ذلك تبقيهم الشركة على المعاش وتستمر بالقبض من الحكومة الكويتية كل ما تصرفه لهم من رواتب مضافا إليها نسبة ربحيتها دون أن يقدموا أي عمل، وبملاحظتنا هذه الظاهرة المبتكرة والمتزايدة اقترحنا على مدير الصحة إخضاع جميع العمال والموظفين لفحص السل قبل تعيينهم، وقد استمرت هذه العادة الجيدة ليومنا هذا (فحص العمالة الوافدة).

ومع اكتشاف ازدياد مرضى السل نتيجة للتشخيص المنتظم من بين أهل الكويت، وبازدياد المرضى القادمين من بادية العراق والسعودية، رأت إدارة الصحة الكويتية ضرورة توسعة الوسائل العلاجية المتوافرة لمرضى السل. وقد صادف ذلك وجود مكان في منطقة المقوع بين العاصمة ومدينة الأحمدي، فقامت إدارة الصحة وحولته إلى مصح للأمراض الصدرية بطاقة استيعابية قدرها ٢٥٠ سريرا.

وفي عام ١٩٥٩م توجنا خدمات علاج مرضى السل بافتتاح المصح الصدري الكبير في منطقة الشويخ (مقابل مستشفى الصباح)، الذي شاركت في تصميمه حال قدومي للكويت عام ١٩٥٠م، وقد كانت الطاقة الاستيعابية لهذا المصح أكثر من ٣٠٠ سرير، وهو مزود بأحدث المعدات الطبية والمختبرية، وللعلم قد زودت المصحات الصدرية جميعها بمعدات الأشعة العادية، ما عدا مصح المقوع الذي زود بالأشعة المقطعية.

وخلال مدة عملي الميداني من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٦٣م كنت مسؤولا عن أعمال العلاج والعمليات والإدارة لجميع خدمات الطب الصدري في الكويت، وفي أثناء تلك الفترة عمل معي في المصحات الأربعة (الشرق، والمقوع، والنساء، والشويخ) ما يقارب ٢٧ طبيبا، بعضهم مستمر في العمل، وبعضهم قد ترك الكويت، وبعضهم قد توفاه الله، ولكن في أي وقت من الأوقات كان يعمل معي من ١٧ إلى ١٨ طبيبا في علاج الأمراض الصدرية.

أما بالنسبة للعمليات الجراحية فقد انحصرت في شخصيا جميع العمليات الجراحية الصدرية المنفذة في الكويت بين عام ١٩٥٠م، وعام ١٩٦٣م، يعاونني مجموعة من الأطباء الشباب الممتازين. وعندما رقيت عام ١٩٦٣م إلى منصب إداري في وزارة الصحة (نائب مدير الخدمات الطبية، وعام ١٩٦٥م إلى مدير الخدمات الطبية) سلمت مسؤولية العمليات الجراحية لمساعدي الأكفياء الذين أذكر منهم التالين على سبيل المثال وليس الحصر:

الدكتور كرنيك أوغصبيان: أدخل إلى الكويت جراحة تنظير الشعب الهوائية Bronchoscopy عام ١٩٦٩م بعد ممارستها في باريس.

الدكتور محمد شعبان: تدرب على عمليات الصدر في ليفربول وتسلم بالاشتراك مع الدكتور كرنيك عمليات الصدر، بعد أن انتقلت إلى وزارة الصحة، وعمل نائبا لمدير الخدمات الطبية.

الدكتور أسامة عبدالمجيد: حصل على الزمالة في الجراحة F.R.C.S من جامعة إدنبره في أسكتلندة، ومارس الجراحة في مستشفيات أسكتلندة، وتخصص في جراحة الصدر بالإضافة إلى جراحة القلب المغلق Closed Heart Surgery. كما أن عمليات الكشف Bronchoscopy التي قام بها الدكتور أسامة مع الدكتور إبراهيم فليبو كانت هي السند الأكبر في تشخيص السرطان في الرئة وخلافه، كما ساعدهم ذلك كثيرا في استخراج الأشياء الغريبة التي تدخل الرئة عند الأطفال.

وفي عام ١٩٦٩م تقاعدت من وزارة الصحة والعمل الحكومي، وبعد فترة استراحة مدتها سنة تقريبا فتحت عام ١٩٧٠م عيادة خاصة بي في منطقة جليب الشيوخ، ومكثت أعمل فيها إلى عام ١٩٨٢م عندما تقاعدت نهائيا عن العمل.

## نماذج من الأوائل

وفي مجال التدريس كان سامي مصطفى الجوني من الأوائل عام ١٩٥٦م، تبعه السيدة تمام وائل الخطيب عام ١٩٥٩م، وزاهر خالد الباشا عام ١٩٦٠م، ونشطوا في إنشاء مدارس خاصة منذ الستينيات؛ منها مدرسة الجميل عام ١٩٦٠م، وتبريزيان عام ١٩٦٢م، والعهد الجديد عام ١٩٦٢م، والتفوق عام ١٩٦٦م، والرائد عام ١٩٦٧م، والعالمية الأميركية عام ١٩٧٥م، والمدرسة الحديثة عام ١٩٨٢م، ومن المدرسين الأوائل نذكر الأستاذ محمود الشيخ الذي عين مدرسا في مدرسة الأحمدية التي تأسست عام ١٩٢١م، والذي قدم الكثير إلى الحركة الكشفية منذ تعيينه عام ١٩٥٢م، وتأسيس الجوالة، وانتقاله إلى المدرسة المباركية، ومدرسة الرقة للتعليم المسائي، وعمله إخصائياً اجتماعياً بمدرسة حولي المتوسطة عام ١٩٦١م، وكان من أوائل الإخصائيين الاجتماعيين.

وأولى الشركات المختصة في تجارة المواد الغذائية التي أدخلها لبنانيون إلى الكويت عام ١٩٥٠م هي شركة «ألبير أبيلا» التي تولت تأمين وتوفير الوجبات الغذائية لعدد من شركات الطيران العاملة في الكويت؛ منها شركة الخطوط الجوية الكويتية.

ومن الروايات الموثقة لمرحلة الأربعينيات ما قاله السيد وفيق العجوز الذي عمل في دائرة العلاقات العامة بشركة طيران الشرق الأوسط في كتابه الصادر بعنوان: "Out on awing" (محلقا على جناح) الذي ألفه جون مونرو، حيث يسرد إسهامات الشركة في ربط لبنان إنمائيا وسياحيا مع الكويت، ومما يذكره أنه في تلك الفترة تأسست شركتان لبنانيتان كبيرتان للتعهدات في الكويت، هما: شركة "كات- Cat" لأصحابها (إميل البستاني وعبدالله خوري وشكري شماس)، وشركة سي سي لأصحابها (كامل عبدالرحمن وحسيب صباغ وسعيد خوري). وكان لإميل البستاني اليد الطولى في تعزيز مصالح كل من لبنان وشركة طيران

الشرق الأوسط، وقام بهذه المهمة بمساعدة موظفين اثنين في شركته هما (محمد عبدالرحمن ووليم قازان)، وكان له الأثر الفعال في توثيق العلاقات بين الرئيس اللبناني بشارة الخوري ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح والرئيس صائب سلام من جهة، وبين العائلة الحاكمة في الكويت من جهة أخرى.

وبفضل مداخلات إميل البستاني تم تأمين كل متطلبات سمات الدخول إلى لبنان للمواطنين المدنيين أولاً، ثم العاملين في الكويت من بلدان أخرى.

ويذكر السيد وفيق العجوز في روايته تلك «أنه من بين الزائرين الكويتيين الدائمين لبيروت آنذاك عدد كبير من أفراد العائلة الحاكمة في الكويت؛ منهم الشيخ فهد السالم الصباح مدير إدارة الأشغال العامة يومئذ، والشيخ عبدالله الجابر الصباح مدير دائرة المعارف، والشيخ عبدالله المبارك الصباح مدير الأمن العام».

وفي هذا الفصل من الكتاب نشير إلى حكاية شحن الذهب لتجار كويتيين عبر مطار بيروت وشركة طيران الشرق الأوسط، وكيف ساهمت هذه الشركة في أن تلعب دورا حاسما في تحقيق التطور المبكر للكويت ولبنان في آن واحد.

وفي السياق نستذكر أنه في سنة ١٩٥٧م سقطت طائرة ركاب تابعة لشركة الخطوط اللبنانية، وتحطمت على شواطئ بيروت في أثناء رحلة لها باتجاه الكويت، وقد أسفر الحادث عن مقتل ٢٧ شخصا بينهم ١٣ لبنانيا وأربعة بريطانيين وأربعة بحرينيين وكويتي وأميركي وقبطان الطائرة وثلاثة من طواقمها.

وقد تم انتشال عشر جثث، وكانت الطائرة محملة بـ ٤٠٠ كلغ من الذهب الخالص، وجرت عملية بحث للعثور على الذهب والجثث، وبحسب صحيفة «الرأي العام» (٢٥/ ١/ ٢٠٠١م) التي نشرت الخبر فإن مالك الذهب هو شخص لبناني من أصل عراقي من آل الشكرجي المعروفين بتجارة الذهب.

في حينه كانت شركة المقاولات والتجارة (كات CAT) اللبنانية من أكبر شركات المقاولات على مستوى الشرق الأوسط، وفي سيرة مؤسسها إميل البستاني نعيش صورة الإبداع والتفوق لرجل امتدت مشاريعه من باكستان إلى أفريقيا ومعظم العالم العربي.

وحكاية «الكات» من خلال رحلة بانيها هي قصة نجاح اللبنانيين في العالم؛ فقد أطلق عليه بعضهم وصف الأسطورة والآخر الإمبراطورية، وفي كل الحالات هناك جوانب من التعاون وصفحات من الإنجازات رسمها إميل البستاني في الكويت؛ ففي أحد إعلانات الشركة في الستينيات[1]، وتحت عنوان "الكات شاركت في إعمار الكويت الحديثة، عددت الشركة المشاريع التي أنجزتها وتعكس قدرة الكفاءات الكبيرة والمعدات الحديثة التي تنفذ بها مشاريعها المتعددة؛ ومنها مستشفى الصباح (أوسع مستشفيات الكويت وأحدثها، وثانوية الشويخ (أكبر وأهم معهد ثقافي، تحول إلى مبنى لجامعة الكويت فيما بعد)، وحقول صهاريج النفط، ومحطات التجميع في مناطق عمل شركة نفط الكويت، وفندق "شيراتون" نموذج من الإبداع في عالم العمران، ومصنع الأسمدة الكيماوية في منطقة الشعيبة الصناعية، وكذلك محطة لتوليد الكهرباء".

وللدلالة على قوة صاحب "الكات" يذكر الكاتب ناصر الدين النشاشيبي في كتابه "حضرات الزملاء المحترمين" في معرض حديثه عن مصطفى وعلي أمين بجريدة "الأخبار" المصرية كيف ذهب مع مصطفى أمين على طائرته الخاصة إلى دول الخليج بنفس الطائرة التي هوت بصاحبها عام ١٩٦٣م وقضت عليه، حيث نزلا في ضيافة الشيخ عبدالله المبارك في الكويت، وسلمان بن خليفة في البحرين،

(١) جريدة "الأنباء" مقابلة أجرتها زينة بيطار مع ميرنا البستاني، ٩/ ٩/ ٢٠١٣م.

والشيخ أحمد بن ثاني في قطر. وأكلوا الجراد المسلوق... وكلام آخر نعتذر عن عدم نقله.

في زمن إميل البستاني كانت شركة "الكات" تتكون من أسطول بشري مؤلف من ١٧٠٠٠ شخص، بين عامل وموظف ومدير في وقت كان عدد الجيش اللبناني ١٤٠٠٠، أي أن شركة الـ "كات" كانت في ذلك الوقت أكبر عددا من أفراد القوات المسلحة للدولة اللبنانية، كما تشرح ذلك ابنته النائبة السابقة ومديرة أعمال الشركة السيدة ميرنا البستاني[1] التي كان والدها يعتبر أن الكويت بلده الثاني، بل بيته، فكان عندما يطأ أرضها يستقبل استقبال الرؤساء، وأضافت "إن آل الصباح كانوا يعتبرونه فردا منهم".

ويذكر أن الشركة تأسست في حيفا بفلسطين عام ١٩٣٧م مع شريكه كامل عبدالرحمن الذي تخلى عن حصته فيما بعد، وانتقلت إلى بيروت بعد عام ١٩٤٨م، وتوسعت أعمالها في مجال المشاريع والإنشاءات العمرانية والنفطية الكبرى[2] من باكستان إلى نيجيريا، مرورا بمعظم البلدان العربية.

ومن الشركات اللبنانية التجارية التي حققت نجاحات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا شركة عائلة شلهوب التي بدأت في بيروت، وانتقلت إلى الكويت، وتوسعت في السعودية وغيرها، ليبلغ حجم أموالها نحو ١٨٠٠ مليون دولار سنويا.

وفي مجال المقاولات كانت شركة اتحاد المقاولين العالمية (CCC) لمؤسسها ورئيسها "المعلم" سعيد توفيق الخوري، والذي توفاه الله في أكتوبر ٢٠١٤م، من أبرز وأنجح الشركات، وهو من بلدة "صفد" بفلسطين، ومولود عام ١٩٢٣م،

(١) جريدة "النهار" اللبنانية ١٠/ ٣/ ٢٠١٣م محمد أبي سمرا.

(٢) جريدة "النهار" اللبنانية ٤/ ١١/ ٢٠١١م مروان إسكندر.

جاء بيروت ليدرس في الجامعة الأميركية ويبدأ عهداً جديداً بعد نكبة ١٩٤٨م، ليهاجر من فلسطين ويستقر في لبنان، ثم ينتقل إلى الكويت عام ١٩٥٢م، حيث كان تواجده هنا من أهم عناصر نجاح الشركة التي تأسست عام ١٩٥٢م في بيروت بالتعاون مع حسيب الصباغ، وهو من أقربائه وأكبر منه سناً، يحملان معاً ثقافة مشتركة، وكامل عبدالرحمن، وللشركة تاريخ من الإنجازات يقف وراءها ٤٠ ألف موظف، وتبلغ عملياتها حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً.

وأولى عمليات الشركة انطلقت من سوريا مع شركة بكتيل الأميركية، وكان مقر الكويت بمثابة المركز الإقليمي ومنها انطلقت إلى أبوظبي، وسعيد خوري كان أحد أصحاب مجموعة اتحاد المقاولين العالمية وأحد مؤسسي محافظة الأحمدي للرماية والفروسية.

وما بين عقدي الخمسينيات والستينيات بلغت العلاقات ذروة من النشاط والتبادل البشري، وزاد أعداد اللبنانيين القادمين إلى الكويت الذين ساهموا في إعمارها وشاركوا في بنائها، مع تدفق الثروة النفطية والحاجة إلى عمالة فنية في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد فإن الدكتور سليم الحص[1] رئيس الوزراء اللبناني الأسبق تم تكريمه من قبل السفارة اللبنانية في الكويت عام ١٩٩٧م، وهو من الشخصيات التي تركت بصمات واضحة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهو ينظر إلى الكويت على أنها وطنه الثاني مثل جميع أفراد الجالية اللبنانية، حيث كانت له إقامة طويلة فيها، عندما عمل مستشاراً اقتصادياً في الصندوق الكويتي للتنمية

(١) عمل في الكويت لمدة سنتين وثلاثة أشهر، كان ذلك بين الأعوام ١٩٥٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦م، وردة عرض من الصندوق الكويتي للتنمية عندما كان يتولى رئيس دائرة الأعمال في الجامعة الأميركية ويقوم بالتدريس، جاء العرض من قبل صديقيه، صائب جارودي وعدنان عمرك اللذين يعملان في الصندوق.. وبالفعل تم ذلك وعين بصفة مستشار.

الاقتصادية العربية في الأعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦م، إضافة إلى السادة: د.صائب جارودي، والدكتور إلياس سابا، وعصام الداعوق، ود. بشير الداعوق الذين بدأوا مستشارين في وزارة المالية أيام تولي سمو الأمير المرحوم الشيخ جابر الأحمد، وكانوا من مؤسسي الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي.

ولعله من المفيد في هذا الجانب التوسع قليلا في الحديث عن دور الجالية اللبنانية، وإسهاماتها في الحياة الكويتية تبعا للقطاع الذي تواجدت فيه والمواقع التي احتلتها، والتعرف على ذلك النوع من الحب المتبادل بين الشعبين، والعناصر المشتركة التي تجمعهما؛ كالموقع الجغرافي المفتوح على البحر، والنظام السياسي الذي سارا عليه، وممارستهما الديموقراطية نهجاً في الحكم، والتحدث بصوت عال عن قضاياهما.

ومن حيث النوعية، يمكن تقسيم الجالية اللبنانية إلى ثلاث فئات؛ فئة العمال والمستخدمين، وفئة أصحاب الحرف والتجارة والأعمال الخاصة، وفئة أصحاب الاقتصاديات العلمية والمهنية.

وبما أن غالبية اللبنانيين خارج بلادهم يتوجهون إلى الأعمال الحرة بحكم ممارستهم لها في بلادهم، فإن نسبة من عمل في وظائف حكومية كانت محدودة قياسا إلى من يعملون في القطاع الأهلي والخاص.

هنا، لابد أن نذكر اسم "كراج الحصر" لصاحبه السيد عبدالله الحص أحد أبرز العاملين في القطاع الخاص، حيث قام الكراج في الخمسينيات بأعمال الغسيل والتشحيم والتصليح في خدمة فنية ومواعيد منتظمة، وهي من الخدمات الجديدة النادرة في حينه، وكانت للكراج معالم خاصة به، إذ رفعت فوقه قاعدة كبيرة

تحمل "سيارة رينو" تدور حول نفسها كإحدى وسائل الدعاية المستخدمة، وهذا الكراج إمكانيات نادرة لجميع الأعمال، إذ هو من أبرز وأضخم الكراجات في الكويت بالخمسينيات.

ومن الذين تسنى لنا معرفة عملهم في المؤسسات الرسمية والحكومية؛ نذكر منهم في دائرة الكهرباء والماء والغاز التي أصبحت بعد الاستقلال وزارة الكهرباء والماء ثلاثة لبنانيين؛ هم السادة: عبدالقادر عولوني، ووفيق ميقاتي، وخضر شهاب.

وفي وزارة الأشغال العامة كان رئيس المهندسين من آل عبدالباقي (١٩٥٦-١٩٥٧م)، وكان في دائرة الميناء منجرة يديرها شاب لبناني يدعى أحد عارف قرانوح من سكان منطقة الأشرفية من بيروت، ويعمل معه الحاج سعد الدين الكعكي، وكان يدير الورشة الفنية شاب آخر اسمه نور الدين حب الله من طرابلس، وفي دائرة المحاسبة بالأشغال العامة كان هناك سعيد عبدالملك.

وكان قطاع المقاولات يزخر بالعديد من المهندسين اللبنانيين الذين التقاهم السيد عبدالقادر عولوني؛ من أمثال المهندس حنا أيوب، وجوزيف إسكندر، وجول إسكندر، وطوني نجار، وغيرهم، وكان الحاج حمد صالح الحميضي يحتضن كثيرا من الشباب اللبناني في شركاته، (والد السيدة سعاد الحميضي) التي لها أياد بيضاء في لبنان وسوريا أيضا.

وكانت شركته تسمى شركة «المقاولات الكويتية»، ويديرها ميشال أميوني، وعندهم مدير مالي يدعى جاد بريدي، والمدير الإداري محمد مملوك الذي شارك الحاج سامي السنيورة شقيق رئيس وزراء لبنان الأسبق فؤاد السنيورة، وأسسوا شركة للاقتصاد والمقاولات.

وكان هناك المقاول نجيب النجار الذي جاء إلى الكويت في أوائل

الخمسينيات، وكذلك مواطن لبناني قام بتنظيم دائرة الموانئ الكويتية، صدر بتكليفه مرسوم أميري، يدعى هاشم حب الله.

وفي أواخر الستينيات شهدت الكويت ولادة معلم سياحي جديد من نوعه هو "معهد شيري لين الصحي الدولي"، بإدارة جورج كرم، وبالشراكة مع الأستاذ محمد السنعوسي، اللذين وجدا بعد إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية أن الكويت مقبلة على طفرة اقتصادية وبحبوحة في العيش الرغد، وبالتالي ستكون هناك طبقة من رجال الأعمال والأغنياء يعانون من الترهل، يحتاجون إلى تحسيس أوزانهم والاهتمام بصحة أبدانهم.

أقيم المعهد في شارع بغداد بمنطقة السالمية، وشهد عام ١٩٧٢م حفلا كبيرا شارك فيه السفير اللبناني بالكويت سميح البابا والقنصل خالد قباني والنائب بطرس حرب، الذي حضر خصيصا من بيروت مع فوج من سيدات الأعمال ورجالها وإعلاميين؛ منهم السيد جان شاهين من مجلة "الشبكة"، وسفير الكويت في باكستان الأستاذ يعقوب الرشيد. وأجمع الحاضرون على السمة الممتازة التي تتمتع بها المعاهد ومساهمتها في رفع اسم لبنان على مستوى السياحة العلاجية والخدمات الترفيهية.

وهناك صرح آخر من المشاريع اللبنانية الرائدة في الكويت هو مطعم "ميس الغانم" الذي أسسته عائلة إدمون بركات "أبو إميل" عام ١٩٥٣م في منطقة شرق الصناعية قبل أكثر من ٦٣ عاما، خلف معارض وكراجات الغانم، لخدمة موظفي شركة الغانم التي كانت قد بدأت بالتوسع السريع بعد حصول صاحبها يوسف أحمد الغانم على وكالات تجارية مهمة كسيارات جنرال موتورز وغيرها، وانتقل المطعم إلى شارع السور في مكان ملاصق لقصر دسمان، ثم استقر في مكانه

الحالي بعد عمليات ترميم، ليعاد بناؤه على الطراز المعماري التراثي الكويتي القديم بالقرب من مبنى السفارة البريطانية على شاطئ الخليج العربي. وارتبط اسم المطعم بأبناء صاحبه (توفي عام ٢٠٠٤م) في صورة تعكس إخلاص هذه العائلة التي عرفت بجديتها ومثابرتها وسمعتها الطيبة.

وقد عرف النمو فيه عبر ثلاثة أجيال؛ بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٧٤م، حيث جاء الابن الأكبر إميل بركات (أبو إدمون) ليكمل مشوار الضيافة ويغير الاسم من "مس الغانم" إلى "ميس الغانم". وبعد أن تحول من مجرد "كانتين" إلى مطعم وديوانية للجميع، وابتداءً من عام ٢٠٠٣م بدأت المرحلة الثالثة بانتقاله مرة أخرى بالقرب من أبراج الكويت في منطقة شرق بشارع الخليج العربي المطل على البحر، بإدارة المدير التنفيذي شوقي بركات ونائب المدير إدمون بركات، ويتحول المطعم إلى شركة «بركات فودز» ومجموعة مطاعم ميس الغانم بعد أن افتتح له عدة فروع في مناطق متفرقة في الكويت.

وأوجه الحضور اللبناني في الكويت، لاسيما في مجال التجارة والأعمال الحرة، متعددة الأشكال والمضامين، وهناك العديد من النماذج والأسماء التي برزت في مجال تخصصها؛ من بينها على سبيل المثال ما أسسه ونجح فيه السيد نزار عبدالرحمن النقاش (أبو جهاد)، الذي أنشأ "دار النظارات" في شارع الجهراء وحمل الرقم ٥/ ٧٥٠ قرب الدروازة، أي أن إجمالي عدد المحلات التجارية في حينه وصل إلى ٧٥٠ محلا تجاريا. وقد جاء إلى الكويت عام ١٩٥٣م، وافتتح هذا المحل عام ١٩٥٤م، وحصل على ترخيص يحمل الرقم ٢٥ بعدما بدأت وزارة التجارة منح التراخيص للمحلات التجارية، وكان عمره ٢٥ سنة، وقد أخذ المهنة من والده

الذي كان يمتلك محل نظارات في قلب مدينة بيروت بجوار صيدلية الجمال، وحط في الكويت عبر طائرة "داكوتا" ذات المحركين، وفي رحلة استغرقت حوالي خمس ساعات، ونزلت في مطار النزهة بالكويت.

و"أبو جهاد" له باع طويل، وهو مخضرم في مجال النظارات والعدسات الطبية؛ حيث إنه أول من استخدم وجلب جهاز قياس العدسات الطبية المعروف باسم "Lane meter"، وكذلك جهاز "زيتنا سكوب" للفحص والقياس أيضا، وأقام مصنعا للعدسات في شارع فهد السالم[1]، واستورد المواد من أميركا وفرنسا وألمانيا، وهو الثاني من نوعه؛ فالأول كان لضياء العدل بهاني الذي كان لديه أول محل للنظارات في الكويت.

وفي الجعبة الكثير من الحكايات عن لبنانيين كانت لهم أدوار وقصص في مجال أعمالهم، تشير إلى بعضها من باب الظروف التي دفعتهم للهجرة، والنشاطات التي مارسوها، والصورة التي عملوا على إيصالها هم: فطنوس مسعود دياب[2]، وصل الكويت عام ١٩٦٢م، عمل في شركة نفط الكويت مسؤول عن عمليات مصانع الغاز، قبلها استقر في مدينة الأحمدي ليعمل لدى شركة محمد صالح بهبهاني، وكيل سيارات أميركية في حفيز (مكتب) الأحمدي، وكان راتبه ٣٦ دينارا، ثم في شركة الطيران اليابانية براتب وقدره ٤٥ دينارا، ثم في شركة نفط الكويت بعد أن بلغ عمره ١٨ سنة، وكان يقوم باحتساب حمولة الباخرة والمدة التي تقضيها في البحر، وتدرج في عدة مناصب لمدة ٤٩ سنة من عمره في قطاع النفط، وفي مدينة الأحمدي التي يشبهها بـ "مونت كارلو" الخليج، نظرا لتنظيمها ونظافتها وبنيانها والخدمات التي تقدمها شركة نفط الكويت للعاملين فيها.

---

(١) جريدة "القبس" لقاء أجراه جاسم عباس آشكناني مع نزار القباني في ١٠/٧/٢٠١٤م.

(٢) جريدة "القبس" لقاء أجراه جاسم عباس آشكناني في ٤/٨/٢٠١٢م.

وجه آخر من وجوه الجالية اللبنانية هو السيد عبدالقادر عدلوني الذي خصنا بكتابة محطات من سيرته وعمله في الكويت نقتطف منها بعض الوقائع، وهو الذي أسدى لنا بعض المعلومات بخصوص تاريخ الجالية اللبنانية لكونه من الناشطين فيها وبعض الذكريات والشهادات التي كتبها يوم ٧/ ١/ ٢٠١٣م؛ منها ما يلي:

"لقد كنت أكبر أبناء الأسرة التي تتألف من الوالدين وأحد عشر من الأبناء والبنات مما اضطرني لأن أتوقف عن الدراسة عند الثانوية العامة وأتفرغ للعمل كاتبا للحسابات لدى التجار للمواد الغذائية، ولكن بما أنني قد نشأت في عائلة طموحة، فقد كنت أتحين الفرص في لبنان، وفكرت أنني قد أجد فرصتي في إمارة الكويت فسافرت لها في ٢٦/ ٦/ ١٩٥٦م على الطائرة اللبنانية، وقد حطت بعد أن مرت بمطار قلنديا بالقدس، ثم مطار عمان، ثم مطار بغداد، إذ كانت طائرة صغيرة، ثم مطار النزهة بالكويت، حيث لم يكن مبنيا، ولا مغطى بالأسفلت بعد، وكانت مكاتب الجوازات عبارة عن شبرات بها مكاتب مفتوحة على بعضها، ولم يكن مطلوبا من المواطنين اللبنانيين تأشيرة للدخول إلى الكويت، وهكذا ابتدأت خطواتي الأولى في الكويت التي كانت إمارة يحكمها آل الصباح الكرام، وفي البداية عملت عند أحد التجار (المرحوم حمد صالح الحميضي) (والد السيدة سعاد الحميضي) محاسبا، وسكنت في البناية التي يملكها في الشارع الجديد، ثم انتقلت للعمل في عام ١٩٥٧م لدى حكومة الكويت بدائرة الكهرباء والماء والغاز، كما كانت تسمى حتى عام ١٩٦٢م، عندما استقلت دولة الكويت فأصبح اسمها وزارة الكهرباء والماء، وسكنت حينها في منطقة "القبلة" قرب المعهد البريطاني بأملاك البهبهاني.

وحيث إنني كنت أطمح إلى العمل الحر فقد عملت في الفترة المسائية في مسك الحسابات لدى مؤسسة بهمن التجارية وشركة علي الحسن الإبراهيم، وكان يشرف عليها المرحوم ناصر الحسن الإبراهيم وأخوه راشد الحسن الإبراهيم، وتتعاطى قطع غيار السيارات مقابل قصر نايف، ثم شركة دبل كوين لأصحابها ناصر الحسن الإبراهيم وعبدالحسين حاجي بهمن، وكانت مقرها في المرقاب، وكذلك مؤسسة عبد علي رحيم، وكانت تتعاطى بالمواد الغذائية. حيث استمرت عدة سنوات إلى أن جاءني عرض من الحاج عبدالحسين بهمن لمشاركته في عمل المناقصات فاشتركت معه، وتركت الوزارة عام ١٩٦٨م، وتفرغت للعمل الحر بشركة بهمن وعدلوني التجارية، وانطلقت للعمل ليل نهار حتى أصبحت وكيلا؛ وأمثل شركات عالمية عدة لإنتاج كابلات الهاتف والكهرباء وتصنيع البواخر وإنتاج عدادات الماء والكهرباء والمواد الكيمائية والصيدلية والمنتجات الورقية والمواد الفنية والتربوية وألبسة الطلبة والشرطة والجيش وأجهزة المختبرات.

وفي عام ١٩٨١م أسست شركة للقيام بأعمال المقاولات كانت تسمى (الشركة العربية لتموين الشرق الأوسط، بالشراكة بيني وبين السيد غازي سعود الفليج، ثم طلب الخروج من الشركة بسبب كارثة سوق المناخ التي لم تدخل فيها، ولكن تفاديا للتعامل مع المعسرين استمرت الشركة، وقد حل مكانه السيد نوري عبدالخالق عبدالله النوري وغيرنا اسمها ليصبح شركة النوري وعدلوني للتجارة والمقاولات، وبعده جاء معي السيد صقر عبدالله محمد شاهين الغانم، حيث تغير اسمها ليصبح شركة برق الخليج للتجارة والمقاولات، حيث قامت بأعمال عدة مقاولات من ضمنها تمديدات كوابل الهاتف الأرضية في جميع أنحاء الكويت ولغاية عام ١٩٩٠م، إذ جاء الغزو الصدامي في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م، وسرقت جميع معداتنا وآلياتنا وأجهزة الكمبيوتر والملفات، وتوقفنا عن العمل حتى عادت

الكويت حرة، ولم نستطع المطالبة بكل أضرارنا ومعداتنا، حيث لم نجد المراجع الثبوتية لها، وحصلنا على الجزء اليسير من التعويض.

عاودنا النشاط بعد تحرير الكويت الحبيبة واستمر عملنا بالشركتين على أكمل وجه، واستمر نشاطنا حتى عام ٢٠٠٢م حينما قمنا بتصفية شركة بهمن وعدلوني، وحينها تفرغت للشركة الحالية شركة برق الخليج للتجارة والمقاولات ذ.م.م.

وكنا قد افتتحنا فروعاً في لبنان علنا نساهم في إنعاش الاقتصاد اللبناني، ونظرا لقيام إسرائيل بدخول لبنان عام ١٩٨٢م فقد جمدنا أعمالنا في لبنان، وفضلنا أن نركز جهودنا على شركتنا في الكويت، وقمنا بتصفية أعمالنا في لبنان كليا منذ عام ١٩٩٥م وفتحنا شركة للدعاية والإعلان ليكون اسمها "سكوير وان" وهي تعمل بكل جد ونشاط.

لقد قمنا بعدة أعمال مميزة ونلنا ثقة تجار الكويت حتى إنهم انتخبوني بتاريخ ٢٤/ ٠٨/ ١٩٨٦م في غرفة تجارة وصناعة الكويت لأمثل التجار الكويتيين في إحدى المشاكل العالمية (القرصنة للبواخر)، وكانت بأول مراحلها، حيث إنهم اختطفوا الباخرة (نالوا إكسبريس)، وخرجوا بها إلى المياه الإقليمية خارج مدينة سنغافورة، وقد وفقنا إلى إنهاء المشكلة وإطلاق سراح الباخرة لتكمل رحلتها للكويت ويستلم تجار الكويت بضائعهم كاملة.

## نشاطات الجالية

اتسمت الجالية اللبنانية في الكويت بسمعة حسنة إلى حد كبير مقارنة بالجاليات العربية والأجنبية العاملة في الكويت.

وإن كانت لا تخلو من بعض "المطبات والتصرفات" شأن أي تجمع بشري يحدث فيه مخالفات من بعض الأفراد، لكن بوجه عام يلحظ المرء أن تفاعل الجالية

مع الأحداث العربية والأزمات التي عصفت بلبنان ومحيطه كان متواضعا وبعيدا عن الإثارة والتشنج، إلا في عدد محدود من القضايا، وإن بقي حال الجالية اللبنانية كحال باقي الجاليات المنتشرة في العالم من حيث الانقسامات بين الطوائف والمذاهب والأحزاب والزعامات، إنما بصورة خافتة أحيانا وبصخب أحيانا أخرى.

وعندما اندلعت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م اجتمع أفراد من الجالية بدار السفارة لتلبية نداء الواجب بدعم المعركة، وألقى السفير سميح البابا كلمة تحدث فيها عن أبعادها القومية، تلاه ميلاد سركيس داعيا الجميع إلى التبرع، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض تمكنت من جمع ٢١ ألف دينار كويتي.

وقبلها بسنوات، أي في عام ١٩٥٧م، نشرت مجلة "الأحد" اللبنانية في عددها رقم (٣٢٦) الصادر يوم ٢١/ ٤/ ١٩٥٧م نص عريضة من ممثلي الجالية تحمل مئات التواقيع يستنكرون فيها سياسة حكومة لبنان المهادنة لأميركا والاستعمار، ويطالبون برفض مشروع "إيزنهاور" وكل مشروع استعماري يرمي إلى ربطهم بعجلة الغرب وتحقيق الصلح مع الأعداء الغاصبين على حساب السيادة والمصلحة القومية العربية.

ومهما كان من أمر ذلك، فقد عرفت بعض القطاعات حضورا لبنانيا مميزا يستحق الإشارة إليه والتوقف عنده، من تلك القطاعات قطاع الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص؛ فقد برزت الصحافة اللبنانية في العالم العربي ونافست الصحافة المصرية ونمت بيروت كناشرة كتب وموزعة صحف وبائعة، على حد وصف الكاتب الأستاذ سمير عطاالله (جريدة الشرق الأوسط في١/ ١١/ ٢٠١٤م)، وهنا دخلت الكويت عالم الصحافة في مداه العربي واحتضنت صحفيين من العراق وسورية وفلسطين ومصر ولبنان، وأدركت

الكويت المستقلة حديثا وفي وقت مبكر أهمية الإعلام، وكان خلف الصورة الإعلامية الشيخ صباح الأحمد الصباح بادئا بتأسيس مجلة "العربي" ليفتح الباب أمام إصدار الصحف اليومية والمجلات، وتتولى وزارة الإعلام هذه المهمة.

وحول هذا الدور كان لنا لقاء أجريته عام ١٩٩٩م، ننقل فحواه يتصرف مع أحد المشاركين الأوائل في بناء الصحافة اليومية الكويتية، عمل في صحيفة "السياسة" الكويتية الكائنة في شارع الصحافة في منطقة الشويخ الصناعية هو الأستاذ قاسم أفيوني المشهور بـ "أبو الخير"، منذ التأسيس ولغاية ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٤م تاريخ وفاته ودفنه في المغرب.

وقد جاء صدور صحيفة "الرأي العام" عام ١٩٦١م استكمالا لبناء الدولة المستقلة، والجواب الذي تم اختياره للتعبير عن وجودها؛ فالعدد الأول منها صدر بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٦١م كجريدة أسبوعية لصاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ عبدالعزيز المساعيد الذي تعاقد مع الصحافي اللبناني الراحل عبدالله شعيتو، وكان يتم تحريرها في الكويت لتطبع في بيروت، حيث يذهب بها شعيتو مع نهاية كل أسبوع إلى مطابع الهدف التي كان يملكها نقيب الصحافة اللبنانية زهير عسيران ويأتي بها مطبوعة لتوزع في الكويت وبحسب التسهيلات.

واستمر الحال هكذا نحو أربعة أشهر لتصبح جريدة يومية وتصدر من الكويت بعد أن استكملت تجهيزاتها الطباعية بفريق عمل أغلبهم من اللبنانيين.

في ذلك الوقت قرر «عميد الصحافة الكويتية عبدالعزيز المساعيد» الاستعانة بخبرات اللبنانيين، وقد رشح له نقيب المحررين ملحم كرم عدة أسماء من بينهم طلال سلمان (صاحب جريدة السفير)، وقاسم أفيوني، وإلياس عبود، وجل الخالق ناز التي كانت تعرف باسم "جلو دلال"، ولاحقا "بام الخير"، والتي كانت تعمل في مجلة "الجمهور الجديد" لصاحبها الراحل فريد أبو شهلا. (توفيت عام ٢٠١٣م).

وفي عام ١٩٦٣م جاء هذا الفريق الإعلامي إلى الكويت بقيادة عبدالله شعيتو، وتبعهم سمير عطاالله، وتوزعت أدوارهم بحيث يتولى الأستاذ "طلال سلمان و"أم الخير" إصدار مجلة "دنيا العروبة" التي صدر العدد الأول منها في ١٩ يناير ١٩٦٣م، وقد تولى الأستاذ قاسم أفيوني مهمة الإشراف على الصفحة الأولى من الجريدة، في حين أن سمير عطاالله عمل رئيسا لقسم الخارجيات، وأسعد الصابونجي في قسم المحليات مع حسين حمية، وبالطبع كان هناك عدد من الصحافيين العرب والكويتيين، وعدد من الكتاب الكويتيين منهم؛ عبداللطيف الدعيج، وسليمان الفهد، وحسين العتيبي، وحمد السعيدان، وآخرون، وأكثرهم شهرة كان أحمد الجارالله صاحب جريدة "السياسة".

وبعد ستة أشهر تقريبا حدث شيء لم يكن في الحسبان؛ فقد غادر – فجأة – الأستاذ طلال سلمان الكويت عائدا إلى لبنان دون سابق إنذار، ربما لشعوره بأن الحنين إلى الوطن شده أكثر من البقاء في الكويت، وحلت مكانه "أم الخير"، واستمرت صحيفة "الرأي العام" لغاية ١٩٦٥م، مع "دنيا العروبة" دون منافس لها أو منازع، إلى أن جرى بيع "دنيا العروبة"، وكان صاحبها يوسف السيد هاشم الرفاعي، إلى عبدالرحمن الولايتي، وصدرت باسم "السياسة" وتولى فيها رئاسة التحرير الأستاذ أحمد الجار الله ومعه كل الطاقم اللبناني، وعلى رأسهم قاسم أفيوني وزوجته "أم الخير" وبدأوا رحلة جديدة بإصدار صحيفة "السياسة" بشكل أسبوعي بحجم التابلويد، وبقي عبدالله شعيتو يعمل في "الرأي العام"، وغادر سمير عطاالله إلى "النهار" في بيروت، والتحقت مجموعة من الصحافيين اللبنانيين بالعمل في صحف ومجلات كويتية أخرى؛ منهم السيدة هدى المر، والأستاذ إلياس منصور.

وتولى قاسم أفيوني منصب مدير تحرير السياسة، وتمت صفقة بيع "السياسة"

إلى أحمد الجارالله بمبلغ ٣٠ ألف دينار كويتي، وجرى تسجيل الصحيفة بكتاب حمله قاسم أفيوني إلى وزير الإعلام الكويتي الراحل الشيخ جابر العلي السالم الصباح، وأعطي امتياز "السياسة" عام ١٩٦٨م على أن تصبح يومية.

وفي أبريل (نيسان) عام ١٩٦٨م صدر العدد الأول من صحيفة "السياسة" على سبعة أعمدة وليست ثمانية بحسب ما جرى العرف عليه، وكانت تطبع في مطابع "مقهوي" التي كان يديرها أحد اللبنانيين المخضرمين في مجال الإنتاج الطباعي هو جورج مجاعص الذي يشار إليه «كعميد للمطابع في الكويت»، ساهم في تطوير مطبعة المقهوي عام ١٩٦٢م، بعدما وصل الكويت في تلك السنة، ومؤسس مطبعة جريدة "السياسة" عام ١٩٧٠م، وكذلك "كويت تايمز"، ومطبعة جريدة "الأنباء" عام ١٩٧٦م، ومجلة "الرسالة"، ومؤسسة "مجموعة فور فيلمز" سنة ٢٠٠٣م، وهي من أهم المطابع تنوعا باستخدام المكائن والأجهزة الحديثة والمتطورة على مستوى الكويت والخليج العربي، وقف وراء إصدار سبع مجلات أسبوعية كانت تطبع في "مطبعة مقهوي"؛ وهي "الرسالة"، و"الطليعة"، و"أسرتي"، و"أضواء الكويت"، و"هذا الأسبوع"، و"صوت الخليج".

وكان يدير مؤسسة فورفيلمز" مع أبنائه داوود وناجي ورافق عصر صف الأحرف بواسطة الرصاص، ثم مرحلة الكمبيوتر، والآن عصر الديجيتال، كان "ملك المطابع" في عصر أحرف الرصاص، قام بتركيب ماكينات صف الأحرف القديمة "لينوتيب"، و"إنترتيب"، ووصل إلى دبي ورأس الخيمة، والشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وكان أول من أدخل أجهزة الكمبيوتر في صف الأحرف إلى الكويت بعدما هجر عالم الرصاص ليفاجئ أبناء المهنة بهذا "الضيف الجديد"، وله دور بإصدار

أربع صحف يومية كويتية بعد التحرير عام ١٩٩١م؛ وهي "القبس"، و"الفجر الجديد"، و"صوت الكويت"، و"كويت تايمز"، حيث تحمل مسؤولية الإعداد والصف لتلك الصحف.

هذه التجربة مثلت ثقة الكويتيين في كفاءة وقدرة الصحافيين اللبنانيين الذين حملوا الأمانة بمهنية عالية وحرفية مشهود لها، فكانت صناعة الإعلام الكويتي في مرحلة التأسيس صناعة لبنانية، إنتاجا وتوزيعا وتحريراً، بالمعنى الحرفي للكلمة، دون أن يعني هذا أي انتقاص من حقوق وأدوار الجاليات العربية الأخرى التي ساهمت في فترات لاحقة وفي مواقع أخرى، سواء من الإخوة المصريين أو السوريين أو الفلسطينيين في المشاركة في وضع اللبنات الأولى في إصدار الصحف والمجلات التي كانت طلائعها على يد شخصيات كويتية معروفة وسابقة حتى على استقلال الكويت مثل "الكويت"، و"البعثة"، و"كاظمة"، و"الرائد" وغيرها من المطبوعات.

هذا الدور خلق حالة من التماس البشري الواقعي على قاعدة التكامل المناخي، كما يحلو للصحافي قاسم أفيوني أن يخرجها، حيث شتاء الكويت لطيف وشتاء لبنان قارس، وصيف لبنان لطيف وصيف الكويت حارق، فجاء هذا "الائتلاف" المشترك بين الشعبين والذي بنيت عليه تكاملات أخرى، على صعيد تبادل الحاجات والمنافع، وساد الشعور المشترك بينهما لتزاوج الخبرة اللبنانية مع رأس المال الكويتي، ولتستكمل في مواقع أخرى منها صحيفة "القبس" الكويتية التي صدرت في ٢٢ من فبراير عام ١٩٧٢م، ويمثل اللبنانيون فيها بمستويات قيادية، حيث تم التعاقد مع الأستاذ رؤوف شحوري مديرا للتحرير، والأستاذ ذو الفقار قبيسي مديرا عاما لها، وتدخل حلبة المنافسة القوية مع زميلاتها في

الصحف الكويتية، وتستقطب عددا كبيرا من اللبنانيين الذين لهم تجارب وخبرات في هذا المجال أكملوا ما بدأه المؤسسون، سواء في مجال التحرير أو مجال الإعلان والطباعة والأقسام الفنية الأخرى.

ومع بداية السبعينيات استقطبت الصحافة الكويتية - التي زادت إلى خمس صحف تصدر باللغة العربية - عددا لا بأس به من الصحافيين اللبنانيين، وهي في معظمها مشروعات تجارية أصحابها رجال أعمال، تولى إصدارها كفاءات عربية من لبنان ومصر وسوريا وفلسطين والأردن، ومن الصحافيين اللبنانيين أمثال المرحوم سليمان فليحان الذي عمل في صحيفة "الوطن"، وغيره الكثير من المحررين والكتاب والفنيين، واستمرت الحال إلى فترة الثمانينيات والتسعينيات لتشهد تبدلا بالأسماء والمواقع ممن شغلوا مناصب ووظائف مهنية بالصحافة الكويتية كسمير عطاالله الذي عاد مرة ثانية إلى صحيفة "الأنباء" كمدير تحرير، ثم هجرها إلى لندن، ووفاتي دياب الذي تسلم وظيفة نائب رئيس تحرير فيها عام ١٩٩٩م مع عدد من الصحافيين اللبنانيين، ثم الزميل محمد الحسيني الذي تسلم مهامه كمدير تحرير أيضا للزميلة "الأنباء" منذ عام ٢٠٠٧م، ورفه خرياطي الذي تولى مدير تحرير صحيفة القبس عام ١٩٨٤م، وتبعه د. أحمد طقش في المنصب نفسه منذ عام ١٩٩٢م حتى ٢٠١٥م، ليتنقل بعدها إلى جريدة «الشاهد» بصفة مستشار، وغيرهم العديد من الزملاء الذين توزعوا على "الرأي العام" الجديدة؛ حيث تولى فيها السيد بشارة شربل إدارة التحرير عام ١٩٩٥م، وعاد من جديد مع تأسيس صحيفة "الجريدة" لصاحبها السيد محمد جاسم الصقر ليشغل منصب مدير التحرير عام ٢٠٠٧م، وفي عام ٢٠١٦م عينَّ مديراً لتحرير «صحيفة القبس»، ثم السيد علي الرز منذ عام ١٩٩٦م، كمدير للتحرير ثم نائب لرئيس التحرير، والسيد علي بلوط، والزميل أحمد مكي، وطارق ماضي وآخرون، حيث صارت تصدر باسم صحيفة "الراي"، وطاقم الصحافيين اللبنانيين الذين عملوا

في بيروت ولندن بعدما انتقلت إلى صاحبها الأستاذ جاسم بودي عام ١٩٩٦م، وشوكت حكيم الذي يتولى منصب مدير التحرير في صحيفة "السياسة"، وأسعد الصابونجي الذي تنقل في عدة مواقع بمؤسسات صحافية كويتية منذ الستينيات، وقام بمهام مدير التحرير في مجلة "المجالس"، ثم الأستاذ جميل حمود الذي خلفه في الموقع، ليستقل بعدها إلى صحيفة "السياسة".

وفي عام ٢٠٠٧م، وبعد صدور قانون جديد للمطبوعات والنشر والسماح بإصدار صحف جديدة، تم الترخيص لصحيفة "الوسط"، وأسندت مهام إدارة تحريرها إلى الزميل سعد محيو الذي غادرها بعد عام تقريباً، وكذلك تولى السيد محمد سعيد الرز إدارة تحرير صحيفة "الدار" الجديدة.

وفي السياق نفسه كان هناك على الطرف الآخر من معادلة الإنتاج الصحفي، ونعني به التوزيع؛ أحد اللبنانيين يدعى السيد علي فارس الذي حل بالكويت عام ١٩٥٦م ليؤسس "دكانا" كان يسمى مكتبة الكويت المتحدة"، في الشارع الجديد، من قلب المدينة إلى جانب مقهى الكمال الذي كان يملكه أيضا، وتوفي في الكويت عام ١٩٧٩م، وكانت أول مكتبة تأتي بالجرائد والمجلات، طلب صاحبها إلى السيد أحمد حيدر المجيء إلى الكويت للعمل فيها، فوصلها عام ١٩٦٣م ليعمل موزعا فيها منذ ذلك الحين ويستمر كصاحب مكتبة وأهم موزع للصحف والمجلات العربية والكويتية.

عن تلك البدايات يحدثنا السيد أبو علي أحمد حيدر في مكتبه الجديد، بعدما هجر "عمارة الكليب" بوسط مدينة الكويت، وكان قد استقر فيها لأكثر من ثلاثين سنة، وهو الذي انتخب رئيسا لمجلس إدارة اتحاد الموزعين العرب (١٩٩٤ - ١٩٩٦م)، وعضوا في مجالس إدارتها، يقول: البداية كانت بتواضع شديد أن نفتتح طريقا لتوزيع الصحف اللبنانية في الكويت، ومع جريدة "الشرق" لصاحبها خيري الكعكي، وتتبعها صحف أخرى كالحياة، والنهار، والكفاح،

والأسبوع العربي، لما لهذه المطبوعات من جمهور يرغب في قراءتها، وطرق التوزيع في ذلك الوقت كانت سلسة وبسيطة، وكانت المنافسة مع الشركات الأخرى - وبالأخص وكالة المطبوعات - شريفة بعكس ما يجري اليوم.

فقد ساهم السيد أحمد حيدر بدور فعال في إدخال الصحافة اللبنانية في مرحلة الستينيات إلى السوق الكويتية، وكذلك الكتاب اللبناني الذي عرف بجودته وتميزه، وكان سببا لنجاح معارض الكتب سواء في الكويت أو في العالم العربي.

وفي عام ١٩٧٩م، تحولت "مكتبة الكويت المتحدة" إلى "الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات"، بجهود فردية وبرأسمال لم يتعد ١٢٠٠ دينار كويتي، حصل عليها كقرض، وسائق بالإضافة إلى سيارة أجرة، ليتوسع بعد ذلك ويتحول اسمه إلى أحد اللبنانيين الأوائل الذين دخلوا عالم توزيع الصحف والمطبوعات والكتب، ويحصل على توكيل توزيع مجلة العربي في الكويت منذ الستينيات ومطبوعات وزارة الإعلام، وتحديدا سلسلة "عالم المعرفة" عام ١٩٧٧م، ويؤسس حضورا لبنانيا في مجال توزيع الكتب والصحف اللبنانية في الكويت.

ويذكر هنا أن شركة فرج الله لتوزيع الصحف والمطبوعات كانت من أهم شركات التوزيع في الكويت، جاء صاحبها السيد سمعان حداد من بيروت، وكان يتنقل بين الكويت والعالم العربي، وبقيت الشركة تعمل لعقود بإدارة أحد أبناء سمعان حداد الذي هاجر إلى الخارج.

وهذا الحضور لم يكن فقط محصورا بالصحافة أو التوزيع، بل امتد إلى مؤسسات إعلامية كويتية أخرى مثل التلفزيون والإذاعة، حيث استقطب هذا المجال عددا لا بأس به من المذيعين ومقدمي الأخبار والعاملين في وزارة الإعلام ومطبوعاتها.

ومع تأسيس وكالة كونا للأنباء عام ١٩٧٨م بإدارة السيد برجس حمود البرجس، كانت هناك مجموعة من المؤهلات اللبنانية التي قامت بتأسيس القسم الإنجليزي من الوكالة.

سمو الأمير الشيخ عبدالله السالم مرحبا به في بيروت من قبل إميل البستاني وألفريد نقاش ورفيق الطيبي

معالي رئيس مجلس الأمة السابق خالد العتيم وخليل أبوحمد وزير الخارجية اللبناني حينذاك مع إلياس ميرزا- الذي كانت له أعمال تجارية في الكويت خلال الخمسينيات والستينيات.

زيارة سمو الشيخ صباح السالم الصباح إلى إيران عام ١٩٧٣م: كميل الريس، ومحمد درويش العرادي وكيل الديوان الأميري، والشيخ سالم الحمود الجابر الصباح «المرافق العسكري لسمو الأمير ورئيس قسم المراسم والشيخ سالم صباح السالم، وباقر علي خريبط صاحب امتياز مجلة «صوت الخليج»، وكاظم معرفي «دبلوماسي»

عزت محمد جعفر

فاطمة مصطفى العريس رئيس هيئة التمريض في وزارة الصحة في الكويت.

نجوى خليل دياب في حفل تخرج معهد التمريض في الكويت عام ١٩٦٦م. (الأولى جلوساً على اليسار)

وزير المالية اللبناني السابق إلياس سابا مع الصحفي أحمد البوز

سليم الحص

سعيد خوري رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد المقاولين العرب

زكي النقاش صاحب دار النظارات

زكي النقاش في متجره

عبدالقادر عدلوني

أحمد الطرابلسي لاعب نادي الكويت سابقاً (حارس مرمى) وقارئ القرآن الكريم

شوقي وإدمون بركات أصحاب مطعم ميس الغانم

الطبيب أحمد محي الدين سلامة

السفير اللبناني سميح البابا يلقي كلمة بين جمع من الذين لبّوا نداء السفارة اللبنانية أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م

اعتصام كويتي تأييدا للبنان في جمعية الخريجين عام ٢٠٠٦م أثناء «حرب تموز»

تظاهرة لبنانية تأييداً للكويت أثناء الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠م

# الفصل الرابع
# بناء السفارة اللبنانية في الكويت

أثناء تولي السفير سميح البابا منصبه راجت فكرة إنشاء «بيت اللبنانيين» في الكويت، وبادرت في حينه مجموعة من أبناء الجالية بشراء قطعة أرض في منطقة الدعية المخصصة للسفارات العاملة في دولة الكويت، وذلك وفقا لرواية السيد عبدالقادر عدلوني[1].

وقامت هذه اللجنة بزيارة رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٧٤م في مدينة «إهدن» بشمال لبنان، وقدمت له الإفادة العقارية بعد تسجيلها باسم السفارة لدى الدوائر الرسمية المعنية في الكويت، وضم الوفد الذي زار الرئيس السادة: عبدالله الحص، وناجي الحص، وحسيب الصباغ، وسعيد خوري[2].

وبحسب «الكتيب» الذي أصدرته السفارة اللبنانية في الكويت في أثناء تولي د.محمد عيسى منصب السفير ١٩٩٠ - ١٩٩٩م اتفق عدد من أبناء الجالية في مقدمتهم ناجي الحص، واشتروا من وزارة المالية والنفط القسيمة رقم ستة في الحي الدبلوماسي، بمنطقة الدعية، ومساحتها أربعة آلاف متر مربع، سجلت لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم ٢٣٤/ ب بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٧٤م بعد دفع كامل ثمنها، واستلمت السفارة اللبنانية ممثلة بالأستاذ سميح البابا عقد البيع مسجلا بحسب الأصول، وبتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٨٧م دعا السفير اللبناني في الكويت عدنان بدرا أبناء الجالية لإتمام عملهم، وشكلت لجنة لهذه الغاية بقيادة ناجي الحص (أبو ظريف) الذي كان عميدا للجالية في حينه وهي من السادة:

---

(١) رواية نقلها لنا السيد عبدالقادر عدلوني مكتوبة وموثقة، بصفته عضو لجنة بناء السفارة، وأمين سر الصندوق فيها، والذي وافانا بمجموعة صور وبيانات عن أهم المحطات في تاريخ بناء السفارة.

(٢) جريدة "القبس" في ٧/ ٨/ ١٩٧٤م الرئيس فرنجية يوجه التحية لأبناء الجالية اللبنانية في الكويت.

صباح أبي حنا، ورضا عبدالباقي، وأنطوان تجار، ونزيه شهيب، وحنا أيوب، وطريف الحص، وسعيد خوري، وعبدالقادر عدلوني، وعادل رزق، وعبدالأمير قرحات، وإبراهيم جعلوك، ومحمد علي هاشم.

ونظرا لظروف غياب بعض الأعضاء فقد انضم إليها كل من السادة: سعيد شهيب، ود. أسعد عبدالباقي، وأحمد جمال، وجابر الحص، وسامر الخوري.

وباشرت اللجنة عملها في تنفيذ المبنى المقترح بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٨٨م، واستمرت تتابع المشروع حتى وقوع الغزو العراقي واستباحة دولة الكويت يوم الخميس المشؤوم الواقع في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م ليتوقف العمل طوال فترة الاحتلال التي دامت لسبعة أشهر متصلة.

وعندما وصل الدكتور محمد عيسى إلى الكويت بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩١م سعى لإعادة تأهيل مبنى السفارة وأجرى اتصالاته مع أعضاء اللجنة دعاهم فيها إلى معاودة العمل وإتمام المشروع، وبالفعل أنهت اللجنة مهمتها في الأول من أغسطس ١٩٩٣م، وانتقلت السفارة بمكاتبها وسكنها إلى المبنى الجديد في الشهر نفسه.

وفي عام ١٩٩٣م وفي أثناء زيارة الرئيس إلياس الهراوي إلى دولة الكويت قام بتدشينها رسميا، ومما قاله بالمناسبة، كما ينقل ذلك السيد عبدالقادر عدلوني: «ياريت هذا المبنى يكون في لبنان باعتباره سكنا فاخرا للرئاسة بدل قصر منصور»[1].

ويذكر أن الدولة اللبنانية لم تدفع فلسا لبناء السفارة، بل إن كل تكاليف البناء

(١) بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٨٩/ ١٩٩٠م) تعرض مبنى القصر الجمهوري في بعبدا للتدمير، وهو المقر الرسمي لرئيس الجمهورية، مما اضطر الرئيس إلياس الهراوي للسكن في قصر آليه منصور في بيروت، وكان أيضا مقراً لمجلس النواب، وبعدها انتقل الرئيس إلياس الهراوي للإقامة في مبنى يمتلكه رئيس الوزراء - رفيق الحريري في منطقة الرملة البيضاء ببيروت (من جريدة المستقبل).

والتأثيث كاملة كانت تبرعات نقدية وعينية من أبناء الجالية اللبنانية في الكويت حيث بلغت (١٣٦,٨٥٥) ثمانمائة وخمسة وخمسين ألف ومائة وستة وثلاثين ديناراً كويتياً في حينه.

وأثناء تسليم سند ملكية السفارة لرئاسة الجمهورية اللبنانية التقطت صورة تذكارية مع الرئيس إلياس الهراوي، ضمت بالإضافة إلى السفير د. محمد عيسى، مجموعة من أعضاء اللجنة؛ هم: عبدالأمير فرحات، وأحمد جمال، وتوفيق سعيد خوري، وعبدالقادر عدلوني، وعادل رزق، وصباح أبي حنا، وطريف تاجي الحص، وحنا أيوب.

وغاب عن المناسبة السادة: طوني نجار، ورضا عبدالباقي، وسعيد شهيب، وإبراهيم جعلوك.

أما في عهد السفير اللبناني د. خضر حلوة فقد شهد مبنى السفارة حفل تدشين وإزاحة الستارة عن لوحة أسماء المتبرعين بمناسبة انتهاء إعادة التأهيل والتحديث للقسم القنصلي بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٥م، حيث لم يشأ السفير خضر حلوة أن تمر المناسبة دون أن يحتفي بالفنانة ماجدة الرومي، حيث أقام حفل التدشين بحضورها وعدد كبير من السفراء والشخصيات اللبنانية والكويتية، وقال السفير في كلمة له «نخبة من رجال لبنانيين تطوعوا منذ خمسة وعشرين عاما لبناء هذه السفارة بقيادة السفير السابق عدنان بدرا، واليوم يعودون ويجددون قنصليتها التي هرمت، لأنهم أرادوا أن تكون سفارة بلدهم انعكاسا لصورة لبنان الذي يريدونه، والذي يعشقه الكويتيون ويخافون عليه أكثر مما نخاف نحن»، وتحدث رئيس اللجنة المشرفة على تأهيل القنصلية المهندس جوزيف أسطفان الذي أشار إلى أن تأهيل القسم القنصلي هو عمل صغير من الناحية المالية، ساهم فيه

مجموعة من اللبنانيين، لكنه كبير بمعناه، حيث تجسدت فيه روح الأخوة والتعاون والوحدة بين اللبنانيين في دولة الكويت، كما تكاتفوا سابقا في بناء مبنى السفارة لأنه تعبير صادق عن حب العطاء الدفين في قلب كل لبناني يعبر عنه بطريقته حينما تسمح له الظروف، وأضاف «ما تجلى في الكويت أن قوتنا بوحدتنا، فهي تجمع أكثر مما تفرق وثمرة التعاون المشترك بين كل اللبنانيين».

بعدها صعدت الفنانة ماجدة الرومي إلى المنبر لترتجل كلمة من القلب مبدية حبها لما وجدته من حسن استقبال في الكويت "صعب ينسى الواحد محبتكم" وشكرت الكويت التي احتضنت اللبنانيين معتبرة أن القنصلية هي صورة عن لبنان، إذا قدرنا نبني بيت لبناني بالكويت قادرين نعمل لبنان أجمل برغم "الظروف الصعبة"، وأضافت بصوت هادئ، لا تخافوا على لبنان، "ما في محتل بلع شعب وحطوا ببطنه، معتبرة أن كل واحد منكم، أي من الجالية يعتبر نفسه سيد وحر ومستقل، وضربت مثلا بالكويت، "كان في شعب عظيم دافع عن بلده" منهية كلامها الله يديم عز الكويت ويديم الكويت وسلامتها ومجدها".

غلاف كتيب بناء السفارة اللبنانية

بسم الله الرحمن الرحيم

سيد الدوس محمود عدلوني AKBE ADLOUNI

حضرة الأستاذ / حمزة عليان المحترم

تحية طيبة وبعد ..

انني احضر لكم السيدة فريدال بناء حيني السفارة اللبنانية في الكويت كما تشهد في هذا الصورة التي أخذت لدى إقامة مراسم تسليم سند ملكية السفارة لزائدة الجمهورية اللبنانية . وهم كما يأتي بالترتيب الصورة الخلفة الرئيس المرحوم الياس الهراوي وعن يمينه السفير د.محمد حسين ثم عبد الأمير فرحات ، أحمد جمال ، الرفيق سعيد خوري .

وعن يساره عبد القادر محمود عدلوني ، المرحوم عادل رزق ، صباح أبي حنا ، هذا أنوب عن شريف ناجي المعين .

و4- عقب عن مراسم تسليم سند الملكية السيدة .

1- عدلوني نجار

2- رضا عبد الباقي

3- محمد علي هاشم (الذي حل محله المهندس أحمد جمال )

4- سعدا شهيب

5- إبراهيم محفوظ

أملا أن أكون قد أوفيت بوعدي.

وتفضلوا بقبول فائق إحترامي

محمود عدلوني

أمين السر والصندوق

وثيقة عبدالقادر عدلوني

السفير محمد عيسى والرئيس إلياس الهرواي، وعبدالقادر عدلوني يتبادلون وثائق التمليك عام ١٩٩٤م في القصر الجمهوري في بعبدا

الرئيس إلياس الهرواي مع مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين في الكويت، وهم أعضاء لجنة بناء السفارة

مبنى السفارة اللبنانية الجديد في الكويت

واجهة أخرى للسفارة اللبنانية

المبنى القديم للسفارة اللبنانية في الكويت

## الفصل الخامس

- تاريخ من العلاقات السياسية المشتركة
- أوجه التشابه والاختلاف
- الأسرى والمعتقلون في البلدين
- مؤازرة في وجه الاعتداءات
- سقوط نظام صدام
- اغتيال الحريري ووداع الأمير
- حرب تموز (يوليو ٢٠٠٦م)
- تتويج العلاقات

## أوجه التشابه والاختلاف

مثلما أن أوجه التشابه بين الكويت ولبنان كثيرة، هناك أيضا أوجه اختلاف؛ فإدارة السلطة للعلاقة مع أبنائها المواطنين هي من الفروقات القائمة بين الدولتين، وهذا ينسحب على مفهوم الدولة وصيغة النظام السياسي في لبنان، من حيث تركيبته والمكونات الطوائفية التي يعمل من خلالها في موقع الحكومة، وما يستتبع ذلك من «كيانات دستورية» كمجلس النواب وتقسيماته وكيفية تمثيله للمذاهب وفقا للدستور المعمول به؛ سواء كان ميثاق ١٩٤٣م، أو اتفاق الطائف عام ١٩٩٠م.

وليس جديدا القول أن هناك تشابها بين الكويت ولبنان يصل حد التوأمة، فهذه المقولة شاعت منذ زمن طويل عند استعراض العلاقات المشتركة بين البلدين، رغم الاختلاف بين النظام السياسي، بل الموضوع يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، والإشارة إلى أن الفينيقيين هم من أصل كويتي؛ فالكاتب فؤاد البدوي[1] يرجح آراء بعض المؤرخين «بأن الفينيقيين الذين اشتهروا في لبنان قديما وأسسوا أعظم حضارة عرفتها القرون الأولى في تاريخ البشرية واخترعوا الحروف الأبجدية وبنوا مدينة قرطاجة... أنهم من أصل كويتي، قدموا إلى شواطئ لبنان أثناء طوافهم في البحار فأعجبهم مناخه فاستوطنوه وأسسوا فيه المدينة الفينيقية المشهورة».

هذا التفسير والربط الذي تفرد به المؤلف فؤاد البدوي سبقه إليه رئيس وزراء لبنان الأسبق الأستاذ عبدالله اليافي[2] في تقديمه لكتاب فدوي قلعجي، رحبنا بدون مناقشة للحقيقة التاريخية التي جاءت على لسان المؤرخين القدماء أمثال «هيرودوتس وستروبون» التي تقول بأن الفينيقيين أتوا إلى لبنان من منطقة

(١) كتاب «٣ أيام في الكويت - الدولة التي تسابق الزمن» - فؤاد البدوي - دار الصباح.

(٢) أضواء على تاريخ الكويت - فدوي قلعجي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٦٣م.

الخليج العربي بالذات، يعني ذلك بالنسبة إلينا، أن هناك صلة نسب وقربى بين البلدين الشقيقين تضرب في القدم حتى بعد العصور الخوالي، أما حاضر الكويت الشقيق فنحن نناقشه كأشقاء بل كأحفاد مواطنين قدماء للخليج العربي».

فالتشابه قائم لجهة تمتعهما بالنظام الاقتصادي الحر، وللديمقراطية التي يمارسانها في حياتهما السياسية، وللحريات التي يتكئان عليها في أسلوب التعبير عن الرأي والعيش المشترك، وكيفما أدرت وجهك ستجد هذا التماثل يعبر عن نفسه، سواء من حيث الحجم الجغرافي أو السكاني، أو من حيث الوضع السياسي والإعلامي، أو من حيث التهديد الذي يتعرضان له من محيطهما الجغرافي؛ فالكويت بلد استبيح بالقوة العسكرية من دولة عربية، وافتقد العشرات بل المئات من أبنائه الأسرى في السجون العراقية، وعثر على رفاتهم ودفنوا شهداء، ولبنان استبيح بالقوة العسكرية من عدو للبنان والعرب، وتعرضت عاصمته بيروت للاحتلال، ومازال قسم من أراضيه تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك عدد كبير من مواطنيه يقبعون في السجون الإسرائيلية، صحيح أن الكويت عادت إلى أهلها واستعادت سيادتها على أراضيها، لكن لازال الماضي يلقي بظلاله على مجريات العلاقات، ولبنان لا يزال تحت خط المواجهة مع إسرائيل، وإذا ما نظرنا إلى الموقع الجغرافي لكلا البلدين فستجد أنهما محاطان - الكويت ولبنان - بقوى إقليمية تفوق قوة وحجم أي منهما، وهذا ما أوجد حالة من عدم التوازن فرضت نفسها كأمر واقع تم التعبير عنه باتباع نهج الحياد أحيانا أو الامتثال إلى مصالح ونفوذ تلك القوى، انطلاقا من تيسير العلاقات على قاعدة عدم إلحاق الضرر بالجار أو الأخ الأكبر، وفي العلاقات الدولية، غالبا ما تشكل هذه القوى محاور تستقطب من خلاله الدول الأصغر حجما بالسكان أو بالمساحة أو بالموارد الاقتصادية والقوة العسكرية بهدف احتوائها وإبقائها تحت السيطرة.

ففي أواسط السبعينيات، وقبل اندلاع الحرب الأهلية في لبنان (١٣ أبريل ١٩٧٥م) قام رئيس مجلس النواب اللبناني السيد كامل الأسعد وأعضاء الوفد المرافق له بزيارة الكويت، التقى خلالها سمو الأمير الشيخ صباح السالم الصباح وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الصباح ورئيس مجلس الأمة السيد خالد الغنيم يوم ٢٣ مارس ١٩٧٥م، وتطرق الحديث إلى العلاقات القوية القائمة بين الكويت ولبنان. وفي كلمة للرئيس خالد الغنيم قالها احتفاءً بالوفد «أن لبنان كان دائما ولا يزال مصدرا من مصادر الإشعاع الفكري للعالم العربي ومنطلقا حرا لنضاله القومي عبر مراحل كفاحه الطويل ضد المستعمرين الطامعين الذين استهدفوا وجودنا ذاته».

ورد الرئيس كامل الأسعد بكلمة مرتجلة بأن «ما يربط بين البلدين من أواصر المحبة والأخوة والصداقة، إن على صعيد الأفراد والجماعات، وإن على صعيد الزمالة بمعناها القومي، وهذا اللقاء هو لقاء المبادئ».

وفي تلك المناسبة أعاد محمد أحمد الرشيد، التذكير بالحدث الذي جرى صيف عام ١٩٧٤م عندما اعتدت قوات المغاوير اللبنانية على المصطافين الكويتيين في بلدة حمانا وهو اعتداء غير لائق بمكانة لبنان».

وتعبيرا عن المشاركة اللبنانية بأعلى مستوياتها لوفاة الأمير الشيخ صباح السالم الصباح قام رئيس الوزراء اللبناني الأسبق السيد صائب سلام والوفد المرافق له بزيارة الكويت ولقاء سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد، لتقديم التعزية بوفاة الأمير، وذلك بتاريخ ٢٣ يناير عام ١٩٧٨م ثم استقبله وزير التخطيط السيد محمد يوسف العدساني كصديق عزيز على قلوب اللبنانيين، وقال: «إن للكويت مكانة خاصة لدينا، ونتمنى من الله أن يوفق سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح

وإخواننا من معاونيه، وأن يثبت خطاه بالسير على خطى السلف الصالح» وتشاء الأقدار أن يغيب السيد صائب سلام ويتوفاه الله بتاريخ ٢٣ يناير عام ٢٠٠٠م، ويبعث سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله ببرقية تعزية إلى الرئيس اللبناني إميل لحود وعائلة الفقيد، مشيدا بما قدمه من خدمات جليلة لوطنه وأمته، وكذلك فعل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد واصفا إياه بالشخصية العظيمة والزعيم الوطني البارز والذي أسهم في بناء بلده وتطويره».

يمكن للباحث إيجاد وقائع واستشهادات من رجالات السياسة تذهب إلى هذا المنحى من الترابط والغوص في عمق التاريخ للاستدلال على الكيفية التي يتم التعاطي بها على لسان عدد من أصحاب الشأن والرأي.

ففي حديث للشيخ سعود ناصر الصباح، وزير الإعلام الكويتي ووزير النفط الأسبق، مع مجموعة من الصحافيين اللبنانيين الذين تواجدوا في الكويت أثناء انعقاد قمة مجلس التعاون في ديسمبر ١٩٩٧م ما يوصل إلى ذلك، حيث يقول: «ليت علاقات الدول العربية مع الكويت تكون كعلاقات لبنان مع الكويت، لكانت الأمور كلها بخير». ثم عدد أوجه الشبه من حيث حجمهما الجغرافي وقوتهما الاقتصادية والحرية الموجودة فيهما، وكذلك الديمقراطية، لقد دمروا لبنان، وحاولوا تدمير الكويت، المعاناة مشتركة، والقضية المصيرية مشتركة، والمشاعر واحدة»، ويتساءل الشيخ سعود ناصر الصباح بلهجة المحب «منذ عام ١٩٧٣م، وحتى اليوم، هل هناك غير لبنان من دول المواجهة العربية يدفع الثمن؟! لا أحد.. كل الصراعات العربية في منطقة الشرق الأوسط تحل وتعالج في لبنان، وكلما حصلت مشكلة يقصف الجنوب ويجتاح لبنان؛ فيما الحدود كلها آمنة ولا تطلق منها طلقة واحدة».

والحقيقة أن العلاقات بين الكويت ولبنان هي من المتانة بحيث تصح أن تكون مسلكا يحتذى بين الشعوب التي تحترم بعضها وتحب بعضها وتثق ببعضها، على حد تعبير رئيس وزراء لبنان الدكتور سليم الحص (١٦/ ١/ ١٩٩٩م).

وفي هذا المقام تحضرني حكاية يرددها أمام أصدقائه الدبلوماسي الكويتي المخضرم السفير محمد سالم البلهان من «أن لبنان حاضنة لأزمات المنطقة، وأنه مهيأ لتوليد وتفريخ ما يحلو لأصحاب المشاريع السياسية من قضايا وحروب، أي أنه أشبه «بولّادة» أزمات».

المراقبون لخط سير العلاقات اللبنانية - الكويتية يعتقدون أن التشابه يصل إلى حد أن المجابهات دائما متشابهة، حتى في الصحافة والحريات، وفي هذا الشأن ينقل الصحافي اللبناني الأستاذ حسن صبرا عن الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح قوله عندما بدأت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م: «أخشى على الديمقراطية في الكويت من الحروب المجنونة في لبنان»، حتى أن شعار «اللبننة» أصبح فيما بعد نوعاً من العدوى السياسية التي تخاف منها المجتمعات العربية في فترة معينة، لكنها وقعت في المحظور، وانكشف ما كانت تخفيه، وتجاوزت كثيرا مرض «اللبننة»، ودخلت في حروب أهلية وصراعات قبلية وطائفية مرعبة ومدمرة.

ومثلما كانت الكويت دائما إلى جانب لبنان في الأزمات وفي حالات السلم، كذلك كان لبنان الذي وقف إلى جانب الحق الكويتي في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد.

وما الزيارات المتبادلة بين الجانبين إلا تعبيرا عن تلك العلاقات الطيبة التي تربط البلدين بلقاءات مفتوحة وقضايا ذات شأن يجري النقاش فيها بأجواء الصراحة والتفاهم.

والمأساة التي حلت بالكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠م، وما تلاها من نتائج مدمرة، كانت الوجه الآخر لمأساة اللبنانيين ومعاناتهم من الحروب والاحتلال الإسرائيلي، وهنا تستدعي المطالعة العودة إلى الوراء قليلا، إلى ذلك الموقف اللبناني الذي أعلنه من القاهرة الدكتور سليم الحص يوم اجتياح جحافل الدبابات العراقية لقلب الكويت، وهو موقف قوبل بكثير من التقدير من قبل الكويت قيادة وحكومة وشعباً.

وهو أول من أدان وبصراحة وبقوة الغزو العراقي، وأول المسؤولين العرب الذين شجبوا ذلك العدوان. عن تلك الشهادة تحدث الدكتور سليم الحص إلى صحيفة «الرأي العام» الكويتية بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٩٦م، يقول:

«كنت في حينه رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا لخارجية لبنان وموجودا في القاهرة في إطار اجتماع لمجلس وزراء الخارجية، بغية الإعداد لمؤتمر القمة، عندما سمعت أنباء العدوان على الكويت، أدليت بتصريح، أذكر أنني قلت فيه ما معناه أننا لا نرى أي مبرر أو مسوغ لما حصل بين القطرين العربيين الشقيقين، أيا تكن الحجة أو الذريعة، فما هكذا يكون التعامل بين الشقيق وشقيقه، وإذا كان للأكبر أن يطغى على الأصغر أو للأقوى أن يقهر الضعيف، فما معنى وجود القوانين والشرائع والمؤسسات»، وأضاف: «كانت اعتباراتي، الموقف المبدئي، إذ لا يجوز أن يترك الأمر للقوي ليبتلع الضعيف أو للكبير أن يقضي على الصغير وإلا لسادت شريعة الغاب».

«وهذا الموقف نابع من إيمان بأن الدول العربية يجب أن تكون متآلفة ومتضامنة ومتفاهمة حول كل القضايا القومية المشتركة ولا عذر على الإطلاق ولا سبب يبرر هجوم دولة عربية على دولة عربية أخرى».

«نحن أيضا دولة صغيرة وضعيفة ولا نقبل أن نهاجم من أي دولة أكبر منا، ولا

نريد لأي دولة عربية أن تواجه مثل هذا الأمر، إنه موقف مبدئي أساسي، ولا يمكن التفريط به أو التنازل عنه».

«ونحن لم ننتظر أي موقف، أطلقنا موقفنا من دون الأخذ في الاعتبار موقف أي دولة أخرى، إقليمية كانت أم غير ذلك، موقفنا كان مبدئيا، يمكن أن أضيف هنا اعتبارا يهمني شخصيا، فأنا أحتفظ بعلاقة خاصة جدا مع الكويت الشقيق كوني أمضيت أكثر من عامين أعمل في الكويت خلال الستينيات، وأعتبر الكويت بلدي الثاني».

تلك كانت شهادة ذلك السياسي الحكيم، التي اعتبرت بمثابة «وثيقة» تضاف إلى سجل العلاقات الكويتية اللبنانية التي لا يراهن على استمرارها فقط، بل على تطويرها، كما ينقل عنه ومعارفه وأصدقاؤه، وهو يذكر بالدور الذي قامت به الكويت، إما لإحلال السلام بين أفراد العائلة اللبنانية الواحدة، أو لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، فالكويت في نظره المستجيبة دوما؛ إما عبر المساعدات أو عبر القروض الميسرة وغيرها.

ولم يكن ذلك الموقف إلا مشهدا من عدة مواقف سجلها رجالات الدولة والحكم في لبنان تجاه الكويت، حيث كان لبنان دائما وأبدا مع الحق الكويتي، سواء باستعادة أسراه من سجون العراق وتضامنه الكامل مع قضيتهم الوطنية والإنسانية، أو حتى برد الجميل والعرفان؛ فالرئيس اللبناني الأسبق إلياس الهراوي كانت له لفتة كريمة تحفظ له من قبل الكويت، عندما أسقط العراق من الدعوة لمشاركة فريقه الرياضي في الدورة العربية التي أقيمت في بيروت عام ١٩٩٧م، وذلك عرفانا للكويت والسعودية اللتين ساعدتا لبنان وحدهما.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن مواقف وتصريحات القيادة السياسية الكويتية

جاءت لتؤكد أصالة ذلك الترابط والمشاركة بالهموم القومية؛ ففي زيارة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري إلى دولة الكويت في شهر مارس عام ١٩٩٧م، استقبله الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، لينقل عنه رئيس مجلس الأمة السابق الأستاذ أحمد السعدون تأييده للموقف اللبناني وعدم التراجع عن هذا الموقف وهو موقف مبدئي وثابت ورسمي.

وفي تلك الزيارة التي كان لها طابع استثنائي ومختلف، حيث جرى خرق للنظام الداخلي لمجلس الأمة الكويتي وللعرف المتبع، أعطيت الكلمة للرئيس نبيه بري ليطلق من على منصته فعاليات التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي في يوم ١٤ مارس من كل عام، ويوجه كلمة تقدير لمواقف الكويت تجاه لبنان ولموقف «هذا المجلس الذي كان لبنان في قلبه على الدوام»، وقال:

«لن أنسى تلك الكلمات الحارة التي ألقاها تقريبا كل زميل من زملائي في مجلس الأمة الكويتي والتي قالت بالنص أن من يقرأ رسالتي بمناسبة ١٤ آذار إليكم يستشعر حقيقة أن هذه الرسالة إنما كتبها شخص كويتي».

وبمناسبة الحديث عن التضامن مع الشعب اللبناني أؤكد على كلماتكم الصادرة من أعماق القلب، أن لبنان والكويت ضحايا لعدوان صارخ متطابق في الأهداف، وأن هناك عشرات اللبنانيين والكويتيين أسرى عملية إخفاء ممنهجة تهدف لإرباك أسرة المجتمع اللبناني والكويتي، وأن الدمار الذي أحاق بالشعبين يجسد حقيقة نمطا واحدا من أنماط السلطة الغاشمة المستبدة المجرمة التي تتفنن في التنكر للأعراف والمواثيق الدولية ولمبادئ في الحرب والسلم».

«ها أنذا أزور بلدكم العزيز في وقت تنطلق في لبنان مجددا مواسم آذار التضامنية مع بلدنا، مع البقاع الغربي، مع ضحايا مجزرة سحمر، مع الجنوب اللبناني، مع

ضحايا مجزرتي النبطية والمنصوري، مع الأطفال مع العجز، مع النساء، مع الشهداء الدائمين، مع الجرحى، مع المنكوبين والمعاقين، مع الشهداء المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، في حفلة الإعدام الجماعية التي طالت العشرات اللبنانيين كانوا يختبئون في موقع للسلام، في موقع قوات الطوارئ الدولية في بلدة قانا، واسمحوا لي أيها الزملاء باسم اللجنة الوطنية لإحياء ذكرى ١٤ آذار و١٨ نيسان أن أطلق اعتبارا من اليوم، ومن هذا المجلس، من مجلس الأمة الكويتي المقاوم، أن أطلق هذه الذكرى التضامنية للبنان مع نفسه وللعرب وللشعوب الصديقة الحرة، مع لبنان مع المعذبين الرازحين تحت الاحتلال، ومع المعتقلين في سجون العراق أو في سجون العدو الإسرائيلي، ومع الصامدين في قرى التماس المحررة في الجنوب والبقاع الغربي».

وإذا ما تيسر للباحث أن يستعرض جملة من الأحداث في ملف العلاقات الأخوية، فستقع عيناه على مواقف لم تبتعد عن ذلك الوصف الذي قدمه الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، عندما التقى مع رئيس وزراء لبنان السيد رفيق الحريري في الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م، عشية التهديدات العراقية، «بأننا تعودنا دائما من لبنان مثل هذه المواقف التي تتسم بالإحساس بالمسؤولية والوقوف مع الحق ضد الباطل». وفي ذلك إشارة إلى التصريحات الرسمية والحكومية اللبنانية التي رفضت التهديدات العراقية وحشودها العسكرية ووقوفها مع سيادة الكويت على أراضيها وبما يحفظ أمنها.

والدور الكويتي في الشأن اللبناني سيبقى ناقصا ما لم يسجل له ما فعله أثناء الحرب الأهلية منذ اندلاعها عام ١٩٧٥م، مرورا بكل الحلقات التي لازمته حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م.

فقد كان للكويت ولدبلوماسيتها الخارجية وفعاليتها حضورها الكامل في

الجهود المبذولة الهادفة إلى أنهاء الحرب، من المشاركة بتمويل قوات الردع العربية، إلى مواكبة اجتماعات وزراء الخارجية العرب وتقديم المقترحات والحلول، مرورا بمقررات مؤتمري القاهرة والرياض عام ١٩٧٦م، وبتشكيل اللجنة العربية الرباعية لتنفيذ تلك المقررات لمساعدة رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل الأستاذ إلياس سركيس ببسط سلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية ووقف إطلاق النار وتحقيق الوفاق الوطني المنشود.

ووصلا باستنكار ورفض اتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣م التي فرضتها إسرائيل بقوة السلاح على لبنان وبما يهدد أمنه وسلامته، إلى التضامن والوقوف معه في يونيو عام ١٩٨٢م عندما وصلت الدبابات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت.

على أن أهم تلك المحطات هو الدور الفعال للجنة السداسية للاتصال والمساعي الحميدة التي ساهمت في تسريع جهودها تلك الروابط التقليدية والمعايشة المباشرة للأحداث اللبنانية من قبل الحكومة الكويتية.

فقد تم تشكيل اللجنة السداسية بقرار من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٨٨م برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وعضوية كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسودان مع الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي، وحددت مهمتها الاتصال بكافة الأطراف اللبنانية بقصد معرفة آرائها واقتراحاتها في خصوص حل الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع تلك الأطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني.

تولت الكويت توجيه دفة اللجنة مدفوعة بواجبها القومي تجاه لبنان، بعيدا عن السعي إلى تحقيق وجاهة سياسية أو امتيازات خاصة، وأملا في تخليص بلد شقيق بأية وسيلة.

وقررت اللجنة انتهاج أسلوب واقعي وعملي يبدأ بالحوار بين الأطراف اللبنانية المتصارعة، ثم التوجه إلى المراجع الروحية والسياسية، وهذا ما حصل؛ حيث احتضنت الكويت اجتماع ستة رؤساء روحيين، واستمعت إلى طروحاتهم وحلولهم بعدما عقدت اجتماعات لها في تونس بحضور كل الأطراف، وكانت في ذلك تستمع إلى كل الآراء وتقرب بينها لتضع الأقدام على طريق الوفاق الوطني الذي مهد لاتفاق الطائف الذي بدوره أنهى الحرب الأهلية.

وتمكنت اللجنة من تفهم جوانب المشكلة وتوصلت إلى وضع وثيقة خاصة بالوفاق الوطني خرجت منها بنتيجة مفادها «أنه لابد من إجراء اصلاحات وانتخاب رئيس للجمهورية»، وكان ذلك في صيف عام ١٩٨٩م، حيث قدمت «الأمانة» إلى القمة العربية بالدار البيضاء كي تواصل المهمة بوحي من القوة المعطاة لها، والتي شكلت لجنة ثلاثية تضم زعماء المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر لتنتهي بلقاء الطائف المشهور.

ومشروع الوفاق الوطني اللبناني كان مثار اعتزاز وفخر للكويت، بحسب تعبير عميد الدبلوماسية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قبل أن يتولى الحكم عام ٢٠٠٦م الذي قال في حوار صحفي نشرته مجلة «الأفكار» اللبنانية في ١٩٩٧/٧/٢٦م:

«نحن في الكويت بكل فخر وضعنا نقطة الوفاق اللبناني، عبر المساعي التي بذلناها من أجل ذلك دون كلل أو ملل، وهذا الوفاق بطله الحقيقي الشعب اللبناني، ولولاه لما تحقق شيء».

**نص رسالة العميد إده للشيخ صباح الأحمد**

من الوثائق ذات الدلالة على الوساطة الكويتية والدور الذي قامت به

اللجنة السداسية، رسالة العميد ريمون إده الموجهة إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك ورئيس اللجنة السداسية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والمكلفة بمعالجة الأزمة اللبنانية، والتي أرسلت من مقره في باريس بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٩م، ونشرتها صحيفة «القبس» يوم ٢٩ مارس ١٩٨٩م وجاء فيها:

**«معالي الوزير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس اللجنة السداسية المحترم».**

سيادة الرئيس: أرجو أن تقبلوا اعتذاري لعدم تمكني من تلبية الدعوة الكريمة التي تفضلتم بإرسالها إلي. فشرفتني.

ذلك أنني أعلنت منذ أشهر عدة ترشيحي لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وأنا مازلت مصمما على المضي في هذا الترشيح، وبالتالي لا أريد أن أتهم بأنني سأستفيد من لقائي مع الشخصيات العربية الرفيعة ألتمس منها الدعم.

سيادة الرئيس: اسمحوا لي أن أقول لكم: طالما أن إسرائيل تحتل، بصفة غير شرعية جنوب لبنان، منتهكة بذلك معاهدة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية التي وقعت عام ١٩٤٩م، ومنتهكة كذلك قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٦، و٥٠٩، و٥٨٧.

وطالما أن الجيش السوري مازال موجودا على ثلثي الأراضي اللبنانية فلن ينجح أي إصلاح، ولن يستتب السلام على كامل التراب اللبناني.

أرجو أن أكون مخطئا، وأتمنى من كل قلبي أن تنجح اللجنة السداسية التي نرأسونها بجدارة كبيرة في الوصول إلى تذليل المشاكل العديدة والصعبة المطروحة، وبالتالي تحقيق وحدة الشعب اللبناني، ولسوف تكون أعظم خدمة تؤديها الجامعة العربية للبنان.

سيادة الرئيس: اسمحوا لي كذلك أن ألفت نظركم الكريم إلى المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، وفيها تتعهد كل دولة عضو بعدم القيام بأي عمل من شأنه تغيير النظام القائم في دولة أخرى من دول الجامعة، وبالتالي فمن المفيد بفضل تدخل اللجنة السداسية، أن تحزم سوريا أمرها فتحترم وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، ولبنان عضو مؤسس للجامعة العربية- وتتخلى عن فكرة تغيير نظامه، كما حاولت عندما شاركت في صياغة الاتفاق الثلاثي الذي عقد في دمشق في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٥م، ووقعت عليه.

وبدل أن يضع هذا الاتفاق حدا للحرب الأهلية، كما أعلنت دمشق حينذاك كانت نتيجته استمرار الحرب وتصعيدها.

سيادة الرئيس: لا خطر تخشاه سوريا من لبنان ديمقراطي، ليس له أطماع توسعية، بل له مصلحة تقضي بأن يحافظ على علاقات طيبة معها، على الأقل لتأمين عبور البضائع الضرورية لنموه الاقتصادي.

وإذا فقد لبنان - لا سمح الله- وحدته وسيادته أو جزءا من أرضه فقد تلقى دول عربية أخرى مصيرا مماثلا، عاجلا أو أجلا.

وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول عاطر شكري وفائق احترامي.

ريمون إده

والشهادات في هذا المضمار لم تتراجع بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها العلاقات المشتركة والتباعد أحيانا بسبب أحداث أمنية أو قضايا إقليمية وجدت فيها الدولتان نفسيهما في مواقع مختلفة.

عام ٢٠٠٣م عصفت بالعلاقات الكويتية - اللبنانية «انتكاسة» قصيرة لم تدم طويلا، سرعان ما عادت إلى وضعها الطبيعي؛ ففي أثناء الحرب التي قادتها

الولايات المتحدة الأميركية لإسقاط نظام صدام حسين، تعرضت دولة الكويت لعدد من الصواريخ العراقية أصابت مناطق سكنية، وفي حينه كان لبنان يرأس دورة جامعة الدول العربية التي أصدرت بدورها بيانات أثارت استياء الكويت وكذلك تجاه مع فعلته الحكومة اللبنانية التي وصفت الحرب بـ «العدوان» على العراق.

في تلك الأجواء خرجت آراء ودعوات تطالب بطرد السفير اللبناني من الكويت السيد خالد مصطفى الكيلاني ومقاطعة موسم الاصطياف في كل من لبنان وسورية، معتبرين أن دمشق هي رأس الحربة ضد الكويت، وبالتالي فلبنان ليس له سياسة مستقلة عنها بل تابعة لها، وفق ما كان سائدا «تحت شعار» وحدة المسارين والبلدين»...

وفي مجلس الأمة تقدم عدد من النواب باقتراح مفاده تجميد الـ ٥٠٠ مليون دولار أميركي كوديعة في البنك المركزي اللبناني، وجرى التصويت عليه فأيده ١٩ نائبا مقابل ٢٠ نائبا رفضوا السحب.

بعدها بشهرين تقريبا يادر لبنان عبر رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري ووفد وزاري بزيارة الكويت يوم ٥ مايو ٢٠٠٣م، وقال «لم آت لأجل المساعدات بل لتفقد أخ وشقيق مر بظروف صعبة، مخاطبا الشعب الكويتي: باسم الأخوة.. جئت لنفتح صفحة جديدة»... وبالفعل تم طوي الصفحة.

وتحت ضغط الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١م وانعكاساتها السلبية على لبنان هناك التقى الرئيس اللبناني ميشال سليمان أعضاء جمعية الصحفيين الكويتية يوم ١٨ يوليو ٢٠١٢م، ليوضح شيئا مهما، وهو أن هناك صداقة مع الكويت أعمق بكثير من عدد السيّاح والمصطافين القادمين إلى لبنان.

مؤكدا أن علاقة لبنان مع الكويت هي «علاقة تاريخية وعظيمة، هناك شبه كبير بين الشعبين والدولتين، لاسيما على الصعيد الديمقراطي ودور سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد تجاه لبنان دور معروف، وقد ساهم في الإعداد والتحضير والوصول إلى اتفاق الطائف الذي أرسى الدستور اللبناني».

وحول تأثير ما يحدث في سورية على العلاقة مع الكويت أجاب الرئيس اللبناني ميشال سليمان «في النزاعات التي تحدث في الدول العربية نحن قررنا الحياد عن هذه المواضيع، وعلاقتنا مع الكويت بصورة أساسية علاقة طبيعية غير متأثرة بما يجري في سورية، فهناك تنسيق وتعاون بين مؤسسات البلدين».

أما رئيس وزراء لبنان تمام سلام الذي تولى رئاسة الحكومة يوم ٣ أبريل ٢٠١٣م واستمر بالمنصب بعد شغور موقع رئيس الجمهورية الذي انتهت ولايته عام ٢٠١٤م فقد توقف عند محطة من محطات العلاقة مع الكويت «جريدة «الراي» وسام أبو حرفوش ٢٢/ ١/ ٢٠١٤م» مستذكرا دور والده صائب سلام عندما كان عمره لا يتجاوز الـ ١٣ عاما.

«والدي حرص على توطيد العلاقة مع المسؤولين الكويتيين أمراء وشيوخا وعائلات تجارية وأهلية، وكان مؤسساً ومالكا مع العائلة لشركة طيران الشرق الأوسط التي كان من الطبيعي أن يكون لها ممثلون في الكويت كعائلة الملا الكريمة».

ثم يضيف «العلاقة مع الأسرة الحاكمة تعود إلى أيام الشيخ عبدالله السالم ومن ثم الشيخ صباح السالم الصباح، وبعدها مع الشيخ جابر الأحمد، ومن الطبيعي أن تكون العلاقة الوثيقة ذاتها مع الشيخ صباح الأحمد، فالأمير الحالي كان وزيرا للخارجية لسنوات طويلة، واكب وعاصر وشارك وساهم في القضايا العربية عموما، ولاسيما قضية لبنان، وكان لسموه دور مميز في المسائل التي تتصل بلبنان

في اتفاق الطائف (١٩٨٩م) واتفاق الدوحة (٢٠٠٨م)؛ فللشيخ صباح باع طويل وكياسة في كيفية مقاربة الشؤون والشجون العربية، فاربها يوم كان وزيرا للخارجية بكثير من الدبلماسية والحضور».

وربما كانت زيارة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري إلى الكويت بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق الغانم بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٤م إحدى الواجهات التي أطل بها «لبنان الشعبي» على الكويت، وكان تصريحه للصحفيين يوم وصوله إلى مطار الكويت «جئت لأعبر عن شكر كل لبنان رئيسا ومجلسا نيابيا وحكومة وشعبا للكويت لأميرها ومجلس الأمة وشعبها، للمكرمات الكريمة التي لم تبخل في يوم من الأيام منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٢م وحتى ٢٠٠٦م مرورا بأحداث ١٩٩٣ و١٩٩٦ و١٩٩١م، وخصوصا في المشاريع التي قامت وتقوم بها وأهمها مشروع الليطاني، ولا تزال الكويت تحنو دائما على لبنان فكيف بالأحرى في هذه الظروف العصيبة».

## الأسرى والمعتقلون في البلدين

توحدت هموم الدولتين على صعيد قضية الأسرى والمعتقلين؛ فكما كانت الوقفة اللبنانية مع المساندة والدعم للأسرى والمعتقلين الكويتيين من قبل النظام العراقي نتيجة احتلاله العسكري والزج بالمئات من المواطنين ووضعهم في السجون، كذلك كان الحال مع موقف الكويت بمساندة قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م، تبرع رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الشيخ سالم الصباح بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار أميركي إلى لجنة المتابعة لدعم قضية الأسرى، وذلك في العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠١م.

وفي الشهر السابع من عام ٢٠٠٣م أعلن فريق البحث عن الأسرى استشهاد

الأسيرة دعد عمر الحريري، لبنانية الجنسية، بعد أن أثبتت التحليلات المخبرية للأدلة الجنائية تطابق جيناتها الوراثية مع عدد من رفات مقبرة «السماوة» في العراق، وجرت لها مراسم تشييع بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسفير لبنان لدى الكويت خالد الكيلاني وعدد غفير من المواطنين والمقيمين وأفراد الجالية اللبنانية في الكويت، وصرح وزير الداخلية الكويتي في جنيف أن «دعد هي بنت الكويت، عادت لتدفن فيها، لا فرق بين شعبي الكويت ولبنان فهم إخوة، وإن استشهادها وغيرها من الأسرى الشهداء وسام على صدر الكويتيين جميعا نفتخر بهم».

أما الشهيد الأسير الثاني فيدعى صبحي خليل حيدر الذي نقل رفاته على متن طائرة كويتية بأمر من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى لبنان «شهيدا كويتياً»، وأعلن المتحدث باسم فريق البحث عن الأسرى فايز العنزي عن تكليف مكتب الشهيد التابع للديوان الأميري بكافة نفقات نقل الرفات بعد الإعلان عن استشهاده ليدفن في بلدته «زفتا» في جنوب لبنان بعد أن قدم نفسه فداء للكويت التي لن تنسى هذه الكوكبة التي نالت شرف التضحية والاستشهاد، وقد عثر على رفاته في مقبرة «الرمادي» في العراق.

مشاعر الوفاء عبرت عنها والدة الشهيد الأسير صبحي خليل حيدر بقولها «ابني راح كرمال بلد مظلوم تستاهل من يفداها بعمره» (جريدة القبس- ١٥/ ٩/ ٢٠٠٣م، ص٧).

## مؤازرة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية

سارعت الكويت كعادتها بمؤازرة لبنان من جراء الاعتداءات الإسرائيلية التي شنتها ضد المنشآت المدنية واستهدفت محطات الكهرباء في عدوان وحشي،

وذلك في شهر فبراير عام ٢٠٠٠م، قام في حينه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح بزيارة قصيرة إلى بيروت أكد فيها وقوف بلاده سياسيا واقتصاديا إلى جانب الشعب اللبناني، وأنها ستباشر قريبا وبالتعاون مع جمهورية مصر العربية بتأهيل المنشآت الكهربائية التي دمرتها الاعتداءات الهمجية الإسرائيلية.

ونقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» في تاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٠م أن أمير الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أكد «وقوفه بجانب لبنان في كل الشدائد، وأن كل ما يعزز لبنان يسعدنا وكل ما يضيمه يضيمنا»، وذلك أثناء استقباله لنقيب المحررين ملحم كرم.

وإزاء ذلك عاشت الكويت في قلب الحدث؛ حيث دعت ١٨ جمعية نفع عام لدعم لبنان من خلال مهرجان خطابي وبيان مشترك وحملة تبرعات.

## سقوط نظام صدام

كان هناك تحفظ بالموقف اللبناني تجاه سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م على يد القوات الأميركية، وهذا ما أوجد حالة من الفتور والعتب بين الدولتين؛ ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الكويت أن سقوط صدام أنهى مرحلة مأساوية امتدت منذ عام ١٩٩٠م تعرضت فيها الكويت لمآس ونكبات وتهديدات وخلق فوضى أمنية وسياسية، في هذا الوقت ظهر من يزايد على حساب مصالح الأمة العربية ويقيس مواقفه بعلاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية دون النظر إلى ما يسببه وجود نظام البعث في الحكم على صعيد العلاقات العربية - العربية وما أوجده من تمزق وانقسامات أدى إلى تفكك النظام العربي.

في تلك الفترة زار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري دولة الكويت في

٦ مايو ٢٠٠٣م، وأجرى لقاءات ومشاورات لتوضيح الموقف الرسمي الذي يختلف عما ظهر في الصحافة اللبنانية من آراء واتجاهات مغايرة، وتجاوزت بذلك سحابة الصيف التي لازمت العلاقات المشتركة طوال الحرب الأمريكية على العراق وبروز خلافات في الموقف من قبل عدد من الدول العربية على قاعدة التمايز في الرؤية لما يجري في تلك الدولة.

## اغتيال الحريري ووداع أمير الكويت

يوم اغتيل رئيس الوزراء رفيق الحريري بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٥م أعلنت الكويت استنكارها وشجبها وإدانتها لأسلوب الإرهاب والقتل، وشارك الشيخ ناصر الصباح الأحمد الصباح المستشار الخاص لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في التشييع ممثلا للدولة، وأكد وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح «أن الكويت ولبنان والأمة العربية خسرت صديقا صدوقا صادق الوعد والعهد، مطالبا اللبنانيين بالتكاتف والعمل بجد واجتهاد من أجل تطوير ونهضة لبنان، معتبراً أن قلوب ومشاعر الكويتيين بهذا المصاب هي مشاعر اللبنانيين نفسها».

وشهدت السفارة اللبنانية تظاهرة واعتصاما، وفتحت أبوابها للمعزين، وكان الوجوم والحزن مسيطرا على وجوه الحاضرين، وفي حديث لصحيفة «الشرق الأوسط» ٩/ ٣/ ٢٠٠٥م قال الشيخ الدكتور محمد الصباح «إن رفيق الحريري يمثل فكرة رأيناها وتابعناها وعايشناها ورأينا نتائجها، ولم يتورط في الحرب الأهلية، وله معزة كبيرة في الكويت، وكان رجلا يعرف كيف يستأثر بالقلوب عن طريق الاقناع والانفتاح».

تلك المشاعر التي أفاض بها الشعب اللبناني تجاه اغتيال رجل أحبه وارتبط بصلات وثيقة معه من خلال القيادة السياسية ورجال الأعمال حيث ترك اغتياله أثرا

مأساويا في النفوس، كان هناك على الطرف الآخر ما يماثل هذه المشاعر عندما بكت الكويت الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح يوم وفاته في شهر يناير عام ٢٠٠٦م، حيث سادت أجواء من الحزن جميع الأوساط اللبنانية معربة عن الهم العميق لغيابه نظرا لما تمتع به من حكمة، ولما كان للبنان من موقع مميز في قلبه وعقله، وبرحيله خسر لبنان أخا كبيرا وصديقا وفيا وقف دائما إلى جانب اللبنانيين في الظروف القاسية التي مروا بها، فسعى بما أوتي من قوة إلى بلسمة جراحهم وفتح أبواب الكويت أمام الذين اضطرتهم الأحداث إلى مغادرة وطنهم، وهو من حمل القضية اللبنانية إلى المحافل الإقليمية والدولية، مدافعا عنها، عاملا من أجل إيجاد الحلول التي تحافظ على وحدة لبنان أرضا وشعبا ومؤسسات، وأعطى العلاقات اللبنانية - الكويتية بعدا مختلفا يرسخه التواصل النموذجي بين الشعبين الشقيقين.

كما أوضح الرئيس اللبناني في ذلك الحين إميل لحود، وكما صرح رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك فؤاد السنيورة «أنه كان رمزا لتحرير الكويت ودعم الشعب اللبناني»، وكذلك رئيس مجلس النواب نبيه بري واستذكاره أياديه البيضاء على لبنان عموما وعلى جنوبه بشكل خاص.

## حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦م

بادرت الكويت إلى اتخاذ مواقف متقدمة في الدعم السياسي والمعنوي والمادي في الأيام العصيبة التي عاشتها لبنان أثناء حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦م التي استمرت لأسابيع متواصلة، وطالت المرافق والمطارات والموانئ والمناطق السكنية، وأدت إلى تهجير ونزوح الآلاف من الشعب اللبناني والسياح الكويتيين والعرب والأجانب، وتعطلت حركة الطيران والنقل البحري تماما في حصار محكم وبربري.

وشكلت غرفة عمليات وفريق عمل من وزارة الخارجية ومجلس الوزراء

برئاسة نائب مجلس الوزراء وزير الخارجية د. محمد الصباح لمتابعة التطورات أولا فأولاً، ولتسهيل انتقال الكويتيين من لبنان عبر سوريا، وقامت بتجهيز طائرة عسكرية بالمعدات الطبية والمساعدات الإنسانية تمهيدا لمغادرتها إلى لبنان لنقل ٣٠ عسكريا لبنانيا أصيبوا أثناء العدوان لعلاجهم في الكويت.

وكان للكويت مشاركة فعالة في المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية العرب الذي عقد في القاهرة يوم ٢٠٠٦/٨/٧م، وتبنيها بشكل كامل للبنود السبعة التي طرحتها الحكومة اللبنانية لإنهاء الأزمة، وكذلك اتخذ مجلس الوزراء قرارات بتقديم مساعدات مالية فورية وضعها في تصرف البنك المركزي اللبناني لمنع العدوان الإسرائيلي من تدمير الاقتصاد اللبناني وللحفاظ على عملته الوطنية وتخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لتوفير وإرسال مواد إغاثة عاجلة، وأكد سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إدانة الكويت الشديدة واستنكارها لما يتعرض له لبنان الشقيق من عدوان يستهدف الأبرياء وينتهك سيادة لبنان، وأعلنت تأييدها جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعدوان.

تبع ذلك تقديم هبة إلى الحكومة اللبنانية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لإعادة بناء القرى والمدن المدمرة، تم تخصيص ١٨٥ مليون دولار منها لمشاريع البنية التحتية في كافة المناطق تحت إشراف الصندوق الكويتي للتنمية بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة ٤٨ مشروعا حتى عام ٢٠١٠م في شتى القطاعات، كما أودعت الحكومة الكويتية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار وديعة في مصرف لبنان لدعم الاستقرار النقدي، كما أن أمير الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح تقدم بمكرمة قدرها ٣٠ مليون دولار لإنشاء متحف تراثي في العاصمة بيروت.

فقد عاشت الكويت على مختلف الصعد والمؤسسات والهيئات ظروف مأساة أشقائهم اللبنانيين بكل مشاعرهم وأحاسيسهم، وخاصة الهلال الأحمر الكويتي الذي استنفر إمكانياته لتقديم المساعدات الطبية والغذائية التي يحتاجها أكثر من مليون نازح ومهجر لبناني.

وعلى صعيد آخر أصدرت وزارة الداخلية أوامر بتسهيل جميع الإجراءات المتعلقة باللبنانيين وإنجاز معاملاتهم في مدة زمنية قصيرة نظرا للظروف الاستثنائية التي يمرون بها.

هذا العدوان في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦م أصاب مواطنين كويتيين من عائلة بن نخي وخادمة آسيوية أدى إلى استشهادهم جراء قذيفة غادرة أطلقها الجيش الإسرائيلي حيث تحولت أجسادهم إلى أشلاء ليمتزج الدم الكويتي مع اللبناني على أرض جنوب لبنان.

## تتويج العلاقات

أرست زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دعائم جديدة للعلاقات الكويتية – اللبنانية، وأسفرت الزيارة التي جرت في شهر مايو ٢٠١٠م عن توقيع ست اتفاقيات؛ شملت مجالات التعاون الإعلامي والاقتصادي والتجاري والثقافي والفني، وتمويل مشروع بناء متحف بيروت، وإنشاء لجنة للتعاون الثنائي، وكان سموه موضع ترحيب وتكريم، وإشادة بالدور الذي لعبته الكويت وبالعلاقة التي نسجتها، وبالإجماع اللبناني الذي تحظى به الكويت، لاسيما المبادرات التي قامت بها والوساطات التي أقدمت عليها في التحضير لاتفاق الطائف ١٩٨٩م الذي كان نتيجة لجهود الوساطة السداسية التي ترأسها سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح عندما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

وكان الرئيس اللبناني ميشال سليمان قد قام بزيارة للكويت استغرقت يومين، أجرى خلالها مباحثات رسمية مع سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح في ٢٠ و ٢١ يناير ٢٠٠٩م، بعد مشاركته في أعمال مؤتمر القمة العربي الاقتصادي الأول الذي استضافته الكويت، وهي الزيارة الأولى له بعد انتخابه رئيسا توافقيا جديدا في ٢٥ مايو ٢٠٠٨م، وحضور ممثل الأمير المستشار عبدالرحمن العتيقي مراسم انتخابه، وتقديم التهنئة للبنان وشعبه، والتمني بأن «يحفظ الله لبنان وشعبه من كل مكروه»، فقد كانت الكويت طوال الأزمة السياسية الخانقة والانقسام الداخلي الذي أعقب العدوان الإسرائيلي في يوليو ٢٠٠٦م، وأدى لتعطيل الحياة السياسية في لبنان داعمة لأي اتفاق يصل إليه القادة اللبنانيون حول منصب الرئاسة الأولى والالتزام بالدستور لاجتياز أزمته.

وعلى امتداد عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م لم تنقطع الزيارات واللقاءات بين الدولتين، فقد زار رئيس الوزراء فؤاد السنيورة آنذاك الكويت والتقى الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس الحكومة للتشاور حول المستجدات، والبحث في موضوع مؤتمر دعم لبنان الذي سيعقد في باريس نهاية عام ٢٠٠٧م، والتداول بشأن الأزمة السياسية وحلها بالحوار والتفاهم.

وفي لقاء أجراه تلفزيون الكويت مع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة في ٧/ ٦/ ٢٠٠٧م قال: أعتز بدعم الشيخ صباح الأحمد للبنان، وقد سمعت من سموه كلاما مؤيدا ومحتضنا لمشكلة الفلسطينيين ومشكلة لبنان، كذلك قام رئيس مجلس النواب نبيه بري في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٨م، بزيارة مماثلة التقى فيها القادة والوزراء وأشاد بالدعم المتواصل لتعمير لبنان في أحلك الظروف ومساندته في عودة الحياة الطبيعية إليه.

وكان الدور التوفيقي على الدوام نهج السياسة الخارجية الكويتية في الشأن اللبناني وأزماته وحروبه المتواصلة منذ بدايات الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م إلى اليوم.

وفي عام ٢٠٠٩م كان للدبلوماسية الكويتية تحت قيادة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الدور الفعال في جمع القادة العرب على أرضها، والعمل على وحدة الصف، وخاصة بين السعودية وسورية ومصر، مما ترك أثرا إيجابيا بتثبيت مبادئ اتفاق الدوحة الذي أنهى الأزمة الدستورية اللبنانية التي أصابت الدولة بالشلل، وسمح بإجراء انتخابات رئاسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية في نوفمبر ٢٠٠٩م، وإجراء انتخابات نيابية (يونيو ٢٠٠٩م)، وامتدت العلاقات إلى الجوانب الأمنية والعسكرية، وشهدت زيارات متبادلة بين القيادات العليا في الجيشين (٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، كان من نتائجها المشاركة في دورة القيادة والأركان التي أقامتها كلية الأركان اللبنانية في بيروت عام ٢٠٠١م، وتبادل الخبرات والزيارات العسكرية.

وأثناء زيارة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح إلى لبنان في شهر يونيو ٢٠٠٨م أبلغ الرئيس ميشال سليمان بأن يكون المستشفى العسكري اللبناني من أولويات المساعدات الكويتية لإعادة ترميمه وإصلاحه.

وفي مجال التعاون الأمني المشترك بقيت قنوات الاتصال مفتوحة بين الدولتين فيما يتعلق بضبط المجرمين وتسليم المطلوبين ومكافحة الإرهاب.

الشيخ صباح السالم الصباح وزير الخارجية أثناء زيارته الرئيس اللبناني فؤاد شهاب

الشيخ عبدالله الجابر الصباح وزير التربية والتعليم ١٩٦٢ - ١٩٦٥م مع
بطريرك الطائفة المارونية مار بطرس بولس المعوشي

صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح مع فخامة الرئيس شارل حلو في الكويت

الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح أثناء زيارته لبنان عام ١٩٦٩م يستعرض حرس الشرف مع الرئيس شارل حلو في مطار بيروت

الأمير الشيخ صباح السالم خلال استقباله رئيس مجلس النواب اللبناني كامل الأسعد ٢٣ مارس ١٩٧٥م في الكويت

صورة تجمع رئيس مجلس الأمة خالد صالح الغنيم مع كامل الأسعد رئيس مجلس النواب اللبناني أثناء زيارته الكويت والوفد المرافق عام ١٩٧٥م، ويظهر فيها أحمد السعدون نائب الرئيس، والشيخ عبدالله الجابر الصباح، والسادة الأعضاء: محمد أحمد الرشيد، وجاسم عبدالعزيز القطامي، وهادي هايف الحويلة

رشيد كرامي في الكويت يحضر جلسة لمجلس الأمة في السبعينيات

سمو الأمير الشيخ صباح السالم يستقبل الرئيس سليمان فرنجية وتقي الدين الصلح رئيس الوزراء في قصره في عاليه

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد مستقبلا الرئيس صائب سلام عام ١٩٧٨م للتعزية بوفاة الأمير الشيخ صباح السالم الصباح

سمو الشيخ سعد العبدالله مستقبلاً بمكتبه رئيس الوزراء الأسبق الرئيس صائب سلام عام ١٩٧٨م

سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح مع رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري ١٩٩٧م

سمو الشيخ سعد العبدالله (ولي العهد) مع رفيق الحريري في مطار بيروت عام ١٩٩٦م

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري

رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أثناء إلقاء كلمة له بمبنى مجلس الأمة (١٩٩٧).

سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح مع رئيس وزراء لبنان د. سليم الحص

سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح مع قادة الزعماء والطوائف اللبنانية في قصر المؤتمرات بالكويت عام ١٩٨٩م، وبمشاركة الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية

رئيس اللجنة السداسية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح (وزير الخارجية) أثناء اجتماعه بالقيادات الروحية اللبنانية في الكويت عام ١٩٨٩م

وزير الخارجية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح وبجانبه رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني في لبنان وأمين عام عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي

العميد ريمون إده زعيم المعارضة اللبنانية

سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أثناء لقائه مع الرئيس ميشال سليمان ورئيس الوزراء سعد الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري في بيروت ٢٠١٠م

سمو الشيخ سعد مستقبلا الرئيسين الهراوي والحريري وبابلو الفرزلي

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري يقيم مأدبة غداء على شرف صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والوفد المرافق لسموه خلال زيارته لبنان عام ٢٠١٠م، ويبدو سعد الحريري ومشعل الأحمد الصباح

الأسيرة الشهيدة اللبنانية دعد عمر الحريري

صبحي خليل حيدر أسير لبناني إستشهد في العراق

المواطنون المشاركون في تشييع سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عام ٢٠٠٦م

لبناني يصرخ طالبا المساعدة لإنقاذ أحد المصابين في حادث اغتيال الشهيد رفيق الحريري في بيروت عام ٢٠٠٥م

السفارة اللبنانية تنكس العلم حدادا على اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥م

سقوط تمثال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في بغداد أبريل ٢٠٠٣م

أعضاء من الهلال الأحمر الكويتي خلال توزيع المساعدات في بعلبك اللبنانية

المباني المدمرة، وفي الإطار شكر للكويت من لبنان ٢٠٠٦م

المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية عبدالوهاب البدر يسلم الباقي المنجزة بمشاركة وزير المهجرين اللبناني أحمد حمود ومدير عام شركة «وعد» لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية في بيروت حسن جشي

# الفصل السادس
# جوانب من علاقات الشراكة والمساعدات

- أوجه الدعم في التنمية والعطاءات
- بين الاقتصاد والاستثمار وقفات الشقيق ومجالات الدعم
- المصالح المشتركة
- البعد الإنساني والخيري
- مشروع نهر الليطاني عنوان للتعاون

## أوجه الدعم في التنمية والعطاءات

بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية سلسلة من العلاقات والمواقف، قويت ركائزها مع تطور الأحداث، ونشأت بينهما شراكات؛ كان من بينها الشراكة القائمة على أسس ومبادئ تنموية وعطاءات أظهرت عمق تلك الصلات وقدمت المثال الحي للتفاعل المبني على الاحترام المتبادل ووقفة الشقيق عندما يتعرض لبنان إلى نكبة أو حرب، وقد كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، على الدوام، الذراع التنموية والوجه المشرق لدولة الكويت تجاه الدول المحتاجة.

قدم هذا الصندوق إلى لبنان ١٧ قرضا منذ عام ١٩٦٦م وحتى عام ٢٠١٥م، قيمتها الإجمالية نحو ٥٧٠ مليون دولار أميركي، تضمنت تنفيذ مشاريع في عدة قطاعات صحية وزراعية ونقل ومواصلات وإعادة إعمار ما هدمته الحروب الإسرائيلية.

أولى الصندوق الكويتي اهتماما كبيراً لدعم المشاريع الإنمائية والاجتماعية للنهوض باقتصاد لبنان وتحسين البنية التحتية الأساسية منه، من أهم تلك المشاريع توسعة مشروع صومعة حبوب مرفأ بيروت عام ١٩٦٨م، والذي يشتمل على إنشاء ٩٦ وحدة للتخزين، يشرف على إنجازه مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، ويهدف إلى زيادة حجم الشحنات باستخدام السفن الكبيرة، جاء بعد تمويل محطة كهرباء جونيه عام ١٩٩٦م.

هذا الدور كان محل تقدير من قبل عدد من الفعاليات السياسية والاقتصادية اللبنانية؛ فسمير جعجع رئيس القوات اللبنانية قال «إن الكويت لم تتأخر يوما عن مساعدة أي دولة منكوبة أو شعب تعرض لأزمة أو أي مؤسسة إنسانية دولية خيرية».

من جهته صرح وزير المالية اللبناني علي حسن خليل (١٨/ ١/ ٢٠١٥م)، أن كل الأراضي اللبنانية على اختلاف توزيعها الجغرافي والديني تشهد على عمل الصندوق الكويتي للتنمية الذي يعبر بصدق عن التزام الكويت بدعم استقرار لبنان ورخائه.

أما النائب ياسين جابر فقد صرح بمناسبة إعلان سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائدا للإنسانية من قبل أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون عام ٢٠١٤م، في احتفال أقيم في بلدة «كفر صير» بجنوب لبنان «نحن في الجنوب نسجل للكويت دعمها لأول مستشفى في النبطية، ثم المساهمة في بناء أول مستشفى حكومي شيد على مستوى عال في لبنان وهو مستشفى النبطية الحكومي».

ولعل مواقف رئيس مجلس النواب نبيه بري من الكويت من أكثر المواقف التي تعكس درجة حرارة العلاقة بين الشعبين والدولتين؛ ففي لقائه مع وفد صحفي كويتي (الأنباء ١٩/ ٧/ ٢٠١٢م) والمنحاز تاريخيا للكويت، شرح إحدى المحطات الهامة من وجهة نظره عند الهجوم الإسرائيلي على بلدة «الأنصارية»... في صباح تلك الليلة كان معالي وزير الصحة الكويتي في منزلي في المصيلح لافتتاح مستشفى قامت ببنائه الكويت في مدينة النبطية سنة ١٩٩٧م مقابل المدافع الإسرائيلية، وبالرغم من أن الإسرائيليين خسروا يومها ١٦ ضابطا وجنديا ذهبنا وكانت أصوات المدفعية تدوي والوزير موجود وزميله اللبناني، ودشنا المستشفى الأوحد الذي يدار بصورة مميزة جدا من قبل الدولة اللبنانية، حتى الطابق الذي يوجد فيه قسم الحريق تبرع به أحد الإخوان الكويتيين»... يقصد رجل الأعمال السيد ناصر محمد الساير.

فهذا البلد العربي الخليجي لم يتردد في مد يد العون للبنان من خلال دعم

الاستقرار النقدي عبر وديعة قدمها إبان العدوان الإسرائيلي في حرب يوليو ٢٠٠٦م تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار.

وبناء على أمر من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قرر مجلس الوزراء التبرع بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة الشعب اللبناني للمساهمة في رفع المعاناة عنه جراء ما تعرض له من اعتداءات وجرائم وحشية على أيدي القوات الإسرائيلية، ولإعادة إعمار ما دمره العدوان، وذلك في ٣٠ يوليو ٢٠٠٦م، كما تبرع للمنظمات الإنسانية في لبنان وفلسطين بمليوني دولار، وفي الثالث والعشرين من شهر يوليو للعام نفسه أعلن مجلس الوزراء التبرع بـ ٢٠ مليون دولار للشعبين اللبناني والفلسطيني، على أن تسلم لجنة الإغاثة الكويتية ١٥ مليون دولار، فيما يتسلم الهلال الأحمر الكويتي ٥ ملايين دولار.

وقد سبق أن وضعت لدى مصرف لبنان المركزي في فبراير ١٩٩٨م في عهد حكومة الرئيس رفيق الحريري وديعة بقيمة ١٠٠ مليون دولار بفائدة ٥٪ لمدة ثلاث سنوات ثم جرى تمديد استحقاقها لخمس مرات متتالية.

وقد بلغت المساعدات الكويتية للبنان منذ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠م نحو ٤١٥ مليون دولار، منها ١٢٧ مليون دولار على شكل هبات حتى عام ٢٠٠١م.

وكان التأييد والدعم الكويتي في المؤتمرات الدولية، لاسيما مؤتمري (باريس٢، وباريس٣)، لدعم إصلاحات الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال العقد الأخير من هذا القرن، واضحا وقويا.

وعقب الاعتداءات الإسرائيلية والغارات التي شنتها ضد لبنان ومنشآته الحيوية كمحطات الطاقة الكهربائية في شهر فبراير عام ٢٠٠٠م أمر سمو أمير

الدولة الشيخ جابر الأحمد الصباح بتقديم مساعدة مالية قدرها ١٥ مليون دولار لإصلاح بعض ما تم تدميره، على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تنفيذ هذه المهمة.

وبعد الحرب الإسرائيلية المدمرة صيف ٢٠٠٦م وقفت الكويت وقفة دولة شقيقة لمساندة الشعب اللبناني، وأعلنت عن تقديم منحة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار نفذت من خلال المكتب المؤقت الذي افتتحه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ٢٠٠٧م بإدارة الممثل المقيم في بيروت د. محمد صادقي للمساهمة في جهود الإعمار، وقسم إلى قسمين: الأول بقيمة ١٨٥ مليون دولار لتنفيذ ٥٥ مشروعا، والثاني بقيمة ١١٥مليون دولار يتم دفعه كتعويضات للمتضررين من الحرب.

وخلال تسع سنوات من تاريخ تقديم المنحة قام الصندوق الكويتي بإنجاز ٧٧ مشروعا تنمويا في مختلف المناطق اللبنانية، وأعلن المدير العام للصندوق السيد عبدالوهاب البدر انتهاء أعمال المكتب في شهر مارس ٢٠١٥م بعد استكمال مهمته التي افتتح من أجلها بعد المنحة ذات الرقم ٣٢، لافتا إلى أن الصندوق سيتابع مشاريعه المتبقية عن طريق إدارة الصندوق في الكويت كالمعتاد أسوة بباقي المشاريع التي ينفذها في مختلف الدول.

يذكر أن الصندوق الكويتي قدم منحة لدعم القطاع الصحي عام ١٩٦٣م تم خلالها إنشاء مستشفيات عدة في مواقع جغرافية مختلفة، هذه المنحة تم فتح مكتب لإدارتها وجرى إغلاقه عام ٢٠٠٢م، وهذه السياسة يتبعها الصندوق في لبنان أو في غيره لتنفيذ منح تقدمها دولة الكويت.

يحرص الصندوق على إقامة عملية موازية في الإنماء والتنمية الشاملة،

ومشاريع الصندوق تمتد على مختلف الأراضي اللبنانية، وهي تجربة على حد وصف السيد نواف الدبوس الذي أمضى أربع سنوات عمله في لبنان منذ ٢٠١٢م، مميزة جدا، كونه يمثل دولة الكويت والصندوق الكويتي للتنمية ما يجعل القلوب والأبواب والمشاريع تفتح له بكل محبة وشفافية».

وأضاف «جميع اللبنانيين والقادة السياسيين والحكومات التي عاصرها خلال المرحلة التي تواجد فيها «أجمعوا على أن الكويت والعلاقة معها ودورها في المساعدة الإنسانية وحبها للبنان بطريقة مختلفة».

## الذاكرة اللبنانية الكويتية وأوجه شبه

رجل الصندوق الكويتي في لبنان، كما يسمونه، السيد نواف الدبوس يرسم صورة رائعة عن انطباعاته ومشاهداته التي لمسها بنفسه وتحدث بها إلى الزميل وسام أبو حرفوش في جريدة «الراي» يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٥م، يقول فيها:

كلما تعمقت أكثر اكتشفت سراً أعمق، صراحةً، بحكم تواجدي في لبنان، نزلت مرة إلى عربصاليم والتقيت بشيخ كبير في السن من آل فرحات قال لي ما صلة القربى التي تربطك بفلان من الناس، وأخبرني أنه كان في الأربعينيات من القرن الماضي في الكويت.

وحين ذهبت إلى دوما شمال لبنان التقيت شخصا قال لي إنه في الخمسينيات كان في الكويت، حيث عمل وشارك في ورش بناء، وفي زعرتا عند ذهابي من أجل تقديم مساعدة لملعب رياضي وجدت شخصا من آل سركيس يقول لي إنه ساهم في بناء مسجد في الكويت. وهؤلاء رجال كبار في السن.

والتقيت مع رئيس اتحاد بلديات البترول مؤسس أول شركة تأمين في الكويت، واجتمعت بحكم عملي مع ناس كثر في هذا الإطار، وبينهم شخص من

آل عبدالصمد في الضنية وآخرون من عكار، هؤلاء أشخاص كبار في السن وكان لهم دور في الكويت.

في إحدى المرات التقيت برئيس بلدية زغرتا وإهدن - رحمه الله - توفيق معوض، وقلت له إنني عرفت من خلال دردشة مع آل الدويهي أن الشيخ صباح السالم الصباح - رحمه الله - كان له تواصل مع الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية، وقام بزيارة لزغرتا في السبعينيات، وبحكم عملي عرفت أنه في زيارة الشيخ صباح السالم - رحمه الله - ذهب مع سليمان فرنجية إلى «سيدة الحصن» التي كانت كنيسة صغيرة، حيث سأل صاحب السمو «لم لا توجد طريق إلى هذه الكنيسة؟»، وبعدها نفذت الطريق - من سيدي صاحب السمو الشيخ صباح السالم - إلى هذه الكنيسة التي صار يقصدها الناس وتقام فيها أعراس ومناسبات عدة.

وفي جمعية رعاية اليتيم في صيدا علمت عند زيارتها أن مؤسسها في الستينيات شخص كويتي، ولا أحد يعلم ذلك، فعرفت بحكم عملي أن الحاج عبدالله العثمان - رحمه الله - هو من أسسها، فزرناهم وساهمنا معهم، علما بأن الناس القيمين عليها من أروع ما يمكن، ووفقهم الله.

وفي إحدى المرات ذهبت إلى شتورة ورأيت قصر الشيخ عبدالله السالم - رحمه الله - الذي يطل على البقاع، وقد تم بناؤه في الستينيات، ولم يكن من حوله أي بناء، وكان الشيخ عبدالله السالم أول من أدرك روعة هذه المناطق، والأمر نفسه ينطبق على الشيخ صباح السالم الذي يملك قصرا ما شاء الله في عاليه، وسيدي صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد حريص جدا على مصلحة لبنان، ونحن نعمل بحسب توجيهاته وسياسته التي تقوم على المساواة بين الأطراف اللبنانيين، وهو عراب إخراج لبنان من الحرب الأهلية، وقد قام بجهد شخصي، ويدافع

من سموه ووطنيته وإيمانه بالعروبة وحبه للبنان، بهدف جمع الأطراف اللبنانيين المتحاربين وإعادة لبنان إلى الطريق السليم، ولسموه قصر في صوفر يعتز بزيارته عندما يأتي إلى لبنان، وسيدي صاحب السمو زار لبنان في عهد فخامة الرئيس ميشال سليمان، وقدم منحة خاصة لإنشاء متحف يبرز الحضارات التي تعاقبت على لبنان والآثار الجميلة الموجودة في هذا البلد الرائع، واستمرارية حرص سيدي صاحب السمو على لبنان تعطينا الدافع نحن ككويتيين أن نخدم هذا البلد بحكم سياسات قياداتنا، وعلى رأسهم سيدي صاحب السمو الذي هو المتبع في كل عمل فيه خير للبنان، وهو الداعم لنا بأن نستمر في هذا الأمر. وثقوا تماما يا إخوتنا اللبنانيين بأننا معكم لآخر يوم إن شاء الله».

«انتهى نص المقال»

وجه آخر من وجوه رجالات الصندوق الكويتي للتنمية هو د. محمد صادقي الذي تناولنا سيرته في جريدة «القبس» بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩م تحت عنوان:

## صادقي «سفير التنمية» في لبنان

لم يكن محمد صادقي وجها عاديا في الأحداث، بل إضافة جديدة حملت اسم الكويت والصندوق الكويتي في لبنان، بحيث أعطى لدوره وموقعه مساحة من التميز بما يمثله على صعيد التنمية، واستحق لقب «سفير التنمية»؛ فهذا الرجل أعطى وعمل طوال السنوات الأربع الأخيرة بصورة تنم عن مسؤولية وصدق.

صادقي رجل عملي واقعي، ينزل على الأرض، يتابع المشاريع، وبشفافية مفرطة يحاول «بدبلوماسيته» جمع النقيضين وتقريب وجهات النظر من قبل القوى والجماعات اللبنانية التي يتعامل معها، وفي كل مشروع يتصرف بضمير كأنه المعني به شخصيا، وهذا أحد مسببات نجاحه.

في حزمة المشاريع التي ينفذها الصندوق الكويتي للتنمية في الجمهورية اللبنانية، ويشرف عليها كممثل مقيم في بيروت، تراه يتعاطى معها بشغف ويتحدث عنها بجرأة وحماس، كما لو كانت تخصه أو تخص أي مسؤول لبناني معني بها مباشرة، يقلب صفحاتها، يحفظ تفاصيلها، والمعلومات الخاصة بها، يفتح قلبه للزائر بحيث يعمل على أن يعيش معه بالمشروع مظهرا كل جوانبه الاجتماعية والتنموية والاقتصادية.

أذرع الصندوق الكويتي للتنمية تتوزع في مختلف دول العالم، وصولا إلى الصين وفيتنام، ما عدا عاصمتين توجد له فيهما مكاتب هما المنامة وبيروت من منطلق الخصوصية والاهتمام والمحبة، التي تجمع الكويت بتلك الدولتين، والعلاقة بين الصندوق ولبنان تمتد إلى عام ١٩٦٦م عندما أبرم الطرفان أول اتفاقية قرض لتمويل محطة كهرباء في جونيه، وتعززت بعد عدوان إسرائيل عام ٢٠٠٦م، وانطلاق ورشة الإعمار ليكون صادقي أحد الشهود والبناة في تلك المرحلة.

في أحاديثه الصحفية أطل خلالها على الرأي العام مع قرب تنفيذ ٥٠ مشروعا في مجال البنى التحتية وجولة مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر للتوقيع على عدد من الاتفاقيات لوضع حجر الأساس لمشاريع إنمائية في إطار منحة دولة الكويت البالغة ٣٠٠ مليون دولار كانت رؤيته للدور الذي يقوم به تتم عبر ثلاثة محاور أشبه بالإستراتيجية التي رسمت لعمل الصندوق، وهي التوازن الجغرافي، أي شمول المشاريع كل المناطق اللبنانية في معظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، والتوازن الزمني الذي حدد له فترة انتهاء لغاية ٢٠١٢م.

وحدها تقريبا الكويت التي تنطلق بتقديم مساعداتها المالية والاقتصادية

للخارج من منطلق تنموي، فلا أهداف سياسية تقف وراءها، فقد كانت على الدوام تؤمن بأن ما تقدمه للدول المحتاجة والشعوب الصديقة لا تضعه ضمن أجندة سياسة كما يفعل الآخرون، يعطون بيد ليأخذوا باليد الأخرى، فالغاية الوحيدة التي تحكم طبيعة المساعدات هي المشاركة في إعمار لبنان والمساهمة في تنميته، وهو ما أوضحه السيد محمد صادقي ويعمل به في صورة لا تحتمل اللبس أو التأويل.

أهمية الصندوق الكويتي أنه يتبع سياسة تنفيذ المشاريع مباشرة دون مشاركة من أحد وعلى الأرض، والسيد محمد صادقي أحد الذين ترجموا هذه السياسة إلى واقع، فاختيار الاستشاريين وتوقيع العقود وإجراء المناقصات عمل يختص هو به، وهذا ما أعطى لعمل الصندوق ثقة وأكسبه مصداقية في خلق شبكة أمان توقف الهدر وتبطل العمولات والرشاوى في تنفيذ مثل تلك المشاريع.

يتولى مكتباً يدير منحة تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار قدمتها الحكومة الكويتية إثر حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦م، وقروضا مباشرة من الصندوق الكويتي بلغت ١٦ قرضا و٦ معونات فنية تساوي ٦٠٠ مليون دولار، وهي أعمال تأتي في إطار علاقات سبقتها مشاريع إنمائية وحيوية تمتد إلى عام ١٩٦٦م ومشاركة في إعادة الإعمار من عام ١٩٩٦م إلى عام ٢٠٠٠م لتصبح مع مرور الوقت حصيلة من الخبرات والتجارب في ميدان العمل التنموي والإغاثي.

مع نهاية عام ٢٠١٢م يكون السيد محمد صادقي قد أنجز مهمة تنفيذ المشاريع المقررة في عموم محافظات الجمهورية اللبنانية إذا ما سارت الأمور بالشكل المتفق عليه، وسيكون من «أسعد الناس» الذين يعملون في مجال التنمية، كما قال للزميلة سوسن بوكروم؛ فالتوافق بين الدولة والشعب الكويتي على دعم لبنان يزيده إصرارا ومحبة على إكمال المهمة بالشكل المرضي والمطمئن.

إدارة مكتب لبنان وتمثيل الصندوق في بيروت كان ضمن رحلة عمل توزعت بين الكويت كمقر، وبين العديد من الدول التي ذهب إليها مشرفا وممثلا للجانب الكويتي مع سورية عام ٢٠٠١م، ومستشار هندسي في إدارة العمليات.

أجمع من عمل معه أو رافقه على أنه رجل أمين يعطي كل ما يستطيع للعمل الذي يؤديه ويركز طاقته في المشروع الذي يتولى مسؤوليته ولديه القدرة على إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها، فالعمل الميداني أغنى شخصيته بمعالجة عقلانية.

عندما تولى إدارة العمليات بالصندوق أظهر قدرا كبيرا من التعاون والإنجاز، ثم أسندت إليه مهمة إدارة التدريب وهي الإدارة التي تعد المهندسين والمعماريين، ولديها برنامج فني معقد تصل مدته إلى نحو سنة تقريبا، أبدى فيه مهارة غير عادية جعلته من الأسماء القيادية في الصندوق.

وهو مدمن عمل، «أعطى عمره حق الشغل» عبارة تسمعها من أصدقائه، فهو من الصنف الذي يتمتع برؤية مستقبلية وبعقلية ذات أبعاد مختلفة وتفكيره يذهب للإحاطة بالمشروع من كل جوانبه، وعيناه دائما على المستقبل وإلى الأمام، وليس من طبعه أن يستقر طويلا على شيء ثابت ومحدد، بل تنازعه فكرة التطوير والتغيير والتجديد.

قبل أن ينتقل من معهد الكويت للأبحاث العلمية إلى الصندوق الكويتي كان قارئا للكتب العلمية والسياسية، ولا يزال، لكنه مغرم بكتب التاريخ، فأجمل الهدايا ممن خصه بكتاب تاريخي يسعد به ويغنيه، وفي هذا لديه ملكة كتابة الشعر الذي يخطه دون أن ترى قصائده النور أو سبيلا للنشر، شخصيته وثقافته من النوع الذي تغلب عليه طريقة حل الأمور والنظر إليها بالشكل المنطقي والعملي.

إنسان قبل أن يكون مديرا، لا يشعرك بحواجز بينك وبينه، عنده مصلحة

العمل فوق كل شيء، صحته ووقته، يتعامل مع الآخرين ومن معه كأصدقاء، خريج جامعة كولورادو الأميركية، نشط دبلوماسيا في أثناء الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وقام بمهمات تتصل بشرح قضية بلاده مع البرلمان الأوروبي في بروكسل.

أما الشخصية القيادية الثانية التي عملت بإدارة مكتب الصندوق الكويتي في لبنان فكانت ممثلة بالسيد نواف الدبوس الذي عرضنا سيرته ونشاطه في «القبس» بتاريخ ٤/ ١/ ٢٠١٢م وبعنوان:

## أجندة الدبوس ... إعمار وفلوس

نواف الدبوس أهميته أنه أدار مشاريع الصندوق الكويتي بكفاءة خلال توليه المسؤولية، فمن أصل ٥٥ مشروعا يتولاها منذ عام ٢٠٠٧م، تاريخ تقديم منحة دولة الكويت إلى لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦م، تم إنجاز ٣٥ مشروعا، والباقي قيد التنفيذ، وهذا يعني أن أمامه ثلاث سنوات على الأقل ليبقى مقيما في بيروت.

الدبوس بحث مشروع متحف بيروت، والدبوس يعزز الخدمات في مناطق الاصطياف، والدبوس يبحث مع بري مشاريع الصندوق، والدبوس يتفقد المشاريع في الضاحية، وميقاتي استقبل ممثل الصندوق... وهكذا تطالعك أخبار ونشاطات هذا الرجل الذي أقام شبكة من العلاقات المتوازية مع ممثلي الطوائف والأحزاب والمناطق بشيء من الحكمة والتعقل، بحيث نأى بنفسه وبالصندوق عن الدخول في أي محاور أو اتجاهات سياسية، وبقي محافظا على الوجه التنموي والإنساني ومساعدة الشقيق للدور الذي يضطلع به.

يدخل المكتب بهدوء، يتفقد العاملين واحدا تلو الآخر، يناديهم بأسمائهم، يسأل عن أحوالهم، يطلب متابعة تقرير معين، يستفسر ماذا فعلتم بالمشروع

الفلاني إلى أن يجلس وراء مكتبه ليتناول «المتة»، وهو شراب أعشاب طبيعي انتقل إليه بعد زيارة وليد بك جنبلاط في المختارة وأعجب بالطريقة التي يتناولونها أهالي الجبل، فقد أتقن المزاج اللبناني بكل تقلباته وأوجهه، لاسيما أن عائلة الدبوس من الأسر الكويتية التي لها علاقة ممتدة مع لبنان، خاصة في حمانا.

وهو ثالث شخصية كويتية تتولى إدارة مكتب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في لبنان منذ افتتاحه عام ١٩٩٤م للإشراف على تنفيذ وإدارة المنحة المقدمة للقطاع الصحي بقيمة ٢٥ مليون دولار، السيد بسام العثمان، ثم الدكتور محمد صادقي، وإن كانت علاقة الصندوق بلبنان تعود إلى عام ١٩٦٦م عندما تم منح أول قرض كويتي بغرض تحسين محطة كهرباء جونية بقيمة ٥,٦٥٢ مليون دولار أميركي، وتواصلت منذ ذلك التاريخ لتواكب ما تعرض له لبنان من اعتداءات وحروب وتدمير بتقديم المساعدة له وإعادة إعماره.

حظي لبنان بمكانة خاصة من قبل دولة الكويت، فهو البلد الثاني بعد البحرين الذي يفتتح فيه مكتب خاص مقيم، في حين أن بقية المشاريع المقدمة والمنتشرة في مئة وأربع دول حول العالم تتم من قبل فرق ومجموعات يتم إرسالها للمتابعة، أما مكتب البحرين فقد حل مكان هيئة الجنوب والخليج العربي الذي توقفت نشاطاته في الثمانينيات، وكلف الصندوق بإدارة المكتب، فما يجمع الكويت بالبحرين يجمع الكويت بلبنان، علاقات متميزة عميقة الجذور ذات أبعاد إنسانية وشعبية، من هنا إطلالة نواف الدبوس على النافذة اللبنانية تأخذ مساحة من التفاهم والمعرفة بالروابط التي يلتقي فيها البلدان والشعبان.

لا يغيب عن باله في أي وقفة أو مبادرة يقدم عليها، وضع الكويت أولا، فهي بالنسبة إليه أمانة ومسؤولية وصدق مع النفس، و«لبنان من معزة الكويت» كما

تظهر في نشاطاته وتحركاته، فجدول أعماله مفتوح طوال النهار وممتد على خريطة لبنان بمحافظاته الخمس.

وهو ابن الصندوق الكويتي بجدارة؛ فبعد عمله بوزارة الكهرباء عام ١٩٩٥م انتقل إلى الصندوق، وكانت له جولات ومهمات تعدت الـ ١٥ دولة، بهدف دراسة وتقييم المشاريع التي يمولها ويشرف عليها الصندوق، ليستقر في لبنان وتوكل إليه مهمة جديدة أعطته المزيد من الخبرات في الميدان، وعلى أرضية خدمة الكويت والصندوق تجاه بلد عزيز تحت عناوين؛ «دفع العجلة الاقتصادية»، ومساعدة «إخواني اللبنانيين»، ورفع مستوى المعيشة، وهو ما يتطلب التوازن مع مختلف مكونات المجتمع وتنفيذ المشاريع بحسب لوائح الصندوق.

وهو لا يخطئ بمعرفة أي الأبواب عليه أن يدخل منها؛ فشرعيته واضحة، ولا يحتاج إلى نقاش، فتعامله من خلال مجلس الإنماء والإعمار بموجب اتفاقيات موقعة، يتم احترام السيادة والحكومة اللبنانية فيها، بحيث تتم مناقشة المشاريع والإعلان عنها بكل شفافية، ومن دون أي لبس أو تغرير، على الرغم مما قيل عن رغبة أحد الوزراء اللبنانيين في حصوله على تمويل نقدي مباشر لوزارته، وهو ما يتعارض مع سياسة ولوائح وعمل الصندوق.

وقد أعطى صورة إيجابية وصادقة عن وجه الكويت الأخوي من خلال تمثيله للصندوق؛ فهو من النوع الذي يشارك الناس أفراحهم وأحزانهم، يتعشى مع شربل ابن رئيس الجمهورية، ويتغدى مع رمزي وزوجته إيمان؛ ابنة مهندس مشروع الليطاني إبراهيم عبدالعال، وزياراته لكل المناطق؛ اليوم في الجنوب، وغدا في عكار، وبعد غد في الجبل، أصبح واحدا من أبناء لبنان، ترك انطباعا مريحا وعفويا عند معظم الفئات الاجتماعية، وإن كان بعيدا عن أضواء الاحتفالات والمهرجانات، لكنه اجتماعي وإنساني، وأياديه بيضاء، وسمعته كذلك.

أمسك رئيس الحكومة اللبنانية بيد عبدالوهاب البدر مدير عام الصندوق، عندما التقيا أخيرا في بيروت في أثناء تدشين بعض المشاريع، قائلا له «يا سيد عبدالوهاب، بدك تخليه عنا وما تأخذوه» وهي عبارة ترددت على مسامعه عند زيارته رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، مما يعكس محبة المسؤولين اللبنانيين لعمله وثقتهم به.

وقد أزال مشاكل ومعوقات كانت تعترض تنفيذ المشاريع المقررة، وأنجز خلال سنة ونصف السنة أعمالا مجمدة، جاء هو ووضعها على سكة التنفيذ، وعندما تسمعه يتحدث عن مشروع مياه نهر الليطاني، الذي سيغذي ٨٠ بلدة جنوبية بالمياه، تجده يشعر بالغبطة، لما لمسه من تقدير وعرفان، خاصة للمغفور له سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، ولسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، والدور الذي سجلته الكويت في هذا القطاع الحيوي، كذلك من سد القيسماني الذي بقي لفترة معطلا ويغذي ٣٣ بلدة، وإيصال مياه الشرب إلى راشيا والبقاع، وتعزيز الخدمات العامة في مناطق الاصطياف وإقامة ١٤ مبنى للمدارس الرسمية في عموم الأراضي اللبنانية.

كان همه الصندوق، وعلى مدار الساعة، كيف يزيل العقبات التي تقف بوجه المشاريع التي يتولى الإشراف عليها، وتحتاج إلى متابعات ميدانية، ومن البيت إلى المكتب، فالوقت الذي يمضيه هناك لإدارة المنحة، ولسان حاله يقول «نحن نؤدي واجبنا، وليس من باب المنة»، بل هناك جوانب إنسانية مشرقة في هذه العلاقة، نحرص على تجذيرها والتواصل معها.

الصندوق لا يحمل رغبات سياسية، بل عنده ما هو أثمن وأبقى من ذلك، مساعدة اللبنانيين بدعم العملية الاقتصادية والتنموية والوقوف معهم، بإعادة إعمار بلدهم، فهذه «خدمة لبلدي الكويت» وللجهة التي أنوب عنها، وأحمل اسمها، وهي الصندوق الكويتي، فهذا الصرح مدار اعتزاز لنا ولدورنا، ليس فقط في لبنان بل في العالم.

## وفيما يلي قائمة بالمنح والقروض والمعونات الفنية والخاصة من بداياتها حتى عام ٢٠١٠م

## منحة حكومة دولة الكويت والمشاريع المنفذة مع مجلس الإنماء والإعمار

| رقم | اسم المشروع | المبلغ المخصص بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|
| 1 | آبار مياه الشرب في البقاع الغربي | 37.000.000 |
| 2 | استكمال طريق رياق – بعلبك | 20.000.000 |
| 3 | تحويرة الطريق العام في بلدة البيرة (الشوف) | 750.000 |
| 4 | إعادة تأهيل المراكز الصحية والمستشفيات في مختلف مناطق لبنان | 4.500.000 |
| 5 | آبار المياه في البقاع والجنوب | 3.900.000 |
| 6 | إنشاء المركز اللبناني للدعم النفسي / بيروت | 2.500.000 |
| 7 | المياه والصرف الصحي في قرى الشحار وجوارها | 2.000.000 |
| 8 | مشروع إنمائي في البقاع الغربي/ مركز توضيب وتبريد | 2.000.000 |
| 9 | إنشاء خط إمداد رئيسي ومحطة لتكرير مياه الأمطار في قرنايل | 100.000 |
| 10 | تحسين التيار الكهربائي في عكار | 6.000.000 |
| 11 | إعادة تأهيل شارع سوريا وطريق المهاجرين في باب التبانة – طرابلس | 3.000.000 |
| 12 | إنشاء مركز صحي في بلدة رحبا | 1.000.000 |
| 13 | إنشاء مركز توضيب وتبريد المنتوجات الزراعية في عكار | 2.500.000 |
| 14 | تمديد شبكات مياه الشرب في البداوي | 4.000.000 |
| 15 | إنشاء مركز إنمائي اقتصادي اجتماعي في القرى المحاذية لنهر البارد | 2.500.000 |
| 16 | إنشاء مركز طوارئ في شمال لبنان | 2.000.000 |
| 17 | تمديد شبكات الصرف الصحي في القرى الواقعة شمال غرب طرابلس | 6.000.000 |
| 18 | إنشاء مدارس في الضاحية الجنوبية | 15.000.000 |
| 19 | تنفيذ أعمال الطرق الرئيسية في الضاحية الجنوبية | 7.500.000 |

| | | |
|---|---|---|
| 20 | تصريف مياه الصرف الصحي في مياه الأوزاعي في الضاحية الجنوبية | 100,000 |
| 21 | إنشاء مركزين اجتماعيين في المريجة وبرج البراجنة في الضاحية الجنوبية | 4,200,000 |
| 22 | إنشاء مركز للطوارئ لاتحاد بلديات الضاحية الجنوبية | 3,500,000 |
| 23 | إنارة الشوارع في الضاحية الجنوبية | 1,500,000 |
| 24 | إنشاء قاعة متعددة الأغراض في منطقة الغبيري في الضاحية الجنوبية | 4,000,000 |
| 25 | الطريق الدائري في منطقة صور الحدودية وطريق حبال البطم - الشعيتة في قضاء صور | 3,700,000 |
| 26 | مياه الشرب والصرف الصحي في قضاء صور | 2,600,000 |
| 27 | إنشاء مركز إنمائي واقتصادي واجتماعي في قضاء صور | 3,000,000 |
| 28 | طرقات رئيسية في قضاء بنت جبيل | 1,900,000 |
| 29 | مياه الشرب والصرف الصحي في قضاء بنت جبيل | 2,200,000 |
| 30 | الصرف الصحي في قضاء بنت جبيل (تبنين - جميجمة - برعشيت - شقراء) | 14,000,000 |
| 31 | مركز طوارئ لاتحاد بلديات بنت جبيل | 2,350,000 |
| 32 | إنشاء طرق رئيسية وتوابعها في مجموعة البطية | 3,850,000 |
| 33 | المياه والصرف الصحي في مجموعة البطية | 2,000,000 |
| 34 | إعادة تأهيل قلعة شقيف في قضاء البطية | 2,000,000 |
| 35 | إنشاء مركز إنمائي واقتصادي واجتماعي في قضاء بنت جبيل | 3,000,000 |
| 36 | تأهيل وتجهيز مدرسة القماطين الرسمية في قضاء الضنية | 150,000 |
| 37 | إنشاء متحف في مدينة صيدا القديمة | 4,000,000 |
| 38 | مياه الشرب وجدران حماية في قضاء بشري | 1,750,000 |
| 39 | تأهيل وتجهيز مدرسة القماطين الرسمية في قضاء الضنية | 150,000 |
| 40 | إنشاء متحف في مدينة صيدا القديمة جنوب لبنان | 4,000,000 |
| 41 | مشروع مياه الشرب وجدران حماية في قضاء بشري | 1,750,000 |
| 42 | مشروع وتعزيز الخدمات العامة في مناطق الاصطياف | 5,000,000 |

## منحة حكومة دولة الكويت والمشاريع المنفذة مع الهيئة العليا للإغاثة

| رقم | اسم المشروع | المبلغ المخصص بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|
| 1 | ترميم مبنى مدرسة ماريو حنا المعمدان عين الزيحانة - قضاء كسروان | 200.000 |
| 2 | إعادة تأهيل وترميم متحف شهداء بلدة قانا وتجهيز مكتبة جوزيف مغيزل في تبنين جنوب لبنان | 100.000 |
| 3 | إنشاء قرن للمعجنات وتأهيل مبنى المركز الترفيهي والتربوي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في بيروت | 100.000 |
| 4 | توريد وتركيب ثلاث مولدات كهربائية لبئري كيفيقان ويحمدرفل في قضاء البترون ومولد لبئر ضمن بلدية الكفير في قضاء حاصبيا | 100.000 |
| 5 | تأهيل وتوسعة مركز يعلبك للرعاية والتنمية | 1.000.000 |
| 6 | إنشاء مركز صور للرعاية والتنمية | 1.000.000 |
| 7 | مبرة الإمام علي للأيتام / ملجأ ومدرسة للأيتام في معروب - الجنوب | 1.000.000 |
| 8 | إنشاء شبكات ري رئيسية في بلدتي حدشيت وحصرون - قضاء بشري | 300.000 |
| 9 | المنهج الدراسي الموازي لمدارس بيروت | 160.000 |
| 10 | توسعة وتجهيز مركز الاستشفاء الداخلي للجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين الصرفند - الجنوب | 1.000.000 |
| 11 | إعادة تأهيل مدرسة سان جورج سكول في راشيا - البقاع الغربي | 50.000 |
| 12 | إنشاء مشغل للمرأة التي لا معيل لها في القماحية الجنوبية | 50.000 |
| 13 | إنشاء مرافق رياضية في نادي عمشيت | 700.000 |
| 14 | تجهيز الهيئة العليا لإغاثة بنظام أرشفة آلي | 40.000 |
| 15 | إنشاء مرافق المسكن الداخلي لجمعية رعاية اليتيم في صيدا | 500.000 |

## القروض المقدمة من الصندوق حتى ٣٠ أبريل ٢٠١٠م

| رقم | اسم المشروع | تاريخ توقيع الاتفاقية | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | محطة كهرباء جونيه | ١٩٦٦/٠٧/٠٤ | 5.652.352 |
| 2 | صوامع الحبوب في مرفأ بيروت | ١٩٦٨/٠٨/٠٧ | 2.730.169 |
| 3 | تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقادبشا | ١٩٩١/١١/٢٩ | 35.020.000 |
| 4 | تحديث الشبكات الهاتفية المحلية | ١٩٩٢/١٢/١٢ | 43.762.804 |
| 5 | مياه الشرب في بيروت الكبرى | ١٩٩٣/٠٦/٢٤ | 16.951.687 |
| 6 | تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان (ج/١ إضافي) | ١٩٩٥/٠/٠١ | 23.800.000 |
| 7 | تطوير مطار بيروت الدولي | ١٩٩٥/٠٦/٣٠ | 51.000.000 |
| 8 | مياه الشرب في بيروت الكبرى (المرحلة الأولى) | ١٩٩٧/٠٦/٣٠ | 34.000.000 |
| 9 | مداخل بيروت الجنوبية طريق الأوزاعي وطريق خلدة - الكوكودي | ١٩٩٨/١٠/١٩ | 22.076.087 |
| 10 | مدخل مدينة بيروت الساحلي الشمالي (طريق ضبية - انطلياس) | ١٩٩٩/١٠/١٥ | 17.000.000 |
| 11 | مدخل بيروت الشرقي - الحدود السورية (طريق الحازمية - صوفر) | ٢٠٠٠/٠٦/٢٩ | 36.890.000 |
| 12 | توفير مياه الشرب في المتن وجرود عالية وإستكمال مشاريع أخرى | ٢٠٠١/٠٦/٠٩ | 34.000.000 |
| 13 | نقل مياه الليطاني الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب | ٢٠٠٢/٠١/١٥ | 68.000.000 |
| 14 | الأبنية التعليمية في بيروت | ٢٠٠٢/١١/١٤ | 52.360.000 |
| 15 | توفير مياه الشرب في المتن وجرود عالية (قرض إضافي) | ٢٠٠٦/٠٤/٠٤ | 17.000.000 |
| 16 | الأبنية التعليمية في بيروت (قرض إضافي) | ٢٠٠٧/٠٥/٠٢ | 23.500.000 |
| 17 | مدخل بيروت الشرقي - الحدود السورية (طريق الحازمية - صوفر) مرحلة ١ | ٢٠٠٨/١١/٠٧ | 71.400.000 |
| 18 | إنشاء سد القسيان لمياه الشرب | ٢٠١٠/٠٣/٢٩ | 18.700.000 |
| | المجموع | | 566.743.099 |

## المنح والمعونات الفنية حتى ٣٠ أبريل ٢٠١٠م

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | التكاليف الإدارية لوضع برامج رفع مستوى التنمية الزراعية | 25/01/1992 | 339.954 |
| 2 | تغطية تكاليف برنامج تدريب الكوادر الحكومية | 16/06/1992 | 340.000 |
| 3 | برنامج دعم إعمار المنشآت الصحية | 20/03/1996 | 7.000.000 |
| 4 | تغطية تكاليف برنامج تدريب الكوادر الحكومية (المرحلة ٣) | 12/09/1999 | 340.000 |
| 5 | برنامج دعم إعمار المنشآت الصحية | 06/12/1999 | 500.000 |
| 6 | تمويل برنامج تدريب الكوادر الحكومية (المرحلة الرابعة) | 10/03/2002 | 332.909 |
| 7 | إعداد دراسات الجدوى لمشروع تحسين مطار رفيق الحريري الدولي | 14/11/2007 | 2.380.000 |
| | المجموع | | 11.232.863 |

## منح حكومة دولة الكويت حتى ٣٠ أبريل ٢٠١٠م

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | دعم إعمار المنشآت الصحية | 01/03/1994 | 29.697.052 |
| 2 | مؤسسة الدكتور نسيب البربير الطبية | 19/06/1999 | 3.000.000 |
| 3 | دعم المشاريع الخيرية لقوة المساعدات الإنسانية في الجنوب | 03/01/2000 | 50.000 |
| 4 | إصلاح المنشآت الكهربائية المتضررة من الغارات الإسرائيلية | 08/03/2000 | 16.395.782 |
| 5 | إعادة إعمار الجنوب اللبناني بعد الانسحاب الإسرائيلي | 29/06/2000 | 20.933.232 |
| 6 | تمويل برنامج إعادة إعمار لبنان | 17/10/2006 | 300.000.000 |
| 7 | بناء متحف بيروت التاريخي | 02/03/2009 | 30.000.000 |
| | المجموع | | 400.076.066 |

## منح خاصة

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | تمويل تكاليف مشروع توسعة مستشفى النبطية الحكومي | 09/09/2006 | 5.535.734 |
| | المجموع | | 5.535.734 |

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | تمويل مشروع طريق (الكرك – رياق) شرق لبنان في منطقة البقاع | 2015 | 23 مليون دولار تقريبا |
| 2 | مشروع الصرف الصحي لمنطقة الصرفند (جنوب لبنان) | 2015 | |
| 3 | إنشاء متحف بيروت التاريخي | 2015 | 30 مليون |
| 4 | إنشاء محطة مياه بلدة القلعة في جبل لبنان | 2014 | 600 ألف |
| 5 | إنشاء مركز تبريد وتوضيب وتخزين وتصدير وتدريب وإرشاد زراعي في بلدة كفريا شمال لبنان | 2012 | 3 ملايين |
| 6 | تمويل مشروع طريق «الحازمية- صوفر | 2012 | 146 مليون |

## منحة ٢٠٠٦م

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | مركز للطوارئ، ضاحية بيروت الجنوبية | 2015 | 4.5 مليون |
| 2 | تأهيل قلعة الشقيف التاريخية (النبطية – جنوب لبنان) | 2015 | 2 مليون |
| 3 | تأهيل مياه الشرب في منطقة البقاع الغربي وراشيا | 2015 | 37 مليون |

منحة ٢٠١٥م

| رقم | اسم المشروع | تاريخ الموافقة | القيمة (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| 1 | تمويل برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين (قرض) | 2015 | 27 مليون |
| 2 | إنشاء وتجهيز مستشفى طرابلس | 2015 | 16 مليون |

## التبادل التجاري بين الاقتصاد والاستثمار، وقفات الشقيق ومجالات الدعم:

الرغبة في تعزيز الروابط الأخوية القائمة بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية ترجمتها القيادة السياسية الكويتية بالوقوف مع هذا البلد العربي وشد أزره في الأزمات والمحن السياسية التي مرت عليه، وعبرت عنها من خلال تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والمالية، فكانت مثالاً صادقاً للعلاقات الثابتة والمستمرة والقائمة على إسهام الكويت في تطوير اقتصادات لبنان والنهوض به لتنفيذ برامجه التنموية التي يحتاجها، ومد يد العون لشعبه الذي تعرض لأحداث أليمة عصفت به منذ السبعينيات.

ولم تتوان الكويت عن المساندة وبكل قوة في كل مرة كانت تعصف بلبنان أي أزمة سياسية أو أمنية أو اقتصادية، حتى في حالات السلم الأهلي والاستقرار السياسي.

ففي إطار التعاون المشترك، وعلى صعيد «العلاقات البلدية»، كانت باكورة الترجمة لهذا التعاون منذ بداية الستينيات من خلال الحصول على قرض ميسر من حكومة الكويت إلى بلدية بيروت بقيمة خمسة ملايين ليرة لبنانية لإطلاق ورشة لتوسيع الطرق الرئيسية في العاصمة ومداخلها.

وإسهاما من الكويت في تقوية تلك الروابط قدمت بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥م قرضاً بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي في سبيل تنفيذ مشاريع تنموية، وقعها حينذاك سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بصفته وزير المالية والصناعة والتجارة، وعن الحكومة اللبنانية سفيرها في الكويت السيد علي بزي.

وعند تعرض لبنان لاعتداء مسلح من قبل إسرائيل عام ١٩٧٢م، خصصت الكويت مبلغ مليون ونصف مليون دينار لإعانة المناطق المتضررة من العدوان على كل من «لبنان وسوريا» والفدائيين الفلسطينيين» (هكذا كانت الصياغة) وذلك في الثاني والعشرين من شهر مارس لسنة ١٩٧٢م.

وفي عهد سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح ألحقت الأحداث الأليمة التي وقعت عام ١٩٧٥م أضرارا بالغة بالشعب اللبناني، ولم تكن الدولة اللبنانية التي أنهكتها الحرب قادرة على الوفاء بالتزاماتها، حينها بادرت الكويت إلى تقديم ما قيمته ٣٠ مليون ليرة لبنانية للإسهام في مشروع «إغاثة وتوطين المتضررين اللبنانيين» في ٢٩ من مايو (آيار) عام ١٩٩٧م، ترافق ذلك مع المساهمة الكويتية بنصيبها من نفقات إنشاء صندوق خاص لتغطية مصروفات قوات الردع العربية، وكانت حصتها آنذاك ١٨ مليون دولار تدفعها كل ستة أشهر، لفترة أربع سنوات امتدت من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٧٩م، بناء على مقررات مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٦م.

واهم اللبناني بكل مضامينه وتفاصيله لم يغب عن أذهان القيادة السياسية العليا في الكويت، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة اللبنانية الطاحنة تدنو من نهايتها، فقد بادرت بمد اليد لتمسح الجروح اللبنانية، وتحتضن ٧٢ مصابا في شهر مايو عام ١٩٨٩م استقدمتهم إلى الكويت مع أقاربهم بطائرات خاصة أرسلت إلى كل من دمشق ولارنكا، وقدمت لهم العلاج في مستشفياتها حتى عودتهم معافين.

وبين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩م قدمت معونات غذائية وطبية ولوازم مدرسية تقدر قيمتها بحوالي ١٥ مليون دولار أمريكي لمساعدة الشعب اللبناني لتغطية صعوبات اقتصادية خانقة.

هذه الوقفة الإنسانية استمرت بصورة مختلفة وجاءت على أكثر من صعيد؛ منها تبرع سمو أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح بمبلغ مليون دولار أمريكي لدعم مستشفى المقاصد الإسلامي وإعادة تجهيزه لتأمين استمرار خدماته الصحية، ثم تبعتها مساعدات إنسانية على أربع دفعات، كان آخرها في شهر يونيو عام ١٩٩٠م، بعد أن أصدر أمير الكويت توجيهاته بوجوب عدم ترك الشعب اللبناني وحيدا في معاناته، والعمل على مساعدته بكل الإمكانات السلمية المتاحة ليستطيع اللحاق بأشقائه على دروب الحضارة والشروع بالتنمية الداخلية.

وعلى أثر «حرب الأيام السبعة» التي أدت إلى نزوح حوالي ٤٠٠ ألف مواطن لبناني وتدمير منازلهم من قبل القوات الإسرائيلية قدمت الكويت مبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي لإعادة إعمار ما تهدم من جراء العدوان الإسرائيلي، في إطار مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٣م القاضي بمساعدة الدولة اللبنانية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وقد سملت الكويت في حينه مبلغ ٥٠ مليون دولار نقدا إلى الحكومة اللبنانية، على أن يكون مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار منحة يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإدارتها وتنفيذها بمشروع إعمار المنشآت الصحية في مختلف الأراضي اللبنانية.

واستمراراً لتلك السياسة القائمة على المشاركة في إعادة البناء والإعمار للمواقع والبنى اللبنانية التي تعرضت للتخريب والتدمير، ساهمت الحكومة الكويتية سنة ١٩٩٣م بتقديم منحة قيمتها ٦,٥ مليون دولار أمريكي لإعمار

منشآت المدينة الرياضية في بيروت، التي شهدت نشاطات الدورة العربية وغيرها من المناسبات الرياضية.

وتأكيدا لعلاقة المشاركة الاقتصادية بين البلدين، واستمرارا للدور الإنمائي الكويتي تجاه أشقائه، قررت الحكومة الكويتية تحويل وديعة بنكية إلى مصرف لبنان المركزي بقيمة ١٠٠ مليون دولار للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي عانى منها لبنان عام ١٩٩٨م.

وفي شهر مايو سنة ١٩٩٩م قام رئيس الوزراء اللبناني - آنذاك - الدكتور سليم الحص بزيارة الكويت واجتمع مع أميرها - آنذاك- سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي بادره بالقول:

«إنك في بلدك الثاني الكويت الذي لا يمكن أن ينسى لبنان، الصوت الأول الذي ارتفع لإدانة غزو الكويت».

وخلال تلك الزيارة شرح الرئيس الحص للقيادة الكويتية الوضع الاقتصادي والسياسة التي تنتهجها الحكومة اللبنانية لمعالجته، فقام سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الذي أبدى كل التفهم بإعطاء توجيهاته بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإنفاقها على مشاريع في مجالي المياه والطرق، تصرف على مدى ثلاث سنوات، وقد وقع لبنان اتفاق قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩م، بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي (١٦,٥ مليون دولار) لتمويل مشروع مدخل بيروت الساحلي الشمالي، وهذا القرض هو من باكورة المشاريع المنوي القيام بها من مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار.

وفي الأول من مارس عام ٢٠٠٠م، وبعد إتمام مهمة بعثة الصندوق الكويتي للتنمية بتقييم حجم الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء التي دمرتها الاعتداءات

الإسرائيلية في شهر فبراير، أمر أمير دولة الكويت بتقديم مساعدة مالية قدرها ١٥ مليون دولار إلى لبنان لإصلاح ما دمرته الغارات الإسرائيلية، على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تنفيذ هذه المهمة.

وفي أثناء أزمة انقطاع الكهرباء الحادة التي حصلت في لبنان يوم ١٤ أغسطس ٢٠٠٣م، وبعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي طالت محطات الطاقة الكهربائية، حصلت آنذاك اتصالات بين رئيس الحكومة رفيق الحريري وبين رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ترجمت في لقاءات تمت بين الوزراء والخبراء المعنيين في موضوع النفط والطاقة وأثمرت بلورة اتفاق يعقد بين الدولتين لاستيراد المحروقات الخاصة بمعامل توليد الطاقة الكهربائية، وذلك في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٣م.

وبذلك يكون لبنان قد ساهم في توفير ٢٠٠ مليون دولار على الخزينة اللبنانية من جراء استيراد النفط مباشرة من الكويت دون المرور عبر الوسطاء، والحصول على مادتي «فيول أويل» و«الغاز» بأسعار أقل مما هي عليه في الأسواق، على أن تقوم مؤسسة البترول الكويتية بنقل النفط عبر ناقلاتها الضخمة إلى الموانئ اللبنانية.

وفي وقت لاحق في شهر يونيو عام ٢٠٠٤م، أعلن وزير الطاقة الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح عن رفض لبنان للعرض الذي قدمته الكويت، لكن بعد تولي السيد فؤاد السنيورة منصب رئيس مجلس الوزراء على إثر اغتيال الشهيد رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥م، تجدد الاتصال بين الدولتين، ووقعت الحكومتان في أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٥م مذكرة تفاهم، تقضي بتزويد لبنان بنحو ٥٠٠ ألف طن من مادة «الغاز أويل» سنويا لمدة ثلاث سنوات، تتراوح قيمتها بين ٧٠٠

و٨٠٠ مليون دولار لتزويد محطات إنتاج الكهرباء، ومن شأن ذلك توفير مبلغ يقدر بنحو ٥٠ مليون دولار سنويا.

وفي تاريخ ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥م أفرغت ناقلة البترول الكويتية «البادية» أول شحنة من مادة «الغاز أويل» في مدينة طرابلس شمال لبنان، وهي أول شحنة يتلقاها لبنان من دولة إلى دولة بعد أكثر من ٢٥ عاما من توقف مصفاتي الزهراني وطرابلس عن العمل.

وفي ٢٥ نوفمبر عام ٢٠٠٢م أعلن وزير المالية الدكتور يوسف الإبراهيم أن الكويت ساهمت في دعم الاقتصاد اللبناني في مؤتمر «باريس-٢» بنحو ٣٠٠ مليون يورو على شكل سندات، جاء ذلك في حديث صحفي أجرته معه مراسلة صحيفة «الحياة» في باريس على هامش مؤتمر «باريس-٢» الذي عقد في العاصمة الفرنسية، وقررت الدول والهيئات المساهمة في تقديم تسهيلات مالية بلغت ٤,٤ مليار دولار لدعم خطة الإصلاح المالي في لبنان.

وفي إطار الملتقى الاقتصادي الكويتي - اللبناني في تاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤م، ألقى وزير التجارة د.عبدالله الطويل كلمة حول العلاقات الاقتصادية المشتركة مبديا ملاحظته «بأن التعاون مازال حجمه محدودا وقليل التنوع ويكاد يكون أحادي الاتجاه، فقد بلغ المعدل السنوي لقيمة التبادل التجاري خلال السنوات من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٢م نحو ٦٠ مليون دولار، منها ٥٠ مليون قيمة الصادرات اللبنانية إلى الكويت التي تشكل الحاصلات الزراعية أكثر من ثلثيها مقابل ١٥ مليون دولار قيمة الصادرات الكويتية إلى لبنان، وتشكل المنتجات البتروكيماوية أكثر من ثلثيها، وهذه المؤشرات لا تعكس الإمكانات ولا ترقى إلى الطموحات.

يذكر أن الدولتين وقعتا عام ١٩٩٦م اتفاقا للتعاون التجاري، كما وقعت

دول مجلس التعاون الخليجي في مايو عام ٢٠٠٣م، اتفاقية للتجارة الحرة مع لبنان تشمل كل القطاعات، وبخاصة تحرير تجارة السلع والخدمات.

وفي عام ٢٠٠٥م بدأ تطبيق إعفاء السلع العربية من جميع الرسوم الجمركية بموجب برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غير أن هذه الاتفاقيات كما يشير الوزير عبدالله الطويل لن تكون فاعلة ومنتجة ما لم يتحرك القطاع الخاص في كلا البلدين، أما رؤوف أبو زكي مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال فتوقف عند بعض المحطات؛ منها التجارة الخارجية، وهي الحلقة الأضعف في العلاقات (٦٥ مليون دولار)، وأنه في الإمكان مضاعفة الاستثمارات الكويتية في لبنان التي تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، كما أنه بالإمكان مضاعفة السياحة والتجارة وكل أنواع المبادلات، لاسيما في ظل فورة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وعلى مستوى حجم الاستثمارات في القطاع العقاري أظهر تقرير أعدته شركة «كونتوار الأمانة العقارية» ونشرته «صحيفة القبس في ١٨/٦/٢٠٠٦م، أن الكويت احتلت المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الخليجية في لبنان، حيث بلغت قيمة استثماراتها حوالي مليار و٧٠٠ مليون دولار بعد الإعلان عن القرية الفينيقية لشركة «ليفانت القابضة»، والذي يبلغ حجم الاستثمار فيه ١,٣ مليار دولار، فضلا عن مشروع «الاند مارك» في ساحة رياض الصلح في قلب مدينة بيروت، وتقدر تكلفته بـ ٢٧٠ مليون دولار، وهو مشروع لبناني – كويتي مشترك، يضاف إلى ذلك مجمع قصور السابر في منطقة «بتاتر» في مدينة عالية وهو عبارة عن ١٢ قصرا (مدينة القصور) بلغ استثمارها أكثر من ١٠٠ مليون دولار، وفندق «السفير» بمنطقة الروشة في بيروت ويحمدون باستثمار يصل إلى ٣٥ مليون دولار.

وعن حجم الاستثمارات الكويتية أوضح سفير لبنان لدى الكويت بسام النعماني في مقابلة أجرتها معه جريدة «السياسة» في تاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠١٠م، أن الاستثمارات الكويتية تشكل نحو ٢٥٪ من تدفقات الاستثمارات العربية إلى لبنان؛ إذ بلغت نحو ٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨م، معظمها ينحو نحو الاستثمار في العقار، وتوجد بعض الاستثمارات في الصناعات الغذائية والملابس والمجوهرات، وفي القطاع المصرفي تأتي الاستثمارات الكويتية في الطليعة من حيث التملك المباشر.

يستذكر وزير التجارة اللبناني عدنان القصار الذي شغل هذا المنصب في أكتوبر ٢٠٠٤م، تاريخ العلاقات الاقتصادية التي بدأت منذ الخمسينيات، وكيف أن اللبنانيين اختاروا الكويت في تلك الفترة لتكون محط هجرتهم، حيث نمت الجالية اللبنانية هناك لتصبح من الجاليات الكبرى في الخليج العربي.

فالاستثمارات الكويتية في القطاع الخاص احتلت صدارة الاستثمارات العربية والدولية، وهي تمثل نحو ربع تدفق الاستثمارات العربية إلى لبنان؛ إذ بلغت ٦٤٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م، غير أن عام ٢٠٠٩م، كان مختلفا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع الاستثمارات المباشرة في كل العالم.

وفي تقرير كتبه محمد وهبة من بيروت، ونشرته صحيفة «القبس» يوم ١٦/ ٥/ ٢٠١٠م، عن تاريخ العلاقات الاقتصادية، يقول: «إن تلك العلاقات لم تتوقف يوما عن النمو رغم التقلبات المستمرة في العلاقات العربية – اللبنانية منذ الخمسينيات، حيث استثمرت مؤسسات كويتية حكومية في العديد من الشركات اللبنانية منها شركة «إنترا» العقارية التي تملك حصة كبيرة من «كازينو لبنان».

والكويتيون يعدون مستثمرا رئيسيا في «بنك عودة» من حيث استثماراتهم في المصارف اللبنانية، وتعود حصصهم إلى عائلتي «الحميضي والصباح»، وهناك حصص أخرى في «بنك لبنان والمهجر»، ولدى بنك الكويت الوطني فروع في لبنان تتوزع في عشر مناطق، ويملك مركز الكويت المالي حصة رئيسية في البنك الأهلي الدولي، وهناك حصة كويتية بنسبة ٤٦,٣٧٪ في البنك العربي الأفريقي الدولي، وحصص في «فيرست ناشيونال بنك»، وفي قطاع التأمين هناك شركة «البرقان» للتأمين، وحصص لمساهمين في شركات تأمين عاملة في لبنان.

وفي عام ٢٠٠٩م بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين ٣٦٨ مليون دولار، مقارنة بـ ٥٨٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م، أما صادرات لبنان إلى الكويت فبلغت ٧٧,٣ مليون دولار، مقابل ٢٩١ مليون دولار للواردات اللبنانية من الكويت.

وفي عام ٢٠٠٣م بلغ حجم الصادرات اللبنانية إلى الكويت نحو ٥١ مليون دولار في ميادين المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وبعض الملابس والمعادن الثمينة والحلي، أما الواردات اللبنانية من الكويت فقد بلغت حوالي ١٤ مليون دولار في بعض المنتجات الحيوانية كالأسماك، ومنتجات صناعية، والإلكترونيات يعاد تصديرها بعد تجميعها في الكويت، وبعض مشتقات النفط.

والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين قائمة وموجودة، وهي اتفاقية تنظيم الخدمات الجوية التي جرى تحديثها عام ١٩٩٥م، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧م، واتفاقية التبادل التجاري عام ١٩٩٧م، وتشجيع حماية الاستثمارات، واتفاقية الاستثمارات واتفاقية الازدواج الضريبي دخلتا حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢م، وكذلك اتفاقية تنظيم النقل البري.

## اتفاقيات ثنائية - المصالح المشتركة

ارتبطت الكويت بعلاقات اقتصادية مع لبنان بمستويات مختلفة، ووقعت معها العديد من الاتفاقيات التي تنظم طبيعتها وتخدم الأهداف المشتركة؛ ففي عام ١٩٦٥م جرى توقيع اتفاقية تبادل الحوالات البريدية لتسهيل تبادل الحوالات بين الدولتين، وفي عام ١٩٧٥م وقع البلدان اتفاقا للتعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بعدما جرى تعديله وسريانه منذ سنة ١٩٧٢م.

وفي مجال النقل الجوي ولتيسير الخدمات الخاصة بالطيران المدني وقعت اتفاقية من شأنها جدولة الطرق الجوية، تتضمن بنوداً عديدة تتوافر فيها المرونة اللازمة لجميع جوانب التشغيل، بما يمكن شركات الطيران الوطنية من التخطيط لتشغيلها بصورة اقتصادية، وذلك عام ١٩٩٤م، بعدما ازدادت أعداد السياح الكويتيين ورجال الأعمال والمواطنين القاصدين لبنان ولنشاط الجالية اللبنانية في الكويت، حيث سجلت أرقام السياحة أعدادا سنوية تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ ألف كويتي يزورون لبنان.

ولعل قراءة تاريخ العلاقات التجارية واستعراض الإحصاءات والاتفاقيات الموقعة في هذا المجال تعطي صورة أشمل عن طبيعة وحجم العلاقة الاقتصادية بالرغم من أن معدل التبادل التجاري بين البلدين يبقى دون تحقيق طموحات القائمين على تلك السياسة، باعتبار أنها لم تشكل سوى ٧ أو ٨٪ من الحجم الإجمالي للتجارة العربية.

وقد قدم السيد أحمد راشد الهارون مدير عام غرفة التجارة والصناعة في الكويت ورقة عمل خلال ندوة فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين

التي عقدت في بيروت عام ١٩٩٨م، تناول فيها أرقاما تشير إلى أن المتوسط السنوي لحجم هذا التبادل بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤م كان في حدود ٤٥ مليون دولار، وبمتوسط عجز لمصلحة لبنان مقداره ٢٢ مليون دولار، وبين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٤م ارتفع المتوسط السنوي لحجم التبادل إلى حدود ٨٠ مليون دولار، واستمر العجز لمصلحة لبنان إلى ٣٧ مليون دولار.

أما في الاثنتي عشرة سنة بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٩٧م فقد انخفض متوسط حجم التبادل إلى ٦٥ مليون دولار، بينما ارتفع العجز لمصلحة لبنان إلى ٤٧ مليون دولار سنويا.

والغريب فعلا أن حجم الصادرات اللبنانية إلى الكويت سجل رقمه القياسي في أكثر أيام الأزمة اللبنانية قسوة، حيث وصل عام ١٩٨٨م إلى أكثر من ٨١ مليون دولار، وأن السنة الوحيدة التي حقق فيها توازناً في الميزان التجاري بين البلدين كانت سنة ١٩٨٤م، حيث تجاوز هذا التبادل ١٠٨ ملايين دولار توزعت مناصفة بين البلدين، وانخفض هذا الرقم القياسي إلى ٧٧ مليون دولار سنة ١٩٩٧م، وبعجز لمصلحة لبنان تجاوز ٥٠ مليون دولار.

في حين يذكر السيد ياسين جابر وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني في ندوة حول العلاقات الاقتصادية بين الكويت ولبنان أقيمت في بيروت عام ١٩٩٨م أن لبنان استورد من الكويت بما قيمته ١٠ ملايين دولار سنة ١٩٩٨م، وصدر إليها بقيمة ٥٠,٤ مليون دولار، وهذا على حد تعبيره- مخيب للآمال، ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم التجارة المتوقع.

وكانت الدولتان قد وقعتا اتفاقا تجاريا سنة ١٩٧٢م، حل مكانه اتفاق آخر

وقع سنة ١٩٩٧م، ليستكمل باتفاق جديد عام ١٩٩٩م متضمنا إعفاءات جركية متبادلة وخفضا متبادلا بواقع ٢٥٪ على رسوم بعض السلع وطنية المنشأ بدءا من ١/١/١٩٩٩م احتوى على ٥٨ سلعة من الجانب الكويتي مقابل ١٢٨ سلعة من الجانب اللبناني، على أن يتم تحرير التبادل التجاري بمعدل ٢٥٪ سنويا ويصل إلى تحرير كامل للتجارة في بداية عام ٢٠٠١م، وبذلك تسجل خطوة على طريق تحرير التجارة العربية.

على أن تعزيز فرص التبادل الاقتصادي وتوفير الضمانات والبيئة القانونية للاستثمارات الأجنبية يعود إلى أن النظام الاقتصادي للبنان قائم على الحرية الاقتصادية وحرية التجارة، وهذا ما يفسح المجال لغير اللبنانيين في تملك العقارات، وإن كان بنسب محددة، بحسب القانون الصادر عام ١٩٦٩م، كما يسمح بتملك المؤسسات والشركات التجارية و٧٠٪ من رأسمال أي بنك.

هذه الحوافز دفعت الكويتيين وغيرهم للتوجه إلى لبنان لاستثمار أموالهم لوجود قانون سرية المصارف أولا، وبما يعطي الاطمئنان والضمان للمستثمرين بالحفاظ على ممتلكاتهم ثانيا، فكانت هناك مجموعة من الشركات والبنوك التي ساهم فيها الرأسمال الكويتي، إضافة إلى مساهمة الحكومة الكويتية «بشركة أنترا» للاستثمار وامتلاكها لنسبة ١٩٪ من الأسهم فيها.

## البعد الإنساني والخيري

البعد الإنساني للعلاقات الكويتية - اللبنانية يبدو أكثر بروزا من خلال الهلال الأحمر الكويتي والدور الذي يقوم به في تقديم الإغاثات العاجلة ومساعدة المحتاجين والمتضررين من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة على الشعب اللبناني والمرافق الرسمية من مطارات ومحطات كهرباء وطرق ومدارس ومبان

سكنية.. وطوال سنوات متصلة – أي منذ السبعينيات – وقفت مساعدات الهلال الأحمر على مسافة واحدة من جميع الفئات والمناطق «دون الالتفات إلى دينهم أو طائفتهم» كما يقول رئيس الجمعية السيد برجس حمود البرجس في تصريح له في أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦م، والتي قام خلالها الهلال الأحمر بتسيير أكثر من ثلاثين رحلة برية وبحرية وجوية حاملة مواد إغاثة للتخفيف من آثار الحرب وما خلفته من مآس وتشريد الآلاف من السكان وجعلهم دون مأوى، وقدم أربع سيارات إسعاف هبة للصليب الأحمر اللبناني، وهي جزء من مبادرات متواصلة تضاف إلى مساهمات الكويت في تدعيم هذه المؤسسة.

يذكر أن الكويت أول دولة تقوم بإرسال مساعدات إنسانية إلى لبنان في حرب تموز ٢٠٠٦م.

وأثناء المواجهات العسكرية التي وقعت في مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني ومنظمة «فتح الإسلام» عام ٢٠٠٧م سارع الهلال الأحمر الكويتي إلى تقديم مساعدات إنسانية إضافية عبارة عن ١٠٠ ألف دولار، وست سيارات إسعاف مجهزة بالكامل للصليب الأحمر اللبناني، وسيارتي إسعاف إلى اللجنة العليا للإغاثة اللبنانية.

وفي تقرير أعده الهلال الأحمر الكويتي عن حجم المساعدات التي تبرع بها إلى لبنان خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧م، بخلاف الفرق التي تواجدت على الأرض والمتطوعين الذين شاركوا في نقل الإغاثات والأدوية والأغذية للمحتاجين، نورد تفاصيل التقرير، حيث بلغ إجمالي المساعدات نحو ٥ ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل نحو ١٨ مليون دولار.

## حملة إغاثة لبنان (مجلس الوزراء - أهلية)

| البيان التفصيلي | الوارد بالدينار الكويتي | الصادر بالدينار الكويتي |
|---|---|---|
| عام ٢٠٠٦م | | |
| المساعدات المقدمة لجنوب لبنان والضاحية الجنوبية خلال الحرب من بداية الحملة ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦م حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧م | | |
| الوارد | | |
| مخصص مجلس الوزراء الـ٦ مليون دولار | ١,٧٣٤,٥٤٠,٠٠٠ | |
| تبرعات أهلية لتغطية استكمال المساعدات المقدمة | ١,٣٩٨,٠٤٨,٥٣٥ | |
| التبرعات العينية الأهلية | ٣٦٣,٨٢٤,٦٥٠ | |
| إجمالي | ٣,٤٩٦,٤١٣,١٨٥ | |
| الصادر | | |
| المساعدات المقدمة (مخصص مجلس الوزراء - التبرعات الأهلية) | | ٣,١٣٢,٥٨٨,٥٣٥ |
| المساعدات العينية المقدمة | | ٣٦٣,٨٢٤,٦٥٠ |
| إجمالي الصادر | | ٣,٤٩٦,٤١٣,١٨٥ |
| عام ٢٠٠٧م | | |
| الوارد | | |
| مخصص من التبرعات الأهلية للجنوب والضاحية | ٢١١,٥٣٢,٢٦٥ | |
| تبرعات عينية (أهلية) | ٤٣,٨١٤,٠٥٥ | |
| إجمالي الوارد | ٢٥٥,٣٤٦,٣٢٠ | |
| الصادر | | |
| مواد إغاثية متنوعة | ١٧٩,٦٧١,٧١٥ | |
| الصليب الأحمر اللبناني (١٠٠ ألف دولار) | ٢٨,٩٧٣,٠٠٠ | |

| | | |
|---|---|---|
| أجور نقل ومخصصات سفر وتذاكر | ٢,٨٨٧,٥٥٠ | ٢١١,٥٣٢,٢٦٥ |
| المساعدات العينية الأهلية | | ٤٣,٨١٤,٠٥٥ |
| إجمالي الصادر | | ٢٥٥,٣٤٦,٣٢٠ |
| المساعدات المقدمة لشمال لبنان من بداية الحملة ١/ ٦/ ٢٠٠٧م حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧م | | |
| الوارد | | |
| مخصص مجلس الوزراء | ١,٠٨٣,٩٠٧,٧١١ | |
| إجمالي الوارد | ١,٠٨٣,٩٠٧,٧١١ | |
| الصادر | | |
| المساعدات المقدمة | | ١,٠٨٣,٩٠٧,٧١١ |
| إجمالي الصادر | | ١,٠٨٣,٩٠٧,٧١١ |
| الإجمالي العام للوارد والصادر | ٤,٨٣٥,٢١٦ | ٤,٨٣٥,٦٦٧,٢١٦ |

والحديث عن العطاءات الإنسانية يعني الحديث عن قوى المجتمع المدني والتجمعات الخيرية التي سارعت هي الأخرى بدورها، وخاصة في الأزمات والحروب التي شهدها لبنان، إلى الوقوف مع الشعب اللبناني بكل فئاته وطوائفه، من إصدار بيانات تخاطب الرأي العام وإقامة التجمعات وإرسال المساعدات وفتح باب التبرعات، ومن بين تلك الجمعيات النشطة «اللجنة الشعبية الكويتية لجمع التبرعات» التي أنشأت مدارس في طرابلس وصيدا كانت تعبيرا عن مدى تفاعل المجتمع الأهلي في الكويت مع المجتمع الأهلي في لبنان، وكذلك بيت الزكاة الذي يساهم في تبني الأيتام وكسوة الأطفال ومساعدة المرضى والمحتاجين، واللجنة الكويتية المشتركة لمناصرة الشعب اللبناني التي نشأت في أعقاب عدوان حرب تموز ٢٠٠٦م على لبنان، وكانت لها الأيادي البيضاء بتقديم الإعانات والمساعدات.

ويعود التعاون بين بيت الزكاة في الكويت وصندوق الزكاة اللبناني إلى أكثر من ٢٠ عاما، وله أوجه عدة، وقد تم بناء مدرستين في منطقة «البقاع اللبناني»، ومسجد في بلدة «قرنابل» في المتن بجبل لبنان، وجار العمل على بناء مسجد آخر في بلدة «شانيه»، وهذه المشاريع جاءت بعد افتتاح مزرعة أبقار الرياحين في منطقة «عكار»، وهناك أربعة آلاف عائلة لبنانية تستفيد من برامج بيت الزكاة الكويتي.

وفي منتصف عام ٢٠١٠م وقع صندوق الزكاة اللبناني وبيت الزكاة الكويتي على بروتوكول تعاون ينص على أن يقوم صندوق الزكاة اللبناني بالإشراف على جميع مشاريع بيت الزكاة الكويتي التي يقدمها لمختلف الجمعيات والمؤسسات في لبنان.

أما حفل افتتاح مشروع مرفق السكن الداخلي للصبيان بجمعية رعاية اليتيم في مدينة صيدا اللبنانية فقد مولته دولة الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وفي الصورة السادة: بهية الحريري، وعبدالوهاب البدر، وفؤاد السنيورة ورئيس جمعية رعاية اليتيم سعيد مكاوي، ومحمد صادقي.

واستمرت حالات العطاء؛ فكان في عام ٢٠١١م بمناسبة وضع حجر الأساس لمسجد ومركز العثمان في بلدة «الشبانية» بجبل لبنان، من «ثلث» المرحوم عبدالله عبداللطيف العثمان وأحفاده، وشارك في المناسبة مفتي الجمهورية اللبنانية د. رشيد قباني، وسفير الكويت لدى لبنان عبدالعال القناعي، ورئيس المجلس البلدي زيد عايش العنزي، وربما كان الحاج عبدالله عبداللطيف العثمان من أوائل المتبرعين الذين بنوا مسجد «يحمدون الضيعة» في الخمسينيات.

وعلى كتف إحدى التلال في جبل لبنان وبدعم من أهل الخير تم تشييد صرح ديني يؤكد عمق الروابط بين البلدين وعلى التمازج الذي يعيشه الشعبين منذ عقود، أعلن ذلك في (٢٥ يوليو ٢٠١٢م) مدير الجمعية الاجتماعية في إقليم

الخروب (بلدة شحيم)، وذلك بدعم من الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وبيت التمويل الكويتي، وذلك لخدمة المجتمع المحلي في تلك المنطقة، بلغت كلفته مليون دولار، ويضم أربعة أدوار.

وإدراكا من جمعية الهلال الأحمر الكويتي للدور الذي تقوم به في مجال المسؤولية الاجتماعية والجهود الإغاثية لمساعدة لبنان أعلنت عن تبرعها لإقامة مستشفى في منطقة الشمال (المنية) يغطي جميع التخصصات الطبية ويساعد على توفير معالجة للمحتاجين، ويضم ٤٠ سريرا مجهزا بالمعدات الطبية المتقدمة بعيادة خارجية وأقسام للطوارئ والعناية المركزة، وأكد سفير الكويت لدى لبنان عبدالعال القناعي، بعد لقائه رئيس جمعية الهلال الأحمر السيد برجس حمود البرجس، أن المستشفى (يوليو ٢٠١٢م) ليس إلا مثالا بسيطا لحلقة التواصل التي تقدمها الجمعية، وتعبر عن تلاحم الشعبين الكويتي واللبناني، وبالفعل تم تسليم إدارة المستشفى إلى وزارة الصحة اللبنانية في شهر مارس ٢٠١٣م بمذكرة تفاهم وقعها كل من وزير الصحة اللبناني ورئيس الهلال الأحمر الكويتي.

وبدعم من الأمانة العامة للأوقاف والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وجمعية الشيخ عبدالله النوري وبيت الزكاة افتتح عام ٢٠١٣م مركز صحي وثقافي واجتماعي متكامل في بلدة «كترمايا» بقضاء الشوف في جبل لبنان.

وأشار المدير العام لجمعية الوعي والمواساة الخيرية اللبنانية السيد عماد سعيد أن المشروع يضم مركزاً صحياً وعيادات طبية ومسجدا ونادياً رياضياً وورشة نجارة وروضة أطفال، لمساعدة الفقراء والمحتاجين من أهالي إقليم الخروب إضافة للنازحين السوريين الذين يبلغ عددهم نحو ٨٠ ألف نازح في تلك المنطقة.

## مشروع نهر الليطاني عنوان للتعاون

لولا دعم الكويت لما أبصر مشروع نهر الليطاني النور، هذا هو عنوان التعاون الكويتي اللبناني، وهكذا كان بعد توقيع العقد بين كل من الصندوق الكويتي والصندوق العربي من جهة، وبين الحكومة اللبنانية من جهة أخرى في شهر يناير عام ٢٠١٢م.

ومنذ عام ١٩٥٤م - وهو تاريخ إنشاء «مصلحة مياه نهر الليطاني» - والكلام مستمر عن هذا المشروع: هل ننفذه على ارتفاع ٦٠٠ متر عن سطح البحر، أم على ارتفاع ٨٠٠ متر؟

عام ١٩٧٣م دخلت منظمة الفاو على الخط لإعداد دراسة، لكن الحرب الأهلية التي نشبت عام ١٩٧٥م أجهضت الفكرة، وبقي الحلم قائما.

منتصف التسعينيات فتح رئيس مجلس النواب اللبناني الملف أمام المرحوم الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، وحصل على تعهد بأن تقوم الكويت بتبني المشروع، وتعاقبت الزيارات من كبار مسؤولي الدولة اللبنانية؛ الرئيس إلياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري، ومن بعده فؤاد السنيورة، وكذلك رئيس مجلس النواب الذي لم يتوقف عن المناشدة والطلب من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي بدوره أوفى بالعهد والوعد، وكان المرحوم ناصر الخرافي أحد الأشخاص الذين ساهموا بالوقوف وراء إتمام هذا المشروع.

المرحلة الأولى من المشروع تشمل نحو ٩٩ قرية وبلدة، بعد أن «دفعت» الكويت بمياه هذا النهر على ارتفاع ٨٠٠ متر عن سطح البحر وحققت أحلام اللبنانيين، الذين يعانون من شح المياه، علما بأن هذا النهر يعتبر «لبنانيا صرفا ١٠٠٪»؛ فهو ينبع من غرب بعلبك (سهل البقاع)، ويصب في البحر المتوسط

بالقرب من منطقة القاسمية (شمال مدينة صور)، بطول ١٧٠ كلم، وهو من أطول الأنهار في لبنان.

في الخمسينيات كان المرحوم الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت موضع تكريم وحفاوة بصفته «رئيس الشرطة العام»، كما وصفته الصحافة اللبنانية في حينه، وكان بضيافة رئيس مجلس النواب - آنذاك- عادل عسيران في مزرعته بين صيدا وصور، أي على ضفاف الليطاني، واليوم وبعد نحو ٦٠ عاما يحتضن الليطاني اسم الكويت ودورها الأخوي والإنساني، وانطلق المشروع في خطوة تعبر عن عمق العلاقات التي تربط الدولتين والشعبين.

## إطلاق المشروع

شهدت بيروت يوم ١٧ يناير ٢٠١٢م حفل توقيع العقد لإطلاق مشروع مياه الليطاني، وقعه عن الجانب اللبناني رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر وعن المجموعة المتعهدة بتنفيذ المشروع (مجموعة الخرافي) مرزوق ناصر الخرافي.

يؤمن هذا المشروع مياه الشرب لنحو ٩٩ قرية وبلدة بحجم ٣٠ مليون متر مكعب ومياه الري لـ ١٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية، وهو ما سيخلق آلافاً من فرص العمل في الجنوب.

رئيس مجلس النواب نبيه بري ألقى كلمة استذكر فيها «عملاق الهندسة اللبنانية إبراهيم عبدالعال، والشيخ موريس الجميل»، وقال: «إن هذا المشروع رافق استقلال لبنان، وهو الآن يواكب تحريره؛ ففي عام ١٩٥٤م خصصت ٤٥ مليون ليرة لبنانية لإتمام المشروع، وقد دافع عنه في المجلس النيابي حميد فرنجية»، أضاف في كلمته «في السبعينيات بين منسوب ٦٠٠ ومنسوب ٨٠٠ طار المنسوبان، إلى أن قمنا بزيارة دولة الكويت الشقيقة برفقة رئيس الجمهورية الراحل إلياس

الهراوي وطرحت الموضوع أمام سمو الأمير السابق الشيخ جابر الأحمد وبدأ تحقيق الحلم الذي توقعه اليوم على أمل بدء التنفيذ وصولا إلى التدشين».

## التكاليف

تبلغ كلفة المرحلة الأولى من المشروع ٣٣٠ مليون دولار أميركي مقسمة إلى قسمين؛ الأول يتعلق بتنفيذ إيصال المياه من نفق مركبا إلى منطقة الطيبة وقيمته ٢٠٠ مليون، تم تمويل نحو ٩٢ مليونا منها بموجب قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ونحو ٧٠ مليوناً بموجب قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية، أما الرصيد الباقي فيغطيه مجلس الإنماء والإعمار، ويسمح بتنفيذ هذا الجزء بإيصال المياه إلى منطقة مرجعيون وإلى محطة تنقية مياه الشرب لنحو ٢٠٠ ألف شخص، وتأمين الري لمساحة ٤٢٠٠ هكتار.

أما القسم الثاني وقيمته ١٣٠ مليون دولار، فيتضمن تنفيذ المنشآت لإيصال المياه من الطيبة إلى شقرا، ويجري العمل لتأمين التمويل، فيما يتولى مجلس الإنماء والإعمار إعداد الدراسات للمرحلة الثانية، وهو الذي سيتولى تنفيذ المشروع الذي يمتد لخمس سنوات.

## من القرعون إلى يارين

سيعمل المشروع على نقل حوالي ١١٠ ملايين م٣ من مياه نهر الليطاني التي ينظمها سد القرعون واستخدام حوالي ٩٠ مليون م٣ منها لري حوالي ١٥ ألف هكتار من الأراضي التي تقع على السفوح الغربية ما بين منسوب ٤٠٠ و٨٠٠م فوق سطح البحر والتي تمتد من قليا ومرجعيون جنوب السد إلى بنت جبيل وعيتا الشعب ويارين في أقصى الجنوب، إضافة إلى تلبية احتياجات سكان القرى

المجاورة لمناطق الري بمياه الشرب لغاية عام ٢٠٣٠م، وتقع حوالي ٧٠٪ من مساحة الري في المناطق التي تم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن المشروع جزءين؛ يشمل الجزء الأول أعمال نقل المياه من سد القرعون إلى مناطق الري والقرى، ويشمل الجزء الثاني إنشاء محطات المعالجة لمياه الشرب، إضافة إلى أعمال الري التي تتضمن استصلاح الأراضي وإنشاء الطرق وشبكات التوزيع في مناطق الري وتجهيز الأراضي الزراعية بمعدات الري.

يهدف المشروع إلى الإسهام في تنمية الجنوب اللبناني وزيادة الإنتاج الزراعي وإيجاد فرص عمل إضافية عن طريق نقل جزء من مياه نهر الليطاني من مآخذ على النفق المبني أسفل سد القرعون إلى الجنوب وتوفيرها لأغراض الري والشرب.

## كمية المياه المتاحة

يبلغ حجم المياه التي تتساقط على الأراضي اللبنانية حوالي ٩٧٠٠ مليون متر مكعب، يذهب منها نحو ٣٧٩٠ مليون متر مكعب للتبخر ويبقى ٥٩١٠ ملايين متر مكعب.

وبحسب الدراسات الفنية هناك ٥١٠ ملايين متر مكعب من المياه لا يستفيد منها لبنان تتجه نحو سوريا عن طريق النهر الكبير وحوالي ١٤٠ مليون متر مكعب إلى إسرائيل بواسطة نهري الحاصباني والوزاني، تبقى الكمية المتاحة للاستعمال بحدود ٣٤١٠ ملايين متر مكعب من المياه.

## دراسات سابقة

من الدراسات التي أعدت حول المشروع دراسة قامت بها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الدولية (الفاو) عام ١٩٧٣م، ووقعت الحرب الأهلية بعدها بسنتين وتوقف كل شيء إلى عام ١٩٩٨م، عندما قام الصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي بإعداد دراسة متكاملة، أما أول دراسة أنجزت لهذا الغرض فكانت على يد المهندس إبراهيم عبدالعال أفضت إلى إنشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني عام ١٩٥٤م، ووضعت على أساس إيصال المياه إلى ارتفاع ٨٠٠ م، جاء بعده النائب موريس الجميل لعرضها في مجلس النواب.

## دور الكويت

طرح المشروع من قبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في أثناء زيارته إلى الكويت عام ١٩٩٧م، ولقي تجاوبا واهتماما كبيرين، فقد وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تقديم معونة فنية قدرها ٣٠٠ ألف دينار كويتي - أي ما يعادل نحو ٩٠٠ ألف دولار أميركي تقريبا - لتمويل الأعمال والدراسات والاستشارات اللازمة لاستكمال دراسة الجدوى الاقتصادية وإعداد تقرير نهائي بذلك، ثم قام الصندوق العربي بتقديم معونة ثانية بقيمة ٥٠٠ ألف دينار كويتي، - أي نحو ١,٥ مليون دولار - وذلك في عام ٢٠٠٠م.

وفي أواخر عام ٢٠٠٠م أبلغت الكويت رئيس وزراء لبنان آنذاك رفيق الحريري استعدادها لتمويل المشروع بحدود ٥٠٠ مليون دولار، على أن يتم التنفيذ في مهلة زمنية أقصاها خمس سنوات.

وفي الكلمة التي ألقاها بري في مهرجان خطابي يوم ٣١ أغسطس ٢٠١٠م في مدينة صور الساحلية أشاد بمساهمة الكويت بتنفيذ المشروع على منسوب ٨٠٠ متر، معلنا وضع حجر الأساس في الأول من شهر نوفمبر ٢٠١٠م، مشيرا إلى أن ذلك سيشمل بناء نفق ومعبر للمياه وخطوط أنابيب، وتوجه بالشكر لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على مساهمته في تمويل المشروع وسمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الذي وعد فأوفى، بحسب تعبيره، وقد التزمت الكويت تنفيذ

المرحلتين الأولى والثانية من المشروع الذي يقضي بإيصال المياه إلى ٧٦ بلدة وقرية في عمق الجنوب اللبناني وبتكلفة إجمالية قدرها ٤٥٠ مليون دولار (كما كانت معدة قبل سنتين).

وفي عام ٢٠٠١م أثناء زيارة رئيس مجلس النواب اللبناني الكويت التقى سمو الأمير آنذاك الشيخ جابر الأحمد، ونقلت الصحف الكويتية في حينه على لسان الرئيس بري «أن سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح أبلغه بأن الكويت تتبنى مشروع الليطاني ما إن تحدث أمامه».

وبعد خمس سنوات وبتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٥م أعلن عن موافقة الكويت على تنفيذ مشروع المياه المسمى بـ «الليطاني»، مشيرا إلى أن الحكومة الكويتية وعدت بتمويل تكاليف بدء المرحلة الأولى من التنفيذ، وذلك في أثناء لقائه الجالية اللبنانية في الكويت.

وفي عام ٢٠١٠م خلال زيارة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى لبنان في شهر يونيو تحدث الرئيس بري عن هذا المشروع في حفل الغداء، مشيرا إلى قرب المباشرة في تمويل المشروع بعد أن قطع أشواطا طويلة من حيث الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية.

ويذكر أنه في عام ٢٠٠٧م، وبعد دراسة العروض المقدمة من قبل مجلس الإنماء والإعمار ومن المتعهد، تم اختيار الجهة صاحبة «السعر الأقل» وهي مجموعة الخرافي بـ ٤٠٨ ملايين دولار، وبعد مفاوضات تمت على أثر هبوط أسعار مواد البناء وصل الرقم إلى ٣٣٠ مليون دولار، لينتهي بـ ٣٠٠ مليون دولار، وتقرر أن تبدأ المجموعة العمل يوم الأول من نوفمبر ٢٠١٠م، بحيث تتوزع الأشغال على ثلاثة عقود رئيسية؛ تتضمن المنشآت الرئيسية وبناء قنوات الري والناقل الرئيسي والأشغال الواقعة ما بعد خزان المياه في بلدة «عدشيت».

## قرضان بقيمة ١٧٣ مليون دولار

في سبيل تنفيذ الليطاني حصلت الحكومة اللبنانية في عام ٢٠٠٢م من الكويت على قرضين بقيمة ١٧٣ مليون دولار وفق الآتي:

أولا:

**الجهة المقرضة:** (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).

**قيمة القرض:** (٣١ مليون دينار كويتي – أي (٢ , ١٠٥ مليون دولار).

**مدة تسديد القرض:** (يسدد أصل القرض على مدى ١٦ سنة من خلال ٣٣ قسطا نصف سنوي، قيمة كل منها ٩٤٠ ألف دينار كويتي (١٢٦ , ٣ مليون دولار)، والقسط الأخير بقيمة ٩٢٠ ألف دينار مع فترة سماح مدتها ٦ سنوات تبدأ من تاريخ أول عملية سحب من قبل الحكومة اللبنانية، وينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض بعد مرور ٧٢ شهرا من تاريخ أول سحب).

ثانيا:

**الجهة المقرضة:** (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية).

**قيمة القرض:** (٢٠ مليون دينار كويتي (٨ , ٦٧ مليون دولار).

**نسبة الفائدة:** (٥ , ٤ في المئة).

مدة تسديد القرض: يسدد أصل القرض على مدى ١٨ سنة من خلال ٣٦ قسطا نصف سنوي كل منها بقيمة ٥٥٥ ألف دينار كويتي، والقسط الأخير بقيمة ٥٧٥ ألف دينار مع فترة سماح مدتها ٧ سنوات تبدأ من تاريخ أول عملية سحب من قبل الحكومة اللبنانية، وينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م.

بدر الحميضي مدير عام الصندوق الكويتي أثناء تدشين مستشفى النبطية

حفل افتتاح مشروع مرفق للسكن الداخلي التابع لجمعية رعاية اليتيم في مدينة صيدا، موّلته دولة الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية، وفي الصورة السادة: بهية الحريري، وفؤاد السنيورة، وعبدالوهاب البدر، ورئيس الجمعية سعيد مكاوي، ود. محمد صادقي.

ممثل الصندوق الكويتي للتنمية في لبنان الدكتور محمد صادقي أثناء تسليم الأعمال الخاصة بالموقع المعد لمشروع إنشاء محطة ضخ للمياه في منطقة الأوزاعي

مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر

ممثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في لبنان نواف الدبوس

قلعة الشقيف جنوب لبنان، أعيد ترميمها بمساعدة دولة الكويت

مستشفى النبطية الحكومي

مستشفى طرابلس الحكومي في لبنان

إنشاء مدارس الضاحية

مدرسة دولة الكويت الرسمية في لبنان.

مستشفى فتوح كسروان الحكومي.

رئيس مجلس الإدارة يدشن تقديم المساعدات للبنان

رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر الكويتي بو جس حوه البرجس يدشن تقديم المساعدات للبنان

مساهمة في إعمار لبنان وبناء المستشفيات من الكويت

رئيس المجلس البلدي في الكويت زيد العازمي يرفع الستارة عن لافتة باسم دولة الكويت في مايو ٢٠١١م في بلدة «القلعة» بجبل لبنان

مساعدات كويتية إنسانية للشعب اللبناني عام ١٩٨٩م

جانب من نهر الليطاني جنوب لبنان

سمو الشيخ صباح السالم الصباح وعادل عسيران في صيدا خلال فترة الخمسينيات

# الفصل السابع
# الكويتيون في قلب لبنان
# السياحة والاستثمارات وتملك العقارات

## الكويتيون في قلب لبنان
## السياحة والاستثمارات وتملك العقارات

جاءت معرفة أهل الكويت بلبنان في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، كما يذكر الباحث الكويتي عادل العبدالمغني، وذلك بالتحاق عدد من الطلبة الكويتيين للدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس اللبنانية الذين أصبحوا فيما بعد قياديين ووزراء ونواب ومحافظين، وفي الأربعينيات أخذت أعداد كبيرة من الكويتيين تفد إلى لبنان للسياحة والاصطياف، ومما يذكر في هذا المجال أن الدوائر الحكومية في الكويت كانت تقدم في مطلع الخمسينيات تذاكر سفر سنوية مجانية لموظفيها الراغبين في السفر، وهذا ما دفع بدائرة السياحة اللبنانية - تشجيعا منها - إلى أن تعطي للمصطافين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى عند وصولهم إلى مطار بيروت مبالغ تشجيعية، وحددت مبلغ ١٠٠ ليرة لبنانية للكبار و٥٠ ليرة للصغار، وبقي هذا الوضع حتى عام ١٩٥٩م.

ثم ازدادت أعداد الكويتيين الراغبين في الاصطياف، وشكلوا جالية كويتية في قرى الجبل لها حضورها ومقاهيها وبيوتها، حيث يلتقون هناك ويقضون فيها أشهرا متواصلة، ومن أشهر المدن التي أحبها الكويتيون مدينة (بحمدون)، وفيها شوارع باسم؛ (شارع الشيوخ، وشارع ولي العهد، وشارع آل البحر، وشارع آل الغانم)، كذلك بنيت فيها مساجد؛ واحد باسم مسجد العثمان، وآخر باسم مسجد الخرافي، إضافة إلى فندق «الساحة» المعروف باسم «المساعيد»، تلك الحالة الكويتية كانت مادة خصبة لكتابة وعرض مسرحية عرفت باسم «بحمدون المحطة».

وفي بلدة «القلعة» الواقعة في جبل لبنان أطلق اسم الكويت على الشارع الرئيسي فيها عام ٢٠١١م، وهو بمثابة عربون محبة من أهل البلدة للكويت

وشعبها، وذلك بحضور رئيس المجلس البلدي زيد العازمي ونائب رئيس اتحاد بلديات المتن الأعلى رئيس بلدية «القلعة» رياض الأعور.

على أن من «المعالم الكويتية» المشهورة والمعروفة ذلك القصر العائد للأمير الراحل سمو الشيخ صباح السالم في مدينة عاليه، حيث اعتاد أن يقضي فيه عطلة الصيف يشار إليه «بقصر أمير الكويت»، وجرت العادة منذ الستينيات أن يكون لبنان هو المصيف الثابت والرئيسي لسموه، لكن أحداث الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥م جعلت من الصعوبة الإقامة في مدينة عالية، لذلك كان عام ١٩٧٥م آخر عام يزور فيها لبنان.

وقد بنى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قصرا في هضبة جميلة من منطقة «مجدل بعنا» حين كان وزيرا للخارجية وكان مدير مكتبه سليم الدبوس، اللبناني الأصل الذي مُنح الجنسية الكويتية.

ومنذ ثلاثينيات القرن الماضي لم تنقطع صلات الشعب الكويتي بلبنان، وكان من عشاق ومحبي السفر إلى هذا البلد للتجارة والاستشفاء والدراسة والتملك والاصطياف، وبحسب مؤشرات أرقام السياح الزائرين كان لبنان الوجهة الأولى للمصطافين الكويتيين عند كل موسم سياحي، ولم يقتصر ذلك على فصل الصيف، بل امتد إلى معظم أيام السنة.

وما يميز الجالية الكويتية أنها أخذت صفة الجالية المقيمة في إطار الأسرة، فكثير منهم ممن يملكون العقارات والبيوت السكنية والقصور يقضون أشهراً في لبنان لا أياماً، على فترات متقطعة سواء في مناسبات الأعياد الدينية أو في العطل الرسمية.

وتتفاوت الأرقام المتداولة عن عدد السياح الكويتيين في لبنان من مصدر

إلى آخر، وإن كانت بنسب بسيطة، ومنذ عام ٢٠٠١م أصدرت الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس رفيق الحريري مجموعة قرارات لدعم السياحة؛ منها إلغاء تأشيرة الدخول نهائيا للمواطنين الكويتيين وأفراد عائلاتهم والخدم والسواق والمرافقين، وكذلك منح السيارات الخاصة بالرعايا العرب القادمين إلى لبنان إدخالاً مؤقتا لمدة ستة أشهر.

وبحسب تقرير أعده بنك بيبلوس اللبناني نشر في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٩م، ذكر أن السياح الكويتيين ينفقون ١٢٪ من إجمالي إنفاق السياح في لبنان، علما بأن قطاع السياحة يشكل ١٠٪ من إجمالي واردات الخزينة.

وقد بلغ عدد السياح الكويتيين خلال عام ٢٠٠١م، أي بعد تسهيل إجراءات الدخول عبر المنافذ الرسمية نحو ٦٠ ألف سائح، واستقبل عام ٢٠٠٤م حوالي ١٢٥ ألف كويتي، وفق تقديرات سفير لبنان في الكويت السيد جودت الحجار، وتراوحت الأرقام السنوية بين معدلات وسط من ٧٠ إلى ٩٠ ألفاً، تزيد أو تنقص تبعا للحالة الأمنية والسياسية السائدة في لبنان، لاسميا عند حدوث هزات أمنية كبيرة، كأحداث نهر البارد بين الجيش اللبناني ومسلحين في منظمة فتح الإسلام سنة ٢٠٠٧م، أو الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو ٢٠٠٦م، وما تلاها من توترات.

وقد امتد الوجود الكويتي في لبنان إلى أماكن متفرقة وأصبح جزءا من المشهد اللبناني بكل تنوعاته وتلاوينه؛ ففي بيروت هناك مشاريع اقتصادية وتجارية تحمل أسماء أصحابها، ومساجد تاريخية ساهم في ترميمها شخصيات كويتية، في الوقت الذي وضعت فيه لافتة على أحد شوارع بيروت تحمل اسم دولة الكويت تكريما لها ولمبادراتها الكريمة، وأحدثها تبرع أمير الدولة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

بإقامة متحفين تاريخيين؛ واحد في بيروت، والآخر في صيدا، تحفظ فيهما حقبة من تاريخ المدينتين الذي عاشتاه من آلاف السنين، بحيث يسمح هذا المتحف لكل مهتم وزائر بالاطلاع على ماضيهما العريق.

وقررت بلدية طرابلس في شمال لبنان عام ٢٠٠٩م إطلاق اسم سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح على أحد شوارع المدينة تكريما له على جهوده الإنسانية، وفي حالة تشبه ما سبقت إليه الكويت التي تسمى الشوارع الرئيسية فيها بأسماء المدن العربية، كشارع بيروت في منطقة حولي، وغيره من المسميات؛ بحيث تجد صورة حقيقية لأسماء المدن العربية من المغرب إلى صنعاء مرورا بقطر والبحرين وصولا إلى القاهرة ودمشق وعمان؛ فالوجه العربي للكويت لم يحجبه الغبار السياسي ولا الأزمات المستعصية، فعبارة «الكويت بلاد العرب» كانت شعار هذه الدولة على مدى عقود منذ عهد الاستقلال في بداية الستينيات وتوضع على الرسائل البريدية والكتب المدرسية.

على مدخل مدينة عالية الجبلية ارتفع مسجد بملامح معمارية إسلامية حمل اسم السيدة الفاضلة فوزية سليمان سيد علي الرفاعي، بعده بأمتار قصر الأمير الراحل سمو الشيخ صباح السالم الصباح، وغيره من القصور التي أضحت صورة زاهية تشكل أحد معالم المدينة.

وهناك مسجد آخر في قرية «عين العرب» تم تشييده على نفقة السيدة أمل المضف ضمن مساهمات بإعادة بناء القرية من قبل الكويت.

وفي أقصى الجنوب على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية كان لرجل الأعمال ناصر محمد عبد المحسن الخرافي أياديه البيضاء بتبنيه إعادة إعمار قرية «مارون الراس» على نفقته الخاصة بعد تدميرها من قبل الجيش الإسرائيلي في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦م.

ومازالت الذاكرة الكويتية تختزن الكثير من المشاهد والمواقف الجميلة عن قرى الاصطياف، والحديث يتواتر من الآباء إلى الأبناء بالصورة والرواية، والصحف الكويتية تزخر بالصور التي التقطها أصحابها في أحد المقاهي أو المطاعم الجبلية أو في مرحلة الدراسة بإحدى الجامعات الخاصة كالأميركية واليسوعية وغيرها.

وربما كانت بحمدون إحدى أهم المحطات التي يلتقي فيها المصطافون الكويتيون، ولهم فيها ذكريات لا تنسى، تحولت مع مرور الزمن إلى «حالة كويتية خالصة»، ولا يكاد يخلو اسمها من كتابات المعاصرين وأحاديث الرواد الذين أحبوها وسكنت القلوب قبل العقول.

فالكاتب محمد مساعد الصالح (القبس ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦م) اقترح أن يعلن الكويتيون أنهم طائفة من ضمن الطوائف اللبنانية تتخذ من بحمدون مقرا لها ليمارسوا فيها سلطاتهم، وهذا بالطبع من باب الفكاهة.

واختيار بحمدون لم يكن من باب الصدفة؛ فالتمتع بالطقس الجميل والهواء المنعش في عز الصيف والمناظر الخلابة، وتلك الإطلالة على الوادي الذي تغنى به الشاعر الفرنسي «لامارتين» وسمي باسمه؛ كل ذلك جعلها مقصدا لكل الفئات السياحية على اختلاف أعمارها وتوجهاتها ورغباتها، فارتفاعها عن سطح البحر نحو ١١٠٠ متر يحوطها في أشهر الصيف إلى مكان بارد، وخاصة في الليل، ويصل إليها الزائر خلال نصف ساعة من بيروت.

لم تغب الدواوين الكويتية عن مدينة بحمدون، بل انتقلت إليها وباقي المصايف في حمانا وفالوغا وقرنايل وعالية؛ فهناك ديوان الغانم، والصقعبي، والحسينيان، والخلف، وأحدث الدواوين التي أنشئت في عام ٢٠٠٥م هي ديوانية بوراشد الواقعة في «فندق سفير» بحمدون، والأولى من نوعها خارج الكويت،

قامت بها شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (كامكو) وشركة الشرق للوساطة المالية، بغرض بيع وشراء العقارات وتداول الأسهم الكويتية والخليجية، حتى أن بعضهم أطلق عليها اسم «بورصة بحمدون».

وعلى مدى سنوات كان الزميل يوسف الشهاب الكاتب والصحفي المواظب على الكتابة منذ عام ١٩٧٢م يحرص على نشر صور تاريخية «من قديم الكويت» في صحيفة «القبس» تظهر مقاهي ومطاعم واستراحات بحمدون التي شكلت مشهدا محببا ومهما في الذاكرة، وفي فصل الصيف تقام فيها المهرجانات ودورات رياضية بين فرق كويتية ولبنانية، مثل دورة ناصر الدبوس في بلدة حمانا التي تعتبر فرصة لجميع المصطافين المتواجدين في منطقة الجبل تجمع الشباب الكويتيين واللبنانيين للتعارف والتواصل.

في الستينيات كانت أخبار المصايف والسياحة تحتل المرتبة الأولى في عناوين الصحف.. ومع بداية فصل الصيف تتسابق الصحف الكويتية، كما في مجلة «دنيا العروبة» على سبيل المثال على نقل ما يحدث من أنشطة، فقد نشرت خبرا يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٣م تبشر فيه المواطنين الكويتيين أن بيوت «حمانا» استؤجرت بالكامل وأن عائلة واحدة استأجرت ستة بيوت.

هذا التواجد دفع الصحف الكويتية، منها صحيفة «القبس»، عام ١٩٧٤م إلى تخصيص إعلانات للمصطافين الكويتيين تدعوهم فيها إلى الحصول على نسختهم اليومية من المكتبات ومراكز البيع والتي بلغت ٢٢ مركزا غطت معظم مناطق السياحة.

ومع تكاثر السياح الكويتيين سنويا اشترى عدد منهم منازل في المصايف التي اختاروها، وخاصة أولئك الذين يقضون فترة زمنية طويلة في إقامتهم.

وقد كان عقدا الستينيات والسبعينيات من العقود الزاهية بالنسبة للمواطنين الكويتيين واللبنانيين على حد سواء، لدرجة أن نشاطات الجالية الكويتية في لبنان باتت من المعالم البارزة في أشهر الصيف اللاهبة في الكويت، وقد دأبت صحيفة «القبس» على متابعة نشاطات رجالات وأهل الكويت في لبنان، وصفحة المجتمع تستحوذ على معظم الأخبار تحت عناوين الكويت في لبنان، فنصف المواد المنشورة في الصفحة كانت عن السياحة الكويتية، فسالم المرزوق عضو مجلس الأمة - على سبيل المثال - يشاهد يوميا بالبدلة الأفرنجية، يتجول في مصيف بحمدون برفقة عدد من الأصدقاء، وعبدالله بشارة وصل والسيدة عقيلته إلى بيروت لتمضية الإجازة في صيف ١٩٧٤م، ويوسف السميط المعيد بجامعة الكويت - أصبح وزيرا للإعلام فيما بعد - اختار أحد المصايف اللبنانية لتمضية الإجازة، وإلى ما هنالك.

وقد جعل الحضور الكويتي من منطقة بحمدون ذات طابع خاص يحمل اسم الكويت، وفي معظم السنوات تشهد مهرجانات واحتفالات ومسرحيات، من شأنها إشاعة أجواء من الفرح وخلق مظاهر يألفونها، فقد عرضت فرقة مسرح الخليج العربي مسرحية «الديك الضائع» في بحمدون صيف عام ١٩٧٤م، والتي كتبها عبدالعزيز السريع، وأخرجها صقر الرشود.

والغاية من المسرحية مشاركة المصطافين الكويتيين عن طريق توفير أماكن للتسلية الفكاهية، والتي لاقت إقبالا كبيرا من أبناء الكويت ولبنان وتشجيعا من السفير محمد يوسف العدساني.

ولتعزيز هذا التواصل افتتح في شهر أكتوبر عام ١٩٧٣م أول مكتب سياحي لبناني دائم في الكويت، وقال السيد جان خوري مدير المكتب أنه يسعى لتقوية الروابط الطيبة وتقديم التسهيلات اللازمة للراغبين في زيارة لبنان.

وبحمدون كانت عروس المصايف الكويتية، وفيها تسمع حكايات جميلة يتناولها الناس من باب المعرفة، فالمصطافون هناك كانوا يعتبون على السيد صالح شهاب وكيل وزارة الإعلام المساعد، والمسؤول عن ملف الترويج السياحي بالكويت بسبب تجاهله بحمدون وعدم ضمها إلى برامج السياحة الصيفية في الكويت، وإذا شئت تتبع أخبار الموسم السياحي فما عليك إلا الجلوس قليلا في مقهى الطرابلسي ومطالعة الصحف الكويتية... على أن الجانب الاجتماعي يبقى هو أيضا البارز في هذا المجال؛ ففي عام ١٩٥٧م أقام المخرج عبداللطيف العثمان - وهو من المحبين والزائرين والمقيمين في مصايف لبنان - حفل غداء كبيراً تكريما للشيخ عبدالله الجابر الصباح خلال تواجده في لبنان لقضاء إجازته الصيفية فيه، جمع فيه أعداداً كبيرة من المصطافين، وكان حديث الصحافة في حينه.

مع مرور الوقت تحولت السياحة في لبنان إلى قبلة للمواطنين الكويتيين، وخاصة كبار السن منهم الذين كانوا يصطحبون عائلاتهم مع بداية الموسم إلى حيث المصايف التي يختارونها، مثل: بحمدون، وعاليه، وحمانا، والشبانية، وفالوغا، وغيرها، بعيدا عن حرارة أجواء الكويت، وفي وقت لم تكن فيه وسائل التكييف متوافرة في البلاد، كما يكتب الزميل يوسف الشهاب في صحيفة «القبس»، وهو المتخصص في تغطية أخبار السياحة اللبنانية في السبعينيات، يوم السابع من أغسطس عام ١٩٧٤م مقالة بعنوان «الروتين اليومي في بحمدون»، جاء فيها: «الصديق الفنان عبدالمحسن المهنا وصف التجوال اليومي للسياح الكويتيين في بحمدون بأنه أشبه بالأسطوانة التي تدور تحت الإبرة، فالشرائح كما يقول اعتادوا على ترديد نغمة واحدة كل يوم تبدأ بالسلام وتنتهي بسلام الوادع والذهاب إلى الفندق استعدادا لتحية اليوم الثاني... وهكذا.

وما قاله الصديق الفنان يكاد يكون أمرا حقيقيا، فكل من يشاهد ويعيش الحياة اليومية للسائح الكويتي في بحمدون المحطة يدركون ذلك؛ فالناس هناك متراصون في منطقة محدودة، خطواتهم قريبة والمسافة بين السائح والآخر لا تكاد تتعدى بضع سنتيمترات، خاصة في أوقات المساء وفي أيام الأحد حيث العطلة الرسمية في بيروت، وهذا التجوال اليومي رغم ما فيه من عناء للأقدام فإنه أيضا فيه عناء للجيوب؛ فالمعروضات في المحلات تجذب كل ما في الجيوب من نقود رغم ارتفاع أسعارها بشكل مخيف فعلا.

والسياحة بمفهومها العام لا تقتصر على بقعة معينة في شارع معين يزدحم فيه الرجال والنساء، بل هي - أي السياحة - متنفس للنفس الإنسانية وتغيير الروتين اليومي الذي اعتادت عليه في بلادها الأصلية.

لكن بعض السيّاح - سامحهم الله- وخاصة من الجنس الناعم، لا يدركون المفهوم الحقيقي للسياحة ولا كيفية الاستفادة منها، وإذا كانت السياحة في مفهومها هي شراء البضائع والتجوال اليومي على محلات بحمدون من أقصاها إلى أقصاها، إذا كانت هكذا فمن السهل جدا أن تبقى هنا في الكويت وتشتري كل ما تحتاجه بأسعار أقل وتوفير أكثر.

إن المشاهد التي رأيتها في بحمدون من معالم السيّاح الكويتيين هناك تترك وراءها أكثر من علامة استفهام؛ فليس من المقبول أن تكون السياحة بالشكل الذي ظهرت عليه في بحمدون هذا الصيف!!

قلبي معهم، لكن متى يتغير هذا الروتين؟». - انتهى المقال-

ولذلك ترى بعضهم يقضي ساعات النهار في المقاهي التي يجبونها ولا يغادرونها إلا لأداء الصلاة في المسجد القريب منهم، ثم يعودون بعد العصر لمزاولة لعبة "الكوت بوستة"، وبعضهم الآخر مع الشيشة.

وكانت فترة الصيف تمتد إلى أشهر، أما الطلبة الدراسون فيقيمون في مساكن داخلية أو شقق للإيجار.

يروي الزميل الأديب عبدالله خلف في قصة ساقها لي في أثناء لقاء جرى بين الدكتور أحمد سلامة والأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح، أنه فاجأ الحضور بالحديث عن المناخ والطقس في لبنان بقوله «إن طقس الكويت في الصيف أفضل بكثير من لبنان»، ونظرا لعلمه «بغرابة الطرح»، وبعكس ما يتداوله الناس استدرك حديثه إلى الحضور مضيفا: إن ذلك ربما يضحككم، لكني من الزاوية العلمية والطبية أقول: في الكويت وفي أثناء الصيف ترتفع درجة الحرارة وتصل إلى ٥٠ درجة أحيانا وفي هذا المناخ لا تبقى حشرات ولا ذباب، لأنها غير قادرة على تحمل درجات الحرارة هذه؛ فالذباب يموت ولا يقدر على العيش أو البقاء، بعكس لبنان الذي يكثر فيه الذباب في الصيف.

ومن الحوادث المؤسفة التي تعرض إليها بعض المصطافين الكويتيين في شهر أغسطس عام ١٩٧٤م، ما صار يعرف، "بحادثة مغاوير حمانا" التي وقعت بين عدد من أفراد الجيش اللبناني وبعض المصطافين الكويتيين، مما أدى إلى إصابة بعضهم بجراح.

وتصادف هذا الحادث مع وجود سمو الأمير الشيخ صباح السالم في قصره بمدينة عاليه، حيث استقبل يوم ٢٤ أغسطس ١٩٧٤م السيد نصري المعلوف وزير الدفاع يرافقه العماد إسكندر غانم قائد الجيش، ليعربا لسموه عن أسف الحكومة اللبنانية للحادث، وفي اليوم التالي لبى سمو الأمير دعوة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية على حفل الغداء الذي أقامه تكريما له في مقر الرئاسة في «إهدن» (شمال لبنان)، ومن جهة ثانية قام رئيس الوزراء السيد تقي الدين الصلح بزيارة مبنى السفارة الكويتية في بيروت ليعرب بدوره عن أسفه لوقوع الحادث.

وللدلالة على مدى الاستياء الذي عم المصطافين الكويتيين نشرت جريدة "القبس" رسالة من مصطاف كويتي على الصفحة الأولى كقضية رأي عام شرح فيها ما حصل.

## السياحة الكويتية

وقد جعل اختيار بيروت وجهة سياحية ومركزا لطلب العلم والدراسة والاستثمارات منها "سويسرا الشرق"، وباتت مقصداً لأبناء منطقة الخليج العربي كإحدى العواصم التي تستقطب السياح وعوائد النفط المالية التي نمت وتضاعفت في الستينيات لتتحول مصارف لبنان إلى "بنوك للرأسمال الخليجي النفطي"، وعليه فقد اختارت شركة الخطوط الجوية عبر البلاد العربية لصاحبها ومالكها الشيخ دعيج السلمان الصباح خط الكويت - بيروت أحد خطوطها الرئيسة، إضافة إلى دمشق والقدس، علاوة على إنشائها لمحطة صيانة لطائراتها في مطار بيروت الدولي، وقد أنشئت الشركة عام ١٩٦٠م، وكان لديها طائرة واحدة من طراز "DC-4"، وبعد أن انتعشت أعمالها اشترت ثلاث طائرات "DC-6"، واستمرت في العمل حتى ٢٦ أبريل ١٩٦٤م، يوم أن انتقلت ملكيتها إلى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بإعلان نشرته الصحف الكويتية وبتوقيع مشترك من السيد فيصل سعود الفليج رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية والشيخ جابر العذبي الصباح رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية عبر البلاد العربية.

وبالفعل كان لبنان من الدول التي يتوقف فيها معظم طلبة الكويت الدارسين بالقاهرة لعدم وجود خطوط مباشرة بين الكويت ومصر، وفي بيروت كان الطلبة المسافرون للقاهرة يلتقون زملاءهم الدارسين في لبنان ليضعة أيام قبل متابعة السفر إلى القاهرة، الأمر الذي جعل من بيروت نقطة ترانزيت، مثلما كانت البصرة في الأربعينيات والخمسينيات (يوسف الشهاب - جريدة القبس ١٠/ ٨/ ٢٠١٢م.

وعلى مدى سنوات طويلة كانت بلدان الخليج العربي تشكل العمق الحيوي والطبيعي للاقتصاد اللبناني بعد أن تحول إلى واحة للاستثمارات ومقصدا للسياحة وموئلا للطباعة والاستشفاء والتعليم، والكويت كانت إحدى هذه الحلقات؛ فأعداد السياح القادمين من الكويت تعرضت للمد والجزر تبعا للظروف السياسية والأمنية على وجه التحديد؛ فوفقا للأرقام التي أعدها مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان[1] تراوحت الأعداد خلال خمس سنوات من ٢٤ ألف عام ٢٠٠٩م و٩٥ ألف عام ٢٠١٠م ليتناقص بشكل حاد عام ٢٠١١م، ويصل إلى ٦١ ألف سائح، وهو ما نتج عنه خسائر فادحة بالاقتصاد اللبناني نتيجة موقف سياسي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي تجاه لبنان على ضوء انحياز حزب الله للنظام السوري ووصفته مجلة الاقتصاد والأعمال بالحذر، فكان الامتناع عن المجيء إليه في موسم السياحة أو في غيره من الموضوعات المثارة التي نالت قسطا من الكتابات وردود الفعل في الصحافة الكويتية[2].

ومنذ عام ٢٠١٣م، وعلى أثر دعوة مجلس التعاون الخليجي مواطنيه إلى عدم السفر إلى لبنان نتيجة سوء الأوضاع الأمنية فيه، التي شكلت صدمة كبيرة لقطاعات السياحة والتجارة نظرا لاعتمادهم على تلك الجاليات، رأى رئيس نقابة أصحاب المؤسسات السياحية جون بيروتي أن مقاطعة الخليجيين[3] للبنان

(١) جريدة "القبس" ٢٨/ ١١/ ٢٠١٢م، نقلا عن مجلة الاقتصاد والأعمال اللبنانية.

(٢) انظر مقال أحمد الصراف في صحيفة "القبس" ١١/ ٦/ ٢٠١٢م "يامن تقصدون جيرتها"، ومقال قاوي عبود وزير السياحة اللبناني (القبس ١٢/ ٦/ ٢٠١٢م) "تاطرينكم"، ومقال د. نجمة إدريس ١٦/ ٦/ ٢٠١٢م "معالي الوزير نحن قادمون إلى لبنان".

(٣) جريدة "النهار" الكويتية – صفحة سياحة وسفر - إعداد أسامة مقلد، ٣/ ٩/ ٢٠١٥م.

مستمرة فعليا منذ أربع سنوات، وقد انخفض الدخل السياحي خلالها من ثمانية مليارات دولار في عام ٢٠١٠م إلى ٣,٥ مليار في عام ٢٠١٤م.

ومرد هذا التراجع وفق بيروتي هو غياب السياح الخليجيين الذين يتراوح معدل إنفاقهم بين ١٣ و١٤ ألف دولار في السفرة الواحدة مقارنة بثلاثة آلاف دولار للسائح الأوروبي.

ويضيف "إذا كانوا يشكلون - أي الخليجيين - في العادة ٣٠ في المئة من إجمالي السياح فإنهم ينفقون ما نسبته ٥٠ في المئة من إجمالي الإنفاق السياحي في لبنان". ويشير المتحدث إلى أن القطاعات الأكثر تأثراً بغياب الخليجيين إلى جانب السياحة هي التجارة والعقار، إذ تراجعت الحركة التجارية في السنوات الأخيرة بنحو ٣٠ في المئة، خصوصا ما يتعلق بالسلع الفخمة، كما تراجعت حركة القطاع العقاري، ولاسيما شراء الشقق الفخمة بحوالي ١٢ في المئة أيضا.

وتظهر أرقام وزارة السياحة أن عدد السياح العرب حتى نهاية يوليو ٢٠١٥م بلغ ٢٧١ ألفاً من أصل ٨٨٠ ألفا يشكلون إجمالي الوافدين إلى لبنان، ويأتي العراقيون في رأس قائمة الوافدين بعدد سياح بلغ ١٠١ ألف، يليهم الأردنيون بعدد بلغ ٤٥ ألفا، فالمصريون بعدد بلغ ٤٢٧ ألفا، فالسعوديون بعدد بلغ ٢٩٧ ألفاً، والكويتيون بعدد بلغ ٢٠٤ آلاف، ومقارنة بعام ٢٠١٤م بلغ إجمالي عدد السياح العرب ٢٣٥ ألفا، أي أن الفترة ذاتها من عام ٢٠١٥م شهدت زيادة بحوالي ١٥ في المائة مقارنة بالعام الماضي، وناهز إجمالي عدد السياح في ٢٠١٤م قرابة ١,٣ مليون سائح.

هذا "الهجر" الخليجي للسياحة في لبنان انعكس على أرض الواقع، وظهرت تحقيقات صحفية عن قرى الاصطياف الخاوية من زوارها، كما في تحقيق نشرته

صحيفة "الراي" في (٦ يونيو ٢٠١٢م)، وكيف أن "بحمدون المكسورة الخاطر" تنتظر سياحها، وهي في خوف يتنابها من عبور الصيف بلا "الحبايب"، وهي التي تبعد عن بيروت نحو ٣٥ كيلومترا، وتعدّ الوجهة المفضلة للكويتيين منذ عقود؛ فهي بمثابة المنزل الثاني لهم[1]؛ إذ تغلب عليها السياحة العائلية نظرا لما تتميز به من طقس جاف وصحي بسبب ارتفاعها عن سطح البحر ما يقارب الألف متر وتشكل نسبة السياح الخليجيين ٤٠٪ من نسبة السياح، كما تشكل نسبة إنفاقهم على السياحة ٦٠٪، وأظهرت الدراسات أن الكويتيين هم ثالث السياح إنفاقا على المشتريات في لبنان بعد السعوديين والإماراتيين.... وفي تقرير موسع نقلته صحيفة "القبس" في ٢٨/ ١/ ٢٠١٢م عن مجلة "الاقتصاد والأعمال" موضحة جملة من الأرقام والإحصاءات التي تعكس حجم الدور الخليجي في الاقتصاد اللبناني، هي:

- تمثل بلدان الخليج الستة مصدرا لـ ٦٠ في المئة من تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج.
- يشكل السياح القادمون من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت ٣٥,٣ في المئة من إجمالي القادمين من العرب إلى لبنان، ونحو ١٢,٣ في المئة من الإجمالي العام للقادمين.
- السياح السعوديون يمثلون ٢٥ في المئة من إجمالي إنفاق السياح في لبنان.
- السياح من الإمارات وقطر والكويت والبحرين يستحوذون على ٢٠ في المئة من الإنفاق السياحي في لبنان.
- الفنادق والشقق المفروشة في لبنان استقطبت عام ٢٠١١م نحو ٨١٣٦١ نزيلا من السعودية، أي ما يمثل نحو ١١ في المئة من إجمالي النزلاء، وباستثناء

(١) جريدة "الوطن" تقرير لوكالة "كونا" ١٩/ ٧/ ٢٠١٢م.

اللبنانيين فإن السعوديين شكلوا عام ٢٠١١م معظم النزلاء المتكررين للفنادق والشقق المفروشة.

- الاستثمارات المباشرة من رعايا البلدان الخليجية تمثل ما بين ٧٥ و ٨٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI في لبنان.
- إن ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الطلب على القطاع العقاري في لبنان مصدره خارجي، وثمة حصة أساسية منه متأتية من اللبنانيين العاملين في بلدان الخليج ومن الخليجيين أنفسهم.
- بلغت قيمة الصادرات اللبنانية إلى بلدان الخليج عام ٢٠١١م ما نسبته نحو ٢٠ في المئة من إجمالي الصادرات.
- اللبنانيون العاملون في بلدان الخليج يستحوذون على حصة أساسية ومهمة من إجمالي المودعين غير المقيمين في المصارف اللبنانية.

ومهما يكن من أمر الاهتزازات في الجوانب السياسية وغيرها تبقى الحقيقة حاضرة؛ ففي أثناء افتتاح «مكتب تنمية العلاقات الاقتصادية - الخليجية» في بيروت يوم ٣/ ١١/ ٢٠١٥م أعلن سفير الكويت في لبنان عبدالعال القناعي أن «العلاقات بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي هي علاقات أصيلة ومتجذرة وليست فقط مصيرية، إنها أبدية، وستسمر بهذا المستوى رغم كل الظروف»، مشدداً على القول إن الاستثمارات والتبادل التجاري سيستمر ويزيد مادام هناك من يعمل بكل جهد لتعزيز هذه العلاقات وتقويتها.

من جانبه قال رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير (إن إنشاء «مكتب تنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية-الخليجية» يهدف لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودول مجلس التعاون وزيادة التفاعل والتعاون بين القطاع الخاص اللبناني ونظيره الخليجي).

ووجه تحية تقدير ووفاء لدول الخليج العربي وقياداتها وشعوبها «الكل هذا العطاء والاحتضان والمعاملة الحسنة التي خصوا بها لبنان وشعبه، لا سيما اللبنانيين العاملين في دول الخليج الشقيقة».

وأضاف «لولا احتضان دول الخليج لهذا العدد الكبير من اللبنانيين والتحويلات التي يرسلونها إلى بلدهم وعائلاتهم لكنا في أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية على الإطلاق في ظل الظروف الصعبة التي يعاني منها لبنان منذ عام ٢٠١١م والتي تزداد تعقيداً».

ولفت إلى أن دول الخليج هي أكثر من دعم لبنان ووقف إلى جانبه في كل الظروف، كما تشكل الأسواق الرئيسية للصادرات اللبنانية، إضافة إلى الاستثمارت الخليجية في لبنان تمثل معظم الاستثمارات الأجنبية والسائح الخليجي يأتي في المرتبةالأولى.

وهنا لابد من الإشارة إلى مرحلة الشهيد رفيق الحريري، وكيف تحولت مدينة بيروت في أثناء ترؤسه للحكومة اللبنانية أو بعد اغتياله إلى قبلة للسياحة الكويتية والخليجية، ومنطقة السوليدير ساهمت في تغيير وجهات سفر عدد كبير من المواطنين الكويتيين، حتى إن بعض الكويتيين[1] أصبح يقول عن نفسه إن "هواه لبناني style Lebanese للتدليل على أن مزاجه يطيب في لبنان، وآخرون يفسرون ذلك بأنه أصبح يشبه اللبناني في حبه للسهر والمرح، وهي ميزات يجتمع عليها معظم الكويتيين واللبنانيين، تماما كما يجتمعون في الحريات السياسية والإعلامية والاقتصادية والتعددية في شرائح المجتمع، ولطالما قرأ بعضهم ما يجري في لبنان لإسقاطه على الحالة الكويتية...

(١) صحيفة "القبس" أحمد أبو مرعي في ٢٤/١/٢٠١١م.

## الاستثمارات الكويتية

حجم الاستثمارات الكويتية في لبنان بلغ عام ٢٠١٠م نحو ٦٠٠ مليون دولار لكنه تناقص عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م إلى ما دون الـ ١٠٠ مليون دولار، وبحسب تصريحات رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال) يحظى المستثمر الكويتي باهتمام من جانب مؤسسات الدولة، وتتركز استثماراته في قطاعات السياحة والعقار والخدمات، وذكر أن المؤسسة تقدم امتيازات للمستثمرين الكويتيين متساوية مع اللبنانيين، والمتمثلة في الملكية بنسبة مئة في المئة لأي مشروع إنتاجي، لكن الفارق الوحيد هو في تملك الأراضي؛ حيث يطلب ممن يريد أن يمتلك أكثر من ٣٠٠٠ متر مربع أن يأخذ موافقة مجلس الوزراء اللبناني.

وبذلك تعد الكويت إحدى أهم الدول الداعمة للاقتصاد اللبناني؛ سواء من خلال الاستثمارات المباشرة التي تجاوزت المليارَي دولار (أرقام مختلفة) عام ٢٠١١م، لاسيما في قطاعي العقارات والفنادق، أو من خلال الدعم المالي الذي قدمته الحكومة الكويتية لدعم إصلاحات الحكومة اللبنانية في مؤتمر (باريس ١) و(باريس ٢).

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) فتشير في تقرير لها عام ٢٠١١م إلى أن الاستثمارات الكويتية تشكل نسبة مرموقة من الاستثمارات الأجنبية، وتزيد على ٣ مليارات دولار.

### أبرز المشاريع

من أبرز المشاريع الكويتية في العقار اللبناني مشروع المدينة الفينيقية التابع لشركة ليفانت القابضة باستثمارات بقيمة ١,٢ مليار دولار، ومشروع لاندمارك

في الوسط التجاري، وهو استثمار كويتي لبناني مشترك بنحو ٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى مشروع تلال العبادية العائد لشركة الأستشارات المالية والدولية "إيفا" إحدى شركات مجموعة البحر بكلفة نحو ١٠٠ مليون دولار، ومشروع مجمع قصور الساير في منطقة عالية، وفندق السفير هلوبوليتان في الروشة وبحمدون.

ويضاف إلى هذه المشاريع مشروع كليمنصو السكني الفاخر العائد لشركة المركز المالي الكويتي، كما تقوم شركة الضيافة القابضة إحدى الشركات التي تساهم فيها "كيبكو"، بتطوير مشروع سكني في منطقة الروشة يضم برجين بكلفة نحو ٩٠ مليون دولار.

ومن المشاريع العقارية أيضا مشروع صيفي كراون العائد لشركة المصالح العقارية بكلفة نحو ٣٥ مليون دولار، بالإضافة إلى فندق رمادا دان تاون أحد مشاريع شركة التعمير للاستثمار العقاري بكلفة نحو ١٨ مليون دولار، كما تقوم مجموعة عارف الأستثمارية بتطوير مشروع سياحي سكني في منطقة عمشيت يمتد على مساحة نحو ٣٠٠ ألف متر مربع، إلى ذلك سبق للشركة الكويتية للاستثمار أن ساهمت إلى جانب بيت أبوظبي للاستثمار في مشروع بواية بيروت في الوسط التجاري.

ومن جهة أخرى استحوذت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية على مراكز تجارية عدة.

وتدير شركة زين رخصة إحدى شركتي الاتصالات المتنقلة في لبنان.

علما بأن للبنك الوطني شبكة فروع كبيرة في لبنان منتشرة في عدد من المناطق، وتقدم ثلث الشبكة خدمات لا يستهان بها للمستثمرين الكويتيين هناك

وللمواطنين السائحين في بلد الأرز، فضلاً عن خدمات الجالية اللبنانية العاملة في الكويت. في حين أن "بنك عودة" من أهم الاستثمارات الكويتية بالقطاع المصرفي اللبناني.

### تشابك المصالح

نظرت المؤسسات الاقتصادية العالمية إلى بيروت في السبعينيات بكونها مركزا لإجتذاب رؤوس أموال الشرق الأوسط، وبالذات تلك التي تأتي من دول الخليج العربي المنتجة للنفط، إذ تتمتع رؤوس الأموال هنا بحرية التداول وكذلك أسعار الاستبدال التي تحددها ظروف العرض والطلب، وبالمثل فإن القانون الخاص بسرية الودائع في البنوك يلقي تقديرا كبيرا، وقد استمرت الودائع في البنوك اللبنانية في التزايد، ولا سيما بعد زيادة المداخيل المالية المرتبطة بعوائد النفط نتيجة لاتفاقيات طهران عام ١٩٧١م، وقدرت في مايو من عام ١٩٧٢م بـ ١٦٠٠ مليون دولار، أي ٥٠٠ ,٥ مليون ليرة لبنانية، وفي هذا الشأن وقع بنك «مورجان جارانتي ترست»، وهو واحد من أكبر البنوك، اتفاقاً في شهر فبراير عام ١٩٧٣م مع بنك أنترا اللبناني للاستثمارات يحصل البنك الأمريكي بمقتضاه على ٤٠ بالمائة من أسهم بنك المشرق، في حين تتولى حكومات الكويت ولبنان وقطر تغطية النسبة الباقية وهي ٦٠ بالمائة.

وتمتلك دولة الكويت ودائع ضخمة في بنك أنترا الذي تعرض لهزة عنيفة منذ عام ١٩٦٦م، استمرت فيما بعد وأدت إلى إعلان إفلاسه، وقبلها أي في عام ١٩٦٧م نشرت صحيفة "الهدف" الأسبوعية يوم ٥/ ١/ ١٩٦٧م خبرا رئيسيا على الصفحة الأولى عبارة عن رسالة شخصية من النائب كمال جنبلاط إلى الشيخ سعد العبدالله الصباح وزير الداخلية والدفاع يناشده التدخل للحيلولة

دون إقدام أصحاب الودائع الكويتية على سحب ما لديهم من أموال في البنوك اللبنانية، بعد أن سربت إشاعات حول احتمال قيام أصحاب الودائع الكويتيين بسحب ودائعهم إثر الهزة المالية التي خلفتها أزمة بنك أنترا، ورد عليه الشيخ سعد العبدالله برسالة طمأنه فيها بعدم سحب الأموال.

وقد ظهر تشابك المصالح بين الدولتين عام ١٩٧٤م عندما عاني مرفأ بيروت من مشكلة الازدحام التي تسببت في زيادة أسعار بعض السلع بمعدل يتراوح بين ١٠ و ١٥ بالمائة، والسبب أن معظم البضائع التي تستوردها دولة الكويت من أوروبا الغربية والشرقية (تقرير نشرته القبس يوم ١٠/ ٩/ ١٩٧٤م من مراسلها في بيروت) تأتي عن طريق بيروت بعد إغلاق قناة السويس، وقد تأثرت هذه البضائع الأوروبية بأزمة الازدحام في مرفأ بيروت.

وتذكر الإحصاءات أن الكويت ومنطقة الخليج العربي تستورد سنويا عن طريق بيروت ما يقارب مليون طن من البضائع والسلع الأوروبية وقيمة شحنها تصل إلى حوالي ١٥ مليون دولار.

وفي المقابل ارتفعت أجور الشحن البري من بيروت إلى الكويت والخليج العربي بمعدل ٥٠ بالمائة، ويعود السبب في ذلك إلى إغلاق قناة السويس من جهة والخسائر السورية في الشاحنات في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م من جهة أخرى؛ إذ قدرت خسائر سورية بحوالي ١٠٠ شاحنة في الغارات الجوية في أثناء تلك الحرب، وقد اشترت سوريا ٥٠٠ شاحنة جديدة بمساهمة من مؤسسات كويتية خاصة، وتقدر أجور الشحن البري بين بيروت والكويت ما بين ١٠ إلى ١٥ مليون دولار سنويا.

### التملك والعقارات

وفي بحمدون تجاوزت نسبة الكويتيين مالكي العقارات إلى نسبة إخوانهم

العرب ٦٠٪، ولا يزال قصر الأمير الراحل سمو الشيخ صباح السالم الصباح في عاليه، وكذلك قصر الشيخ عبدالله المبارك الصباح شاهدين على ذلك، وكذلك قصر سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في «مجدل بعنا».

ويتحدث رئيس بلدية بحمدون المهندس سمير خيرالله عن تاريخ وجود الكويتيين في المنطقة، «جريدة السياسة ١٠/٦/٢٠٠٢م»، قائلا: إنهم باشروا بالتملك في المنطقة ومحيطها منذ نشوء بحمدون كمركز للاصطياف؛ أي منذ الأربعينيات، حيث شيدوا الأبنية لقضاء فصل الصيف، ثم تطور الأمر في الاستثمار بشراء العقارات وفرزها وتشييد الأبنية السكنية عليها، ومن ثم بيعها إلى الكويتيين أنفسهم، وتتجاوز الأملاك ١٠٠ عقار، وبدوره أشار نائب رئيس بلدية عاليه عصام عبيد إلى أن معظم المالكين الكويتيين القدامى في عروس المصايف، كانوا من أسرة الصباح، وفي زمن السلم - أي بعد توقف الحرب الأهلية - شهدت المدينة إقبالا كثيفا للسياح العرب والكويتيين؛ فهناك أكثر من ١٥٠ شقة وفيلا وقطعة أرض لعائلات كويتية، ومن كبار المستثمرين رجل الأعمال الكويتي ناصر الخرافي الذي أقدم على بناء فندق ومسجد عند مدخل المدينة.

ورأت المدير العام لوزارة السياحة ندى السردوك «١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م» أن الكويتيين جاؤوا في طليعة المستثمرين داخل لبنان بشرائهم ٢٣٥ ألف متر مربع من الأراضي، وخصوصا في جبل لبنان، حيث توزعت هذه الاستثمارات على مشاريع شركات تجارية وسكن ومشاريع سياحية.

ويعرف الجانب الآخر من السياحة بالسياحة العلاجية والاستشفاء؛ حيث تتوافر مجموعة من المرافق العلاجية المتقدمة والمتخصصة يرتادها الكويتيون وغيرهم من أهل الخليج، ويحصلون فيها على مستوى جيد من الخدمات الطبية ويصل حجم الإنفاق في هذا القطاع إلى ١٢٪ من الدخل القومي.

ومن أجل تعزيز هذه العلاقة وقعت وزارة الصحة في دولة الكويت اتفاقية تعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت عام ٢٠٠٦م تتعلق بعلاج المواطنين الكويتيين وكذلك بالتدريب والتأهيل للجهاز التنفيذي والطبي.

وقد احتل الكويتيون المرتبة الأولى في التملك عام ٢٠٠٦م؛ إذ بلغ مجموع مساحة العقارات التي تملكوها ٣٩١ ألف و٦٠١ متر مربع، تركزت في العبادية وبعلشيمة وقرنايل.

وبحسب القوانين اللبنانية المرعية يحق للأجنبي شراء ٣ آلاف متر مربع من الأراضي، على ألا يتجاوز مجموع الأراضي المباعة للأجانب ٣٪ من مجمل مساحة القضاء و١٠٪ من مساحة مدينة بيروت، ويلزم صدور مرسوم وزاري خاص لكي يتمكن الأجنبي من شراء مساحة أكبر من ٣ آلاف متر مربع.

وفي السنوات العشر الأخيرة، بعد افتتاح فرع لبنك الكويت الوطني في لبنان عام ١٩٩٦م، وبعد استحواذه على حصة مهيمنة في بنك الريف اللبناني، عمل على تأمين كافة الخدمات المصرفية للجالية الكويتية والمغتربين اللبنانيين من خلال عشرة فروع تغطي معظم أماكن الاصطياف والسياحة، وإن كان فرع بحمدون الأكثر تفوقا واستقطابا للعملاء نظرا للارتباط التاريخي بين الكويتيين وهذه المدينة، ويعتبر المصرف الخليجي الوحيد الموجود إقليميا في لبنان، وبتلك الكثافة، وفي عام ٢٠٠٥م أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (كامكو) وشركة الشرق للوساطة المالية عن إطلاق حملة لتقديم أفضل خدمة للكويتيين في لبنان، حيث تقرر فتح ديوانية بوراشد لتداول الأسهم المدرجة في بورصة الكويت.

ويتم تملك العقارات في الأراضي اللبنانية للأجانب بحسب القانون رقم ١١٦١٤ بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠١م، الذي بموجبه يكتسب غير اللبناني الحقوق

العينية العقارية وفق الشروط الأساسية التي تجيز تملك ثلاثة آلاف متر مربع من الأرض دون أي ترخيص، ويمنع تملكه في المناطق الحدودية (مسافة ٣ كلم داخل الحدود اللبنانية)، على ألا يتجاوز مجموع ما يمتلكه نسبة ٣٪ من مساحة كل قضاء و١٠٪ من بيروت، وذلك بإصدار مرسوم بواسطة مجلس الوزراء لتملك أكثر من ٣ آلاف متر مربع.

وقد بلغ مجموع المساحات المملوكة للمواطنين الكويتيين قبل تعديل القانون حتى عام ٢٠٠١م، ما مجموعه ١٠٣١٦ متر مربع، في حين بلغ مجموع المساحات من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٩م حوالي ١٧٩١١٩٣ متر مربع، وبلغ عدد العقارات خلال الفترة من عام ١٩٩٣م إلى عام ٢٠٠٩م نحو ٤٤٨ عقارا، وبما مجموعه ١٨٠١٥٠٩ أمتار مربعة، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد المواطنين السعوديين.

وفي الجداول الإحصائية المنشورة في كتاب «ملف تملك الأجانب في لبنان» الصادر عن المركز الماروني للتوثيق والأبحاث في بيروت عام ٢٠١٠م وصلت نسبة المساحات المملوكة للجالية الكويتية في قضاء بعبدا ٢٧ , ٥٦٪، وفي قضاء المتن نسبة ٢٧ , ٣٪ من إجمالي المساحات المملوكة من قبل الأجانب، وجاء ترتيبها الخامسة بعد السعودية والإمارات وقطر وغير محدد الجنسية، وفي قضاء عالية كانت النسبة ٦٧ , ٢٢٪ من إجمالي المساحات، وفي قضاء الشوف بلغت ٥٩ , ٨٪، وفي قضاء جبيل احتلت الترتيب الخامس وبلغت ٦ , ٥٪، أما في قضاء زحلة فقد جاء ترتيبها بالمرتبة الأولى وبلغت ٣١ , ٥٧٪.

ويذكر أن مجموع ما يتملكه الأجانب في جبل لبنان يعادل نسبة ٤٥ , ٥٠٪ من المجموع العام لتملك الأجانب في لبنان، بينما مساحة جبل لبنان تعادل فقط ٤٦ , ١٨٪ من مجموع مساحة لبنان.

صورة التقطت عام ١٩٥٤م في لبنان - الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم قام بزيارة قصر بيت الدين التاريخي، ويبدا سمو الشيخ جابر الأحمد، وسمو الشيخ صباح الأحمد، كما يبدو المرحوم عبدالله الملا

تقرير قوات الجامعة العربية

الرأي العام

المطالبة بسحب رؤوس الاموال الكويتية من لبنان

احتجاجا على المماطلة بتبادل التمثيل السياسي

كلمة الرأي العام

العنوان الرئيسي في جريدة «الرأي العام» الكويتية حول المطالبة بسحب رؤوس الأموال الكويتية من لبنان ( يناير ١٩٦٢م)

صورة التقطت في لبنان تضم الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح وإلى جانبه طبيبه الخاص، وفي الوسط روضان الحمود الروضان

سفير الكويت في لبنان محمد يوسف العدساني متوسطا أعضاء الفرقة بعد تقديم العرض الأول لمسرحية «الديك الصالح» في بحمدون عام ١٩٧٣م

جان خوري رئيس المكتب السياحي اللبناني في الكويت

مريم الصالح خلال عرض المسرحية الفكاهية « الديك الصائم» في بحمدون - لبنان يوليو ١٩٧٣م

مواطنون كويتيون في لبنان يلتقطون صورة للذكرى

الخطوط الجوية عبر البلاد العربية الكويتية في الخمسينيات

بنك الكويت الوطني - فرع الصنائع - بيروت

فندق سفير في مدينة بحمدون

مقر جمعية الخريجين

يوم التضامن مع الشعب اللبناني الذي أقامته جمعية الخريجين الكويتية عام ٢٠٠٦م

برجس حمود البرجس رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتية يلتقي الرئيس اللبناني إميل لحود بحضور أنور الخساوي

يعود تاريخ هذه الصورة إلى عام ١٩٥٨م، وقد التقطت في أحد مقاهي بحمدون، ويبدو فيها من اليمين نصف اليوسف ومحمد العتيبي والشيخ عبدالله الخابر الصباح والشيخ جابر العلي ثم مشاري الحسن.

بيوت الكويتيين في بحمدون

فندق الكارلتون في بحمدون

مسجد الخرافي في بحمدون.

مشاريع كويتية في طلعة بحمدون

مسجد الرفاعي في بحمدون

ديوانية الصفاة في بحمدون.

بنك الكويت الوطني فرع بحمدون.

منظر عام لمنطقة السوليدير في بيروت.

# الفصل الثامن

# العلاقات الثقافة واحتان غنيتان بالتنوع

## العلاقات والثقافة واحتان غنيتان بالتنوع

في الميدان الثقافي تبدو الكويت ولبنان واحتين غنيتين بالتنوع والاعتراف بالآخر، وهما نموذجان يجمعهما تراث عميق الجذور يشي، كبير من حيث التماثل في الشأن الإعلامي والثقافي، يزهوان بخصوبة التجربة الديمقراطية، وبألوان من الاختلافات الصحية داخل مساحة كل منهما؛ فالمشهد الفني والمسرحي والإعلامي اللبناني تجد صداه في منابر وصحف ومسارح الكويت، كما هو الحضور الإعلامي المتبادل، فما من حراك ثقافي أو نشاط سياسي، إلا وتجد أثره عند الآخر.

وتاريخ العلاقات الثقافية بين الشعبين يسبق تاريخ العلاقات الثنائية بمعناها الرسمي من اتفاقيات وخلافه، فالإنتاج الثقافي الكويتي، ولاسيما «مجلة العربي» سفيرة الكويت الثقافية في جميع أنحاء العالم العربي كانت خير وسيط بين الشعبين، والحضور الإعلامي اللبناني كان شاهدا وناقلا وحاضنا للتجربة الكويتية بكل أبعادها ومعانيها الثقافية منها والسياسية، والتواجد الثقافي اللبناني على الساحة الكويتية من خلال الكتاب والصحف والفضائيات له حجمه وحضوره ومحبوه.

والتداخل بين الاثنين لا يكاد ينفصل، بل يتواصل وعبر ولوج الجامعات والمدارس اللبنانية التي كانت محط طموح وأنظار الكثيرين من المواطنين الكويتيين الذين عاشوا الصيغة اللبنانية المنفتحة والمتصدرة، فكانت إثراء لهذا التمازج بين الطرفين الذي استمر لسنوات طويلة، تعرضا خلالها لمحن قاسية استطاعا أن يتجاوزاها بتحصين النفس والمراجعة.

والكويت مثل لبنان في مضمون التجربة الثقافية، وقد أبديا حرصا على التواصل وتوثيق هذه العلاقات التي رسمت فيها قنوات الاتصال وكيفية تعزيزها.

ففي ٢٤ من فبراير عام ١٩٧٢م وقع البلدان على اتفاق إعلامي رغبة منهما في توثيق التعاون وتقوية الروابط الأخوية، وإدراكا منهما لما لوسائل الإعلام من آثار فعالة في تعزيز روح الإخاء العربي.

وتبع ذلك التوقيع على برنامج للتعاون الإعلامي في شهر يوليو عام ١٩٩٢م، يستهدف تطوير العلاقات الإعلامية في مجالات الإذاعة والتلفزيون، ووكالات الأنباء، وتبادل الخبرات وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

وفي عام ١٩٩٤م جددت الحكومتان اتفاقية برنامج التعاون الإعلامي بصيغة أكثر شمولية تغطي مجالات الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والهندسة الإذاعية والإعلام الداخلي والخارجي والصحافة والنشر.

وفي عام ١٩٩٥م جرى توقيع اتفاق للتعاون الثقافي والعلمي بناء على رغبة الطرفين في تقوية روابط الصداقة والتعاون بينهما، وإدراكا لأهمية التعاون في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية، يعمل الطرفان بمقتضاه على تشجيع التعاون بين بلديهما في مختلف المجالات العلمية والتربوية والثقافية بجميع الوسائل الممكنة، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لكل ما من شأنه زيادة تفهم ثقافة البلد الآخر وفنه وإقامة مهرجانات فنية، وتبادل البرامج والمناهج الخاصة بالتعليم الجامعي والتعليم العالي، والاتفاق على تقديم منح دراسية في مختلف مراحل التعليم الجامعي، وإعطاء التسهيلات الممكنة بما فيها منح التأشيرات لطلاب البلد الآخر الذين يرغبون في الدراسة على نفقتهم الخاصة.

وفي المجالات الثقافية هناك صور متعددة لتلك العلاقات؛ منها اتفاقيات تتصل بالطلبة الدارسين في الجامعات اللبنانية، وبرامج موقعة على صعيد العلاقات الإعلامية بين وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والوكالة الوطنية للإعلام،

والأهم من ذلك أن عددا من أبناء الكويت التحقوا بالجامعات والمدارس الخاصة منذ الأربعينيات، حيث كان الانتساب للجامعة الأميركية ومدرسة برمانا ومدارس الفرير الفرنسية والجامعة اليسوعية التي شهدت تخرج عدد كبير من مختلف التخصصات، وهم يحتلون اليوم مواقع قيادية في دولة الكويت، على أن بعض صور التداخل الثقافي يمكن أن تجدها في أمسية موسيقية تقدم ألحانا مريانية كنسية على يد الموسيقي الكويتي سليمان الديكان في عام ٢٠٠٠م، عندما قاد فرقة موسيقية مؤلفة من عازفين كويتيين ولبنانيين وخمس منشدات لبنانيات يتمعتن بأصوات جميلة رافقهن أحيانا على آلة الفلوت.

## الدراسة في الجامعات

في تقرير أعده وكتبه الباحث الأستاذ يعقوب يوسف الإبراهيم (القبس ٢٠ مارس ٢٠٠٦م) سلط الضوء على حقبة دراسة الرعيل الأول من الكويتيين في الجامعة الأميركية في بيروت في عشرينيات القرن المنصرم، والتي فتحت أبوابها عام ١٨٧٠م بإنشاء كلية للطب، وتبعتها بعد أربعة أعوام كلية للصيدلة ومدرسة إعدادية، واتسعت رقعة مبانيها في منطقة راس بيروت، وفي تلك المدرسة «انتظم الرعيل الأول من الكويتيين في العام الدراسي ١٩٢٨/٢٧م؛ وهم: المرحوم عبدالقادر بن موسى الإبراهيم، وعبدالعزيز عبدالرحمن الإبراهيم، وعبدالله بن يعقوب الإبراهيم، وكان المشرف على شؤونهم في اغترابهم هو المرحوم الحاج محمد البسام، وحينما بلغ إلى مسامع الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت حينذاك هذا النبأ بحكم العلاقة والصلة بآل إبراهيم راقت له فكرة ابتعاث الشيخ فهد السالم وتبعه نجله الشيخ محمد الأحمد الجابر للاستفادة من الالتحاق بهذا الصرح الأكاديمي العتيد. ويمكن تصنيف ذلك الابتعاث بأنه فكرة لإعداد وتأهيل

الجيل الثاني من شباب الأسرة لتسلم مناصبهم القيادية مستقبلا، فهم من أوائل الكويتيين الذين تمكنوا من الإلمام وإجادة لغة أجنبية هي الإنكليزية، لتضاف إلى حصيلة تعليمهم العام، ومن ثم الانفتاح على ثقافة متطورة، فاستمرت دراستهم هناك ما يقرب من أعوام أربعة، التحق بهم خلالها بعثة من شباب البحرين؛ هم: الشيخ عبدالله بن إبراهيم الخليفة، والشيخ خليفة بن محمد الخليفة، والشيخ أحمد ابن عبدالله الخليفة، وعبدالعزيز الشملان، وعبدالرحمن المعاودة، وأحمد العمران، وراشد الزياني وعبدالله الباكر».

وبقيت هذه الجامعة منارة ثقافية وعلمية يتم الحديث عنها وكتابة الذكريات بشأنها، مستشهدين بالأشخاص الذين التحقوا بها من باب تسجيل الأوائل، وعلو مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية، ومنهم الشيخ فهد السالم الصباح رئيس دائرة الأشغال والصحة، وعبدالعزيز البحر، ود. أحمد الخطيب الطبيب والسياسي المخضرم، وخليفة الغنيم كأول مجموعة من خريجي الجامعة، وكثيرا ما نشرت الصحف الكويتية صورا لمجموعة من الطلبة في أثناء دراستهم فيها، كما يفعل الزميل يوسف الشهاب في صحيفة «القبس» على الصحفة الأخيرة كل يوم جمعة تحت زاوية «من قديم الكويت».. حيث جاء في شرح الصورة المنشورة يوم ٢٢ يوليو ٢٠١٢م في لبنان .. بلد التعليم والاصطياف للسياح وطلاب العلم، التقى عام ١٩٥٢م عدد من طلاب الكويت الذين كانوا يتلقون دراستهم في الجامعة الأميركية كعادتهم وجاءت هذه الصورة التي يبدو فيها من اليمين (الجلوس) المرحوم سليمان حمود الخالد، والمرحوم عبدالله السيد رجب الرفاعي، والمرحوم إبراهيم جاسم البحوه، وسعدون محمد الجاسم الذي شغل منصب وكيل وزارة الإعلام الأسبق.

(والوقوف) سعد علي الناهض، والمرحوم بدر عبدالوهاب بوقماز، وعبدالعزيز أحمد البحر، ثم المرحوم سالم جاسم المضف.

والمعروف أن بعض الطلبة في هذه الصورة غادروا لبنان إلى القاهرة لاستكمال الدراسة في الجامعة الأميركية وجامعة القاهرة.

ومن بين الذين انتسبوا للجامعة عام ١٩٥٣م - المجموعة الثالثة التي توجهت من الكويت إلى بيروت على حساب إدارة المعارف براتب شهري تقدمه حكومة دولة الكويت للمبتعثين بواقع ٣٠٠ ليرة لبنانية تقريبا كل شهر، السادة: حمزة عباس (محافظ البنك المركزي في الستينيات)، ود.عبدالرحمن العوضي (وزير الصحة الأسبق)، وراشد الراشد (دبلوماسي ووكيل وزارة خارجية سابق)، ومبارك العلي، وخالد خلف، وكلهم أقاموا في سكن داخلي، وأتموا كامل دراستهم الجامعية فيها، ليعودوا إلى بلدهم ويتولوا مناصب قيادية في الدولة.

وفي جانب آخر من المشهد الثقافي استعرض الفنان أيوب حسين أربع عشرة صورة من مقتنياته وبكاميرته الخاصة، ونشرها في كتابه «من قديم ألبومات أيوب حسين الأيوب» الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية شهر نوفمبر ٢٠١١م، وهي عبارة عن رحلة لأعضاء الدورة الدارسية لطلبة كويتيين أوفدوا إلى الجامعة الأميركية في بيروت صيف عام ١٩٥١م، وشارك بالدورة عدد آخر من طلبة البحرين والسعودية، واستمرت من ٧/ ٧/ ١٩٥١م، إلى ٩/ ٩/ ١٩٥١م.

وفي أثناء الدورة قام الطلبة بزيارة مناطق الأرز وحمانا وزحلة، وبعلبك، وفي منزل رئيس الجامعة يوم ٥/ ٩/ ١٩٥١م ومعهم مدير الجامعة حبيب الكوراني تم توزيع الشهادات عليهم.

والصورة كانت ضمن ١٠٠ صورة أخرى عرضت في معرض خاص في صالة الفنون في ضاحية عبدالله السالم بمدينة الكويت يوم الأربعاء ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م.

بيروت في منزل رئيس الجامعة الأميركية، في ٥/٩/١٩٥١م، الدورة من ٧/٧/١٩٥١ - ٩/٩/١٩٥١م جميع أعضاء البعثة الكويتية مع الأستاذ مدير الجامعة حبيب الكوراني

وفي الصورة يبدو أعضاء الدورة الدراسية بعد توزيع الشهادات عليهم، وهم:

١ – عبدالحميد عطية

٢ – محمد إبراهيم الياسين

٣ – خالد المسعود

٤ – يعقوب الرشيد

٥ – أيوب حسين

٦ – خالد المضف

٧ – وفي بدايتهم بدر ضاحي العجيل

**في الوسط**

٨ – عبدالمحسن المسلم

٩ – عبدالصمد التركي

١٠ – عبداللطيف الخميس

١١ – صالح النصرالله

١٢ – محمد نوري

١٣ – رئيس الجامعة

١٤ – مدير الجامعة حبيب الكوارني

١٥ – صالح محمد

١٦ – يوسف عبيد

١٧ – سعد الغديري

**الصف الثالث**

١٨ – أحد مدرسي الجامعة الأميركية

١٩ – القضيبي

٢٠ – إبراهيم عبدالملك

٢١ – سليمان الحداد

٢٢ – عبدالعزيز بوشهري

٢٣ – عبدالوهاب الزواوي

٢٤ – محمد المسباح

٢٥ – سليمان العثمان

٢٦ – اسماعيل الشرهان

٢٧ – غازي حمدان

٢٨ – فارس عبدالرحمن

٢٩ – أحمد الشرهان

٣٠ – أحد مدرسي الجامعة

٣١ – مبارك العنيزي

٣٢ – محمد أحمد حسين

٣٣ – علي حسن العلي

٣٤ – عبدالمجيد محمد الخنفر

٣٥ – أحد مدرسي الجامعة

بيروت في منزل رئيس الجامعة الأميركية في ٥/ ٩/ ١٩٥١م.

ولم يكن الأمر مقتصرا على الدراسة في الجامعة الأميركية فقط، بل تعداه إلى معظم الجامعات العاملة في لبنان، واستمر بأعداد مختلفة تبعا للظروف السائدة بين البلدين، فكان هناك عدد لا بأس به من الدارسين الكويتيين في الجامعة اليسوعية

واللبنانية والعربية والبلمند واللبنانية - والأميركية (B.U.C) سابقا، وفي تقرير نشرته صحيفة «السياسية» بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨١م كشف رئيس جامعة بيروت العربية د. محسن خليل في محاضرة له عن أن ٢٧٨ كويتيا تخرجوا من هذه الجامعة منذ إنشائها عام ١٩٦٠م.

إضافة إلى التعليم العالي كان عدد لا بأس به من الطلبة الكويتيين الذين التحقوا بمدارس خاصة ومعاهد متخصصة مثل مدرسة «برمانا هايسكول» وغيرها التي تؤمن خدمة التعليم الداخلي؛ بحيث توفر لهم تلك المدارس المسكن والطعام وما يحتاجونه في دراستهم.

## شعراء ورحالة

الشاعر الكويتي المعروف صاحب كتاب «مذكرات بحار» أصدر كتابا بعنوان «لبنان والنواحي الأخرى» عام ١٩٨٠م، عن دار الربيعان للنشر.

احتوى على ٢١ قصيدة؛ منها «عندما يتقوس الجبل»، و«رجال الأرز»، و«لبنان والزيتون والعنب»، و«بيروت الشقراء الملتهبة»، وغيرها من القصائد التي يعبر فيها عن مشاعره ومشاهده وكيف ينظر إلى هذا البلد.

اخترنا واحدة منها وهي بعنوان «وماء البحر للحوت»

جاءت وفي ثوبها ألوان بيروت
في الصيف بين ظلال التين والتوت
جاءت مهاجرة الأحزان تاركة
رحاب بيت من القرميد منحوت
وساحة الرقص في أطراف حارتها
والراقصين وأضواء الحوانيت

كأنها خرجت من موجة قذفت
بها الرياح بشطآن العفاريت
تطفو على وجهها الشرقي عاصمة
منهوبة وصراخ شبه مكبوت
كأنها حملت آلام قريتها
لما استبيحت وطابور التوابيت
لو تستطيع لسوت من شردها
كل انحراف على كل الطواغيت
جاءت وحالاتها توحي بفلسفة
قديمة وقضاء شبه موقوف
الأفق للبار والأرضون أجمعها
ملك الذئاب وماء البحر للحوت

أما الشاعر الأديب الدكتور خليفة الوقيان فله أكثر من قصيدة عن لبنان منها «بيروت»، و«التوأمان»، والمقصود بالتوأمين الكويت ولبنان، إذ إن بين الدولتين والشعبين قواسم مشتركة عديدة، والنموذجان جديران بالبقاء والاحتذاء من قبل الآخرين، غير أنهما يتعرضان لمحاولات مستميته لتدميرهما، على حد تعبيره في مقابلة له مع جريدة «القبس» (٨/ ٧/ ٢٠٠٧م).

**التوأمان**

د.خليفة الوقيان

بيروت
واختنقت بعيني دمعتان

تلهب في الصدر مني جمرتان
ماذا أرى
رحل المكان
ترملت في الشاطئ الفضي
أسراب النوارس
ضيع الدوري أعشاش الصغار
مضى حمام الحب يخبط في الظلام

***

وحبيبة في الرملة البيضاء
تنتظر النبوءة
تسأل العراف
تكتب فوق خد الرمل سطرا
ثانيا...
يمحو لسان الموج ما كتبت
تعود
يعود
ترسل دمعة حرى
تغيبها الرمال

***

بيروت
سوسنة الحوافير

نفحة الزمن المعطر بالحنان
حنين فارق جبه الشيخ
المعمم بالوقار
تمزقت حلل الصنوبر
غادر العنقود حقل الكرم
هد التيه ظهر الأرز
وانسفحت على الأرض الدنان

***

لبنان
نحن التوأمان
المانحان الحب
حين تضن بالحب اليدان
من سيف كاظمة
ومن دارين
من صور ومن صيدا آتينا
نقهر الموج المعربد
تستحيل الريح في يدنا شراعاً
دفة للحلم
ننظم لؤلؤ البحرين عقداً
فوق نحر العصر
نغرس من شذا الأسفار
ألف منارة

تهدي إلى الركب الأمان

لبنان

نحن التوأمان

الغارسان الحرف قنديلا

على شفة الزمان

الحاصدان حرائق الأيام

حقل الشوك

عربدة القيان

لقد حجزت الكويت مساحة لدى الكتاب وأهل القلم من لبنان، وكانت لهم مطالعات في هذا الشأن، فكتاب «الكويت في كتابات أمين الريحاني» الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية عام ٢٠١١م احتوى على رسالة من ألبرت الريحاني شقيق أمين الريحاني موجهة إلى السيد عبدالرحمن خلف النقيب بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٢٤م، وهي رسالة محبة يتذكر فيها أصدقاءه في الكويت ويسأل عن أحوال البلاد، مستفسرا عما إذا كانوا سيأتون للاصطياف، وخاصة أن أجور السفر أصبحت زهيدة، وفيما يلي نص الرسالة:

في ٧ محرم ١٣٤٣ - ٧ آب ١٩٢٤م

حضرة الصديق الفاضل عبدالرحمن بك النقيب:

إن في القلب ذكرى للكويتيين عموما ولكن خصوصا لا تصل إليها يد الزمان الخؤون. وإنه لمطبوع في النفس من سجاياكم ما لا تنساه هذه النفس الحية.

وصلت الفريكة منذ منتصف الشهر، وشاهدت فيها الأخ العزيز بخير والحمد لله، وكان لنا ساعة في ذكراكم اشتملت على أزكى الحديث وأصفاه.

كيف أنتم في هذه الأيام الحارة؟ وكيف أحوال الكويت؟ وهلا تفكرون بالاصطياف في لبنان في السنة المقبلة؟ قد جاء من العراق إلى لبنان مائة وعشرون عائلة في هذه السنة، حيث إن أجور السفر أصبحت زهيدة في الأيام الحاضرة. فإحدى الشركات الوطنية تأخذ سبع ليرات ذهب على كل شخص من بغداد إلى بيروت بينما كانوا يأخذون «٢٥» ذهبا في السنة الماضية.

أخي انتهى من ريحانياته، وقد أخبرني أنه أرسلها إليك. أما «ملوك العرب» فسيكون حاضرا في الشهر القادم إن شاء الله. سلامات معطرة بنسيم لبنان المنعش.

المخلص

ألبرت الريحاني

ومن أكثر المشاهد المشتركة حيوية مشهد الإعلام الصاخب المنفتح والمتعدد في المجتمعين، فحالة الحراك الدائمة في مجال الحريات ونشاط المجتمع المدني تظهر حالة من التميّز على المستوى العربي بالرغم مما يثار بين وقت وآخر عن «تحجيم» و«ضبط» تلك المساحة من التعبير عن الآراء المختلفة والمتصادمة أحيانا، والمستفزة من قبل جيران الدولتين.

فالكتاب الذي نال شهرة واسعة في الكويت لخصوصيته أصدره صاحبه من لبنان، عندما لجأ إليه في الأربعينيات، وهو سكرتير المجلسين التشريعيين الأول والثاني عام ١٩٣٨م، خالد سليمان العدساني، والذي ينشر كتابا عنه المؤلف محمد صالح السبتي (دار المصري للنشر والتوزيع ٢٠١٤م)، ينقل عنه في المقدمة «اكتفيت وأنا في لبنان بإصدار رسالة صغيرة سميتها «نصف عام للحكم النيابي في الكويت»، ضمنتها فقط الوقائع والوثائق والإنجازات التي حدثت إبان مجلس الأمة التشريعي الأول، إلا أن مديرية الأمن العام صادرتها وطاردت من وزعها،

وغُضب علي من جديد، فتحاشيت العودة إلى الكويت بضع سنوات، لأعود عام ١٩٥٠م بطلب من الشيخ عبدالله المبارك الصباح».

## روايتين وحكايتين

الأسماء العاشقة للبنان والراوية لعلاقة الشعبين والتاريخ المشترك كثيرة، ومن بينها ما سطره الدبلوماسي والكاتب الدكتور عادل العبد المغني من خلال مقالات صحفية كتبها، اخترنا منها روايتين؛ الأولى تظهر مدى تعلقه بلبنان وحبه له، يقول فيها.

الهواء يباع بفلوس!!

خلال فترة الإجازة الصيفية، أيام الستينيات في ربوع لبنان الجميل، كنت أتابع محطة التلفزيون اللبنانية الوحيدة آنذاك، وتشدني البرامج الحوارية لجرأة المشاركين، وكذلك البرامج الترويحية وما أكثرها، ومن بينها برنامج الإعلامي والصحفي الهزلي المشهور نجيب حنكش، وفي إحدى الحلقات كان يحكي قصصه ومغامراته المثيرة والظريفة، فعندما هاجر إلى البرازيل في الأربعينيات أوصى الأصدقاء في بيروت بشحن سيارته إلى البرازيل، وعندما وصلت السيارة عن طريق البحر ذهب لاستلامها مع أصدقائه، وقبل ركوبه للسيارة انكب بشكل مفاجئ على إحدى العجلات وفتح صمام الهواء، فانقض عليه أصدقاؤه لمنعه، معتقدين أن مكروها ألم به، فقال لهم: (دخلكم أتركوني أشم هواء لبنان..!!) فتحرك لديهم شعور الحنين للوطن الأم لبنان، وأراد أصدقاؤه مشاركته وفعل الشيء نفسه، فقال لهم: (لا لا .. هلا بدكم تدفعوا مصاري.. هواء لبنان ما تشموه ببلاش!!).

نعم يا أستاذ نجيب حنكش، أصبحنا نذهب إلى لبنان كل عام لأجل استنشاق هواء لبنان الغالي!!»

أما الثانية فهي عبارة عن قراءة تاريخية لارتباط أهل الكويت بلبنان وقصة السياحة فيه، وعنوانها كما كتبها «الكويتيون في لبنان»!:

«تأتي معرفة أهل الكويت لهذا البلد الشقيق منذ أوائل العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأت أعداد قليلة من الطلبة الكويتيين تفد إلى لبنان للدراسة، ثم تلتها أعداد أخرى من المصطافين تدريجيا في بداية الأربعينيات تزور المصايف الجميلة مثل برمانا ويكفيا وظهور الشوير ورأس المتن وعاليه، وأخبرني الوالد طيب الله ثراه، الذي زار لبنان للمرة الأولى في عام ١٩٤٣م، أنه لم تكن مصايف بحمدون وفالوغا وحمانا وصوفر وقرنايل معروفة لدى الكويتيين في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أنه لم تكن قد استكملت خدماتها السياحية بالمستوى المطلوب، ولكن مع بداية الخمسينيات بدأت بالازدهار والجذب السياحي..

لقد أحب الكويتيون لبنان لأسباب كثيرة منها: كرم ضيافة أهله وحسن معاملتهم الممتازة، وعبارة (أهلا وسهلا) يسمعها المصطاف في كل مكان، بالإضافة إلى الأمن والأمان في ربوع مصايفه بذلك الوقت، وجمال المناظر الطبيعية الخلابة التي اجتمعت في بقعة واحدة من التنوع، البحر والسهول والجبال، كما تأتي شهرة لبنان في مطبخه ومقبلاته الشهيرة، وكما للغذاء الروحي له نصيب في تعدد الثقافات وحرية الإعلام والصحافة. إنها مميزات عديدة اجتمعت في هذا البلد، قد لا تتوافر في أي بلد آخر في العالم.

والجدير بالذكر، والظريف في الوقت نفسه، أن الدوائر الحكومية في الكويت منذ الخمسينيات كانت تصرف تذاكر سفر سنوية مجانية لموظفيها الكويتيين الراغبين في السفر على طائرات المؤسستين الوطنيتين وهما: الخطوط الجوية الكويتية المحدودة، والخطوط الجوية عبر البلاد العربية التي كان يمتلك أسطول

طائراتها الخمس الشيخ دعيج السلمان الصباح، ويقابل ذلك من جهة أخرى أن (دائرة السياحة والاصطياف) في لبنان تشجيعا منها للسياحة كانت تصرف للسياح والمصطافين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى عند وصولهم إلى مطار بيروت مبالغ تشجيعية؛ فالكبار يستلمون ١٠٠ ليرة لبنانية، ومن هم دون الثانية عشرة ٥٠ ليرة، وبعد ذلك مبلغا ممتازا بذلك الوقت، واستمر هذا الوضع حتى منتصف الخمسينيات، فالمعيشة بذلك الوقت كانت رخيصة جدا، أما بالنسبة للفنادق فكانت غاية في الرونق والنظافة والخدمة الممتازة والرخص في الوقت نفسه؛ ففي الخمسينيات كانت الإقامة مع ثلاث وجبات كاملة ما بين ٣-٥ ليرات لبنانية، ويحتسب معها الشاي والقهوة في مقهى الفندق مجانا، وعلى ما أذكر أن فندق الشرق في بلدة حمانا لصاحبه السيد فؤاد أبو الحسن كان يقدم أطباقا كويتية لإرضاء زبائنه الكويتيين، أما بخصوص المقاهي فكانت ملتقى الرواد الكويتيين اليومي، وكان طابعها في الخمسينيات وبداية الستينيات يختلف عن مظاهر أوائل السبعينيات؛ ففي تلك الفترة كان (مقهى العرب) في حمانا ملتقى رواد لعبة الورق (الجنجفة)، وبالأخص لعبة (الكوت بوسته)، أما مقهى الطرابلسي وأبو الشامات في بحمدون فكان لتدخين الأرجيلة ولعب الدومة، وفي الوقت نفسه ملتقى النخبة من رجالات الفكر والأدب والسياسة، أما مقهى أبوالخضر في بحمدون فمكان شاعري للراغبين في الهدوء والاستمتاع بمناظر (وادي لامارتين) الشهير.

كما كانت هناك تجمعات أخرى من الكويتيين في مقهى البورصة في بيروت للمتعاملين في الأوراق المالية والبنوك، وكذلك مقهى في فالوغا، وهو مكاني المفضل لأكل التوت والاستمتاع بالجو الشاعري مع انسياب هدير نبع مياه

الشلال، ولا أنسى بهذا الصدد مقهى شاغور حمانا وما كتب عنه الشعراء عندما قاضت قريحتهم مع تدفق مياه الشاغور الباردة وجلسات هذا المقهى طربية مع الأغاني التراثية اللبنانية الأصيلة.

ثم تأتي مرحلة أواخر الستينيات ويصبح مقهى (السبلندد)، و(الأرلكان) و(ورد)، و(الكرمة) في بحمدون ملتقى الشباب اليومي، وبالأخص في الأمسيات مع انتشار الضباب المتعش (الغطيطة)، فيتوزع الشباب حول الطاولات على شكل مجموعات متناثرة قد يصل عدد كل منها إلى عشرة أفراد، لتمضية الوقت وتناول الأيس كريم (البوظة العربية) وشرب السفن أب المخلوط بالرمان وقراءة الجرائد في راحة ما بعدها راحة، أما في الوقت الحاضر فقد تغير كل شيء، وشتان ما بين الأمس واليوم!!!.

على الجانب الآخر هناك أقلام لبنانية اجتهدت ووجدت أمكنة رحبة للتعبير عن مشاعرها، كما هو حال الصحفي فاضل سعيد عقل رئيس تحرير جريدة «البيرق»، الذي زار الكويت عام ١٩٥٢م مع وفد صحفي ضم السيدين (مصطفى الخرسا، وأوجين أبيلا)، وقدم وصفا للشيخ عبدالله المبارك الصباح رئيس الأمن العام، جاء فيه:

«هو شخصية فذة، قوية، ذكية، نظرته كالصقر، وطلعته كالنمر، تمثل أمامه للمرة الأولى فتؤخذ بسحر حديثه، وجاذبية أخلاقه، وسمو إدراكه، وثقته بنفسه.

إنه ديمقراطي أصيل، يحب الشعب حبا فائقا ويؤمن به وبكفاءته وجوهره. تجلس في حضرته فيلفت نظرك انتباهه الدقيق وسرعته وملاحظاته وخفة ظله ولباقته.

يرحب بالضيف إلى آخر درجات البذل والعطاء ويكرم ضيافته وينزله منزلة القلب من الجسم.

وتحضر مجالسه وهو يستمع إلى شكاوى الناس ودعاويهم فتراه ذلك الحاكم

العادل، الذي لا يقضي إلا بالإنصاف وبما يمليه الوجدان، أضف إلى ذلك فراسة طبيعية تنفذ إلى صميم الضمير، ونباهة فطرية، وذكاء حاداً.

عندما تشرفنا بمقابلة سعادته، وألقى كاتب هذه الأسطر خطابا بين يديه في مجلس السادة الأمراء والشيوخ والأعيان والوجهاء، ضمنه بعض أبيات من الزجل اللبناني سُرَّ طويل العمر سرورا عظيما، وتفضل بالرد عليه بكلمات تنم عن غروبته الفياضة وحبه للبنان، إذ قال، حفظه الله:

إن الكويت وطن اللبنانيين الثاني، ولبنان عزيز على قلوبنا، نحبه ونفاخر به ونعتبره مصيف العرب الطبيعي، وفي بلادنا لبنانيون كرام نكن لهم كل تقدير مقرون بالعطف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الكويت تمد يد التعاون إلى جميع الدول العربية في سبيل الخير للعام المشترك. ولا فرق عندنا بين عراقي ومصري أو كويتي ولبناني، فكلنا إخوان تربطنا رابطة العروبة».

## أهل الفكر والرأي

في اللغة المشتركة التي جمعت أهل الفكر والرأي، كانت هناك مداخلات أسهمت في بلورة الصورة الحقيقية التي يعيشها حكام الكويت بأقلام لبنانية لها وزن واعتبار، فالراحل إميل البستاني، نظرا لمعرفته بأمراء الكويت وعلاقته بهم، كتب ردا عام ١٩٥١م على رئيس تحرير جريدة "الديار" اللبنانية السيد حنا غصن، ونشر النص كاملا في كتاب السيد علي غلوم الرئيس عن الشيخ عبدالله السالم الصباح وثائق وصور من حياته ٢٠١٣م، والصادر أيضا من مركز البحوث والدراسات الكويتية، وفيما يلي النص:

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة الديار الغراء

بيروت

سيدي

قرأت في العدد ٢٦٢١ الخميس ٢ كانون الأول سنة ١٩٥١م مقالكم الافتتاحي بعنوان "شيخ الكويت" فلاحظت فيه وقوعكم في خطأ كبير، وقد يكون ذلك ناجما عن ما نقلته وكالة الأخبار من أن مدخول شيخ الكويت من البترول حسب الاتفاق الجديد سيقسم مناصفة بين الشركة وبين شيخ الكويت، ويظهر أنكم أخذتم الخبر على علاته وعقدتم حوله مقالكم الافتتاحي، فنظرا لمعرفتي التامة بشؤون الكويت وبتفاصيل ذلك الاتفاق، أضف إلى ذلك معرفتي الشخصية بشيخ الكويت سمو الأمير عبدالله السالم الصباح "أرى لزاما علي أن أوضح لكم الحقائق التالية:

إن عوائد النفط بحسب الاتفاق الجديد لا تعود إلى سمو الشيخ بل للإمارة "فالشيخ عبدالله السالم" رجل ديمقراطي النزعة يعيش عيشة هي غاية في البساطة، يحفظ أموال الإمارة لأهلها، فلا يتناول منها غير معاش معين يبلغ ثلاثة آلاف ليرة لبنانية في الشهر، غير أنه تمكن بفضل حنكته السياسية ودرايته أن يقيم في الكويت المنشآت الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس بشكل تفخر به الكويت، ففيها أحسن وأكمل مستشفى في منطقة الخليج العربي، أما المدارس فقد ضمت في العام الماضي ما يقارب اثني عشر ألف طالب وطالبة، واختار للإشراف على التعليم فيها أساتذة لبنانيين وفلسطينيين تحت إدارة المربي الكبير الأستاذ درويش مقدادي، كما أنشأ المدارس للإناث، ويوجد الآن في الكويت مائتان وخمسون معلماً وست وثمانون معلمة، وهو ينشئ الآن في الكويت كلية كبرى كاملة الأقسام تستوعب ما يقارب الألف طالب داخلي، وستبلغ تكاليفها ما يربو على المليون جنيها، هذا قليل من كثير يقوم به شيخ الكويت لصالح شعبه، فالتعليم

والخدمات الطبية متوافران للجميع بصورة مجانية، وحتى الأدوية والعمليات الجراحية التي تصرف للمحتاجين مجانا.

وقد فتحت الكويت أبوابها للبنانيين منذ بدء أعمال النفط فيها، وطالما أمر سمو شيخ الكويت بمعاملة اللبنانيين في الكويت معاملة الكويتيين أنفسهم، ويعمل في الكويت الآن ما يقارب الألف لبناني وأكثر من هذا العدد من اللاجئين الفلسطينيين، أما اللبناني فيمكنه الدخول بدون سمة، وهذا الحق منحه أمير الكويت إلى اللبنانيين فقط دون غيرهم، وهكذا يشعر اللبناني في الكويت شعوره في بيته وبين أهله.

هذه حقائق أعتقد أنه من الواجب إظهارها لقرائكم والقول إن شيخ الكويت يأخذ عوائد النفط له شخصيا يتصرف بها على هواه، هو افتراء على الحقيقة والواقع، وأعتقد أن "الديار" ترغب في إظهار هذه الحقائق والمحافظة على علاقات الود والصداقة بين لبنان والكويت:

مع تحياتي

إميل البستاني

بيروت ٨/ ١٢/ ١٩٥١م

وقد بقيت الكويت حاضرة على الدوام في الصحافة اللبنانية عموما ولديها مراسلون وزيارات يقوم بها مجموعة من أصحاب الصحف والكتاب في إطار المتابعة والاهتمام المشترك، وفي عام ١٩٦٨م كان "لمجلة الديار" مجموعة من الموضوعات نشرتها على مدى ثمانية أعداد، وقد كتب عنها الباحث الدكتور يعقوب يوسف الغنيم (جريدة الوطن ١٠/ ٨/ ٢٠١١م)، وهي تؤرخ لأحداث ونشاطات حصلت في الكويت في تلك السنة.

وكذلك الحال مع مجلة "الحوادث" وصاحبها سليم اللوزي الذي أقام روابط وعلاقات حميمة مع أمراء وقيادات ومجتمع الكويت طوال أربعة عقود مضت من خلال زياراته، ومن خلال مكتب يمثل المجلة يديره ويشرف عليه الزميل أحمد البوز، وبالطبع إضافة إلى مطبوعات وصحف أخرى لبنانية كثيرة تابعت الشأن الكويتي.

وهناك مطبوعة أخرى أبرزت الوجه الكويتي، هي مجلة "الأحد" لصاحبها نقيب الصحافة الأستاذ رياض طه، عندما أجرت سلسلة تحقيقات عن كويت الخمسينيات أجابت فيها عن أسئلة تدور حول اهتمامات الشعب والقضايا التي تشغله.

وقد زارها الصحافي اللبناني حسين محي الدين عام ١٩٥٧م، ونشر تحقيقاته تحت عنوان "شعب الكويت يلتهم لبنان": كنت أعتقد أن اللبنانيين وحدهم في مقدمة الشعوب ولعا بالبحث عن متاعب السياسة وأسبابها وحضرت إلى الكويت فوجدت من ينافس اللبنانيين في هذا المجال.

إن هذا البلد العربي الذي يزيد تعداد سكانه عن تعداد سكان دائرة واحدة من دوائر بيروت الانتخابية، يلتهم كل أسبوع كميات وافرة من المجلات والجرائد العربية والأجنبية تعادل ثلاثة أرباع الكمية التي تستهلكها بيروت، وهذا عائد إلى ولع المواطن الكويتي بمسايرة الأحداث العربية والعالمية.

ونظرا للتماثل الحاصل لدى قسم كبير في الرأي العام والصحافة في كلا البلدين تجاه السياسات البريطانية في المنطقة، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م بادر السيد عبدالرحمن يوسف العيسى (تاجر) بتعويض مجلة "الأحد" عندما قررت مقاطعة الإعلانات البريطانية والفرنسية مساهمة منها في واجب الكفاح مع مصر والجزائر... وذلك بنشر إعلانات عن بضائعه على الغلاف الأخير لمدة عام كامل.

## صباح السالم وعسيران

في كتابه الصادر عام ١٩٩٨م يروي نقيب الصحافة اللبنانية زهير عسيران قصة حدثت معه عام ١٩٦٦م مع الأمير الشيخ صباح السالم الصباح في أثناء زيارته إلى بيروت، وفي عهد الرئيس اللبناني شارل حلو: "يوم انتخبت نقيبا للصحافة قمت مع أعضاء مجلس النقابة عام 1966م بزيارة بروتوكولية تقليدية للرئيس شارل حلو، وقدمت المجلس، ورجوت أن تتحقق للنقابة في عهده ما لها من مطالب هو مؤهل كصحافي لتحقيقها، استقبلنا فخامته ورحب بنا بحرارة قائلا قولته المشهورة "أهلا بكم في وطنكم الثاني لبنان"، وكان الرئيس حلو يفتخر بأنه من أسرة الصحافة، وأنه يعتبر زملاءه عندما يزورون القصر أنهم في دارهم، أي وطنهم الثاني، المهم أن الجميع ضحكوا للغمزة اللطيفة وودعناه شاكرين... ويحضرني الآن أن الرئيس شارل حلو وجه في تلك الأيام دعوة رسمية إلى أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح لزيارة لبنان، مع العلم أن الأمير كان يصطاف في لبنان وله فيه قصره المعروف، ومع ذلك أراد الرئيس أن تكون الزيارة رسمية زيادة في تكريم الأمير، وقد اغتنمت الفرصة وزرت فخامته ورجوته، قبل وصول الأمير ببضعة أيام أن يذكرني بالخير عند مجيء سموه، وأطلعته على السبب المرجو، وهو أنني مدين للأمير بمبلغ من المال، وأن الفوائد تتراكم علي من بنك انترا، لعله يعفيني من هذا العبء الثقيل، فقال "تكرم يا نقيب"، وكانت لي علاقات خاصة مع الرئيس حلو قبل وصوله إلى سدة الرئاسة، وجاء موعد زيارة الأمير فانتقل الرئيس إلى المطار لاستقباله، وكنت بين المستقبلين بصفتي نقيبا للصحافة، وبعد استعراض ثلة من الجيش توقف الرئيس حلو وسأل: أين زهير؟ أريد النقيب عسيران، فتوقف الأمير مكانه يريد أن يفهم مغزى هذه اللفتة

من الرئيس الذي قال لضيفه "هذا رئيسي يا سمو الشيخ، ويوم تنتهي ولايتي أعود إلى الصحافة ويبقى هو نقيب الصحافة رئيسي"، لقد كانت لفتة كريمة من الرئيس حلو لا أنساها، فقد فعلت فعلها لدى سمو الشيخ صباح، وعلى النحو الذي كنت أتوقعه وكان منه، وأنا إلى جانب الرئيس نستقبل الأمير في المطار لم أجد أحسن من القول للضيف الكبير "أهلا بكم في وطنكم الثاني لبنان يا صاحب السمو".

وبعدما استقر الشيخ صباح في مصيفه أقيمت له حفلات تكريمية عدة؛ منها الحفلة التي أقامها سفير الكويت خالد جعفر، وقد اجتمع حول مائدة الأمير الرئيس شارل حلو، والرئيس صبري حمادة، والرئيس عبدالله اليافي، وكنت قريبا من هذه الطاولة فبعثت إلى الرئيس حلو بإشارة كي أنضم إليهم، تنبه لها الشيخ صباح وربطها بما حدث في استقباله في المطار، وسكت عليها بعض الوقت، وبعد أيام استدعاني الرجل وسألني: وين صرنا يا زهير؟ مشي الحال أو بعد؟ قلت "حتى الآن لم تمطر يا فخامة الرئيس"، ولكن بعد عودة الأمير إلى الكويت اتصل بي السيد حسن الخليل وكيل أملاك الأمير، فاجتمعت إليه وسلمني رسالة من صاحب السمو تحمل الخير والبركة، إذ أنني توجهت والسيد خليل إلى بنك انترا وأجرينا المعاملة اللازمة، ولكن كانت اليد قد وضعت على المصرف فتأخر إنجاز المعاملة زهاء سنة تقريبا، إنما انتهت بعد سنة على خير وكما شاء لها الرئيس حلو أن تنتهي.

بعد ذلك كان من واجبي أن أتوجه إلى الكويت لتقديم شكري للأمير، فاستقبلني في ضيافته بضعة أيام، ويوم قررت الرجوع إلى لبنان زرته مودعا ولم ينس أن يحملني تحياته لفخامة الرئيس شارل حلو قائلا "تحياتي له وسيعود إلى رحاب نقابتكم التي علينا وعلى العرب جميعا أن يذكروا صحافة لبنان بالخير لمواقفها وخدماتها الجليلة لقضايا العرب".

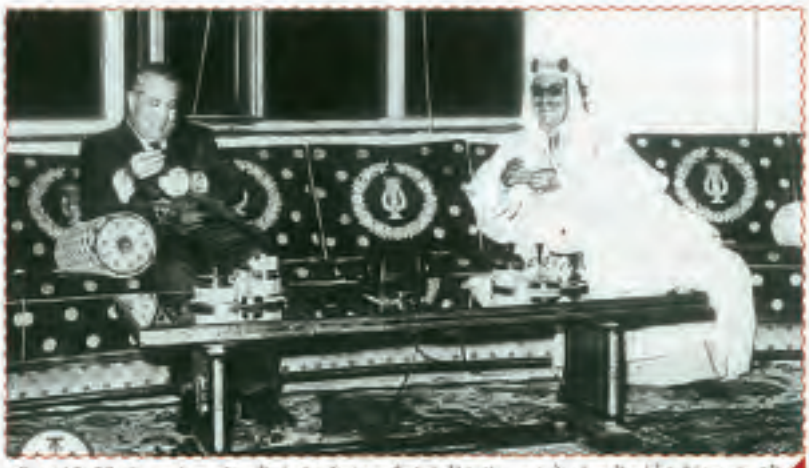

الشيخ عبدالله الجابر الصباح (رئيس دائرة المعارف) يستضيف إميل البستاني صاحب شركة «كات» التي قامت ببناء ثانوية الشويخ.

مجموعة من طلبة الكويت الذين درسوا في القاهرة وبيروت في الخمسينيات، هم جلوساً من اليمين: سليمان الحمود الخالد، وعبدالله السيد رجب الرفاعي، و ابراهيم جاسم البحوه، وسعدون محمد الجاسم ،ووقوفاً: سعد علي الناهض، وعبد الوهاب بوقماز، وعبدالعزيز أحمد البحر، وسالم جاسم المضف.

مبنى الجامعة الأميركية

غلاف كتاب أضواء على تاريخ الكويت لقدري قلعجي

ألبرت حوراني

عام ١٩٥٢م، التقى عدد من الطلبة وهم بطريقهم إلى القاهرة للدراسة في لبنان وهم: سعد علي الناهض، وسليمان حمود الزيد الخالد، وعبدالله السيد رجب الرفاعي، وسليمان المنيس

عادل العبدالمغني

الشاعر محمد الفايز

د. خليفة الوقيان

منح الصلح مع أحمد البزّ

محمد قاسم خير الدين الأفيوني والملقب (أبو الخير)

عبدالله شعبتو

صاحب الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات ونقيب الموزعين العرب أحمد حيدر

طلال سلمان - رئيس تحرير جريدة السفير عام ١٩٦٣م في الكويت

طلال سليمان في حفل عشاء ديوان الحراقي مصافحاً علي ثنيان الغانم

سمير عطاالله مع يوسف العليان، وجاسم الطوع، وعبدالله الشيتي في مناسبة مشتركة

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في أثناء توليه وزارة الخارجية مستقبلاً الصحفي سمير عطاالله، وعهدي المرزوق رئيس مجلس إدارة جريدة «الأنباء»

جورج مجاعص - عهد صف الأحرف بالرصاص -

أحمد الجارالله، وقاسم أفيوني، وجورج مجاعص في بداية تأسيس مطابع صحيفة السياسة الكويتية

ذو الفقار قبيسي مدير عام صحيفة القبس، وأحمد البوز مدير مكتب الحوادث اللبنانية في الكويت، وعبدالكريم بيروتي

محمد جاسم الصقر رئيس تحرير القبس، ورؤوف شحوري مدير التحرير مع خالد قطمة مدير تحرير «الأنباء»

يوسف العليان مع جمعة ياسين، ورؤوف شحوري، وخالد قطمة في حفل على شرف نقيب المحررين اللبنانيين

واجد دوماني، وجاسم المطوع، ومحمد بديع سربيه، ويوسف العليان، ومحمد بعلبكي، وهداية سلطان السالم، وأحمد يوسف بهبهاني، وعلي الهاشم في حفل غداء لنقيب الصحفيين اللبنانيين

محمد بعلبكي مع حمزة عليان

صورة لسليم اللوزي على غلاف مجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٨٠م

سليم اللوزي رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية مع جاسم القصف رئيس تحرير جريدة القبس الكويتية عام ١٩٧٨م

السفير الكويتي الأسبق والدبلوماسي محمد سالم البلهان يرحب بالنائب شفيق الوزان قبل أن يصبح رئيسا للوزراء وبينهما الشيخ عبدالله الجابر الصباح في حفل أقيم في بيروت مطلع الستينيات .

# الفصل التاسع

# اتفاقيات التعاون

## اتفاقيات التعاون

فيما يلي قائمة بالاتفاقيات الموقعة بين الدولتين:

١ – اتفاق إعلامي عام (١٩٧٢م).

٢ – اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال عام (١٩٧٥م).

٣ – اتفاق تعاون تجاري عام (١٩٩٦م) ومحضر التطبيق.

٤ – اتفاق ثقافي عام (١٩٩٦م).

٥ – اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام (٢٠٠٢م).

٦ – اتفاق تعاون إعلامي عام (٢٠١٠م).

٧ – مذكرة للتفاهم الصناعي عام (٢٠١٠م).

٨ – اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني عام (٢٠١٠م).

٩ – اتفاق بإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي عام (٢٠١٠م).

١٠ – مذكرة تفاهم في مجال المعارض عام (٢٠١٠م).

١١ – بروتوكول للتعاون في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عام (٢٠١٠م).

١٢ – اتفاق التعاون التجاري عام (٢٠١٣م).

## مرسوم بالموافقة على الاتفاق الإعلامي بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية (١٩٧٢م)

نحن صباح السالم الصباح

أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٧٠ فقرة أولى من الدستور، وبناء على عرض وزير الخارجية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي:

**مادة أولى**

ووفق على الاتفاق الإعلامي بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية الموقع في الكويت بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢م والمرافق لهذا المرسوم

**مادة ثانية**

على الوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا المرسوم، وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير الخارجية

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: ١٠ ربيع الأول ١٣٩٢هـ

الموافق: ٢٤ أبريل ١٩٧٢م

## إتفاق إعلامي بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية، رغبة منهما في توثيق التعاون وتقوية الروابط الأخوية بينهما.

وحرصا منهما على أن يسهم شعباهما في إقامة صرح حضارة عربية جديرة بماضيهما محققة للأهداف والمثل الواحدة، وإدراكا منهما لما لوسائل الإعلام من آثار فعالة في تعزيز روح الإخاء العربي

فقد اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على إنماء التعاون الإعلامي بين بلديهما وتعزيزه في مختلف الميادين الإعلامية

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المتعاقدان الأفلام السينمائية والتسجيلية والإعلامية والسياحية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الآخر وتقدمه وحضارته.

المادة الثالثة

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل وتشجيع إقامة المعارض الفنية والثقافية كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية.

كما يتبادل الطرفان المتعاقدان زيارات الأشخاص والوفود بهدف تبادل الخبرات والدراسات في المجالات الإعلامية والتعرف على النواحي الإعلامية لدى الطرف الآخر.

المادة الرابعة

يذيع كل من الطرفين المتعاقدين عن طريق الإذاعة الصوتية والمرئية برامج خاصة للتعريف بمظاهر الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في بلد الطرف المتعاقد الآخر، وبصورة خاصة بمناسبة الأعياد الوطنية لكل من الطرفين المتعاقدين.

المادة الخامسة

يشترك الطرفان المتعاقدان في إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية كلما كان ذلك ممكنا.

المادة السادسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات والعناصر والخبرات الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية بقصد تحسين طرق الإنتاج وتنميته وتطويره، بما في ذلك تبادل الإداريين والفنيين والإخصائيين من مخرجين ومديري برامج ومساعدين فنيين وغيرهم.

المادة السابعة

يقدم كل طرف من الطرفين المتعاقدين التسهيلات الممكنة لمراسلي الصحف والمنتجين السينمائيين ووكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون التابعين لبلد الطرف الآخر، وذلك تمكينا لهم من أداء واجباتهم المهنية مدة مكوثهم في بلد الطرف الآخر.

المادة الثامنة

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات الفنية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالسياحة، ويشجعان على إقامة المعارض السياحية والمعروضات الفنية والتجارية.

**المادة التاسعة**

يتبادل الطرفان المتعاقدان الدراسات والأبحاث العلمية والأثرية والإعلامية والمطبوعات والصور وصور المخطوطات والآثار القديمة المكررة والمستنسخة.

**المادة العاشرة**

ينسق الطرفان المتعاقدان طريقة إحياء التراث العربي ونشره، ويقدم كل منهما المعلومات والتسهيلات الممكنة للجانب الآخر لتحقيق هذا الغرض.

**المادة الحادية عشرة**

يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له مفوضين لوضع برامج تنفيذية سنوية أو دورية لتنفيذ هذا الاتفاق.

**المادة الثانية عشرة**

يصادق على هذا الاتفاق حسب القوانين المرعية في بلد كل من الطرفين المتعاقدين، وينفذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، ويظل ساري المفعول ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه أو تعديله، ولا يكون الإنهاء ساري المفعول إلا بعد مرور ستة واحدة من تاريخ التبليغ.

وقع هذا الاتفاق في الكويت في يوم ١٢ من شهر صفر سنة ١٣٩٢ هجرية الموافق يوم ٢٧ من شهر مارس ١٩٧٢ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بواحدة منهما ولكل منهما حجية كاملة.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

عن حكومة دولة الكويت

## قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥م
## بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

نحن صباح السالم الصباح

أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ و ٧٠ من الدستور

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وفقد صدقنا عليه وأصدرناه

**مادة أولى**

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت والكتابين الملحقين به، والمرافقة نصوصها لهذا القانون.

**المادة الثانية**

على الوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في: ٢٠ جمادى الثانية ١٣٩٥هـ

الموافق: ٢٩ يونيو ١٩٧٥م

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

تحرص دولة الكويت على توطيد علاقتها وتقوية روابطها مع الدول العربية

الشقيقة، وفي سبيل ذلك تعقد الاتفاقات الجماعية أو الثنائية مع هذه الدول للوصول إلى هذه الغاية التي يريدها الشعب العربي في الكويت.

وانطلاقا من ذلك وقعت حكومة دولة الكويت مع حكومة الجمهورية اللبنانية الاتفاق المرفق للتعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال، وذلك في بيروت في ٢٢ حزيران (يونية) سنة ١٩٧٢م، ويقضي هذا الاتفاق ببذل الجهد لإنهاء العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإطلاق حرية الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، والحيوانات الحية ذات المنشأ المحلي في كلا البلدين، كما تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم المماثلة المنتجات الزراعية والحيوانية التي يكون منشؤهما بلد أحد الطرفين.

أما التفصيلات الجمركية على المنتجات الصناعية فستحدد بجدول خاص تضعه لجنة مشتركة منصوص عليها في الاتفاق، كما أن المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية سالفة الذكر لا تخضع إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية.

أما بالنسبة إلى استثمار رؤوس الأموال فقد نص الاتفاق على أن يشجع الفريقان تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية وإنشاء شركات مختلفة بينهما وبين رعاياهما كما نص على أن رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين المتعاقدين أو رعاياه تستفيد في البلد الآخر من مزايا التشجيع والحماية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية.

كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين المتعاقدين لمعالجة الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ الاتفاق وتقديم المقترحات الهادفة إلى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

والأمر معروض للنظر

وزير الخارجية

## اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت

إن حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت، تحدوهما الرغبة في توطيد الروابط الأخوية بين بلديهما، رغبة منهما في تنمية التبادل التجاري وتوثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين قد اتفقتا على ما يلي:

### المادة الأولى

يبذل الطرفان المتعاقدان ما في وسعهما لإنماء العلاقات الاقتصادية بين بلديهما إلى أقصى حد مستطاع، وذلك بأن يمنح كل منهما الآخر المعاملة التي تساعد على تحقيق ذلك وفقا لأحكام هذا الاتفاق.

### المادة الثانية

تطلق حرية الاستيراد والتصدير بين البلدين للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والحيوانات الحية ذات المنشأ المحلي، باستثناء المنتجات التي تحظر الأنظمة المحلية استيرادها أو تصديرها.

### المادة الثالثة

أ - تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم الأخرى المماثلة المنتجات الزراعية والحيوانية التي يكون منشؤها أحد بلدي الفريقين المتعاقدين المستوردة إلى بلد الطرف الآخر.

ب - أما التفصيلات على المنتجات الصناعية فستحدد بجدول خاص تضعه اللجنة المشركة المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة من الاتفاق ويعتبر هذا الجدول جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق وفقا للكتابين (أ) و(ب) المتبادلين والملحقين بهذا الاتفاق.

### المادة الرابعة

لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الطرفين والمصدرة إلى بلد الطرف الآخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية في البلد المستورد.

### المادة الخامسة

تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ لبناني أو كويتي إذا كانت قيمة المواد الأولية ذات المنشأ العربي وأجور البلد العاملة وتكاليف التصنيع المحلية الأخرى لا تقل عن ٣٠٪ من تكاليف الإنتاج.

### المادة السادسة

يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء وفقا لهذا الاتفاق بشهادة منشأ مصدق عليها من قبل السلطات المختصة في البلد المصدر.

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية تكون شهادة المنشأ وفقا للنموذج المرفق ربطا.

### المادة السابعة

أ – يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانزيت بوسائل النقل جميعها عبر بلديهما وبعدم إخضاع الترانزيت لرسوم جمركية أو رسوم ترانزيت أو أية رسوم أخرى عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات مقابل الخدمات الناتجة عن عملية الترانزيت ووفقا للنظم الجمركية المرعية الإجراء في كل من البلدين.

ب – يعمل كل من الفريقين على إبرام اتفاقية منفردة خاصة بأمور النقل الجوي.

المادة الثامنة

يعمل كل من الفريقين المتعاقدين على تشجيع السياحة بين بلديهما

المادة التاسعة

يشجع الفريقان المتعاقدان تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية من رعوية أي من البلدين المتعاقدين في البلد الآخر وكذلك إنشاء شركات مختلطة بينهما وبين رعاياهما في كل البلدين.

المادة العاشرة

تستفيد رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين المتعاقدين أو رعاياه في البلد الآخر من مزايا التشجيع والحماية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية.

المادة الحادية عشرة

يسمح الفريقان المتعاقدان بانتقال رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين أو رعاياه في البلد الآخر وأرباحها وفوائدها بحرية تامة بين البلدين وبعملة قابلة للتحويل.

المادة الثانية عشرة

يعمل كل من الفريقين المتعاقدين على منح رعايا الفريق الآخر التسهيلات اللازمة للاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والمهن الحرة وفقا للأنظمة المرعية في كلا البلدين.

أحكام عامة

المادة الثالثة عشر

رغبة في السهر على حسن تنفيذ هذا الاتفاق تشكل لجنة مشتركة من ممثلي

الفريقين المتعاقدين تجتمع مرة في السنة على الأقل أو بناء على طلب أحد الفريقين تكون مهمة اللجنة المشتركة

أ – معالجة الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ هذا الاتفاق.

ب – تقديم المقترحات الهادفة إلى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

**المادة الرابعة عشرة**

يتم التصديق على هذا الاتفاق وفقا للأصول المرعية الإجراء في كل من البلدين، ويصبح نافذا بعد انقضاء عشرة أيام على تبادل وثائق التصديق والإبرام، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات، ويجدد تلقائيا ما لم يبلغ أحد الفريقين الفريق الآخر خطيا قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية العمل بالاتفاق رغبته في تعديله أو إنهاء العمل به.

وقع في بيروت في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٧٢م على نسختين باللغة العربية

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

أنور الصباح

وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة دولة الكويت

خالد العدساني

وزير التجارة والصناعة

## قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٦م
## بالموافقة على اتفاق للتعاون التجاري بين
## حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥م بالموافقة على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

**مادة أولى**

ووفق على اتفاق التعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية والموقع في بيروت في ١٠ يناير سنة ١٩٩٦م والمرافقة نصوصه لهذا القانون.

**مادة ثانية**

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٦ ربيع الثاني ١٤١٧هـ

الموافق: ٢١ أغسطس ١٩٩٦م

## مذكرة إيضاحية
## لمشروع القانون بالموافقة على اتفاق للتعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٢م تم التوقيع في بيروت على اتفاق تعاون اقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة دولة الكويت والحكومة اللبنانية، وقد ووفق على الاتفاق المذكور بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥م.

ورغبة من حكومتي البلدين في توطيد الروابط القومية والتاريخية وتنمية ودفع عملية التبادل التجاري وتوثيق التعاون الاقتصادي بين بلديهما على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بينهما فقد تم التوقيع على الاتفاق المرافق في مدينة بيروت في ١٠ يناير ١٩٩٦م.

وينص الاتفاق الأخير في مادته الأولى على «زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين»، كما ينص في مادته الثانية على «السماح باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين في إطار النظم والقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين»، ونص في المادة الثالثة على «إعفاء تلك المنتجات والثروات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وإعفاء المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر طبقا لما يتم الاتفاق عليه ولا يشمل الإعفاء ما يتم تحصيله مقابل خدمة محددة كرسوم الأرضية والتخزين والنقل والشحن والتفريغ إذا كانت مفروضة على السلع الوطنية».

وعرفت المادة الرابعة من الاتفاق المنتج الصناعي بأنه «كل منتج لا تقل تكلفة المواد الأولية واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج الأخرى المحلية الداخلة في

صنعه عن ٤٠٪ من تكاليف إنتاجه الكلية»، وتضمنت المادة الخامسة من الاتفاق النص على أن «يسمح كل طرف للطرف الآخر بالاشتراك في المعارض الدولية الدائمة أو المؤقتة التي تتم على أرضه وتقديم كافة التسهيلات لإقامة هذه المعارض أو المراكز التجارية في حدود القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في كل البلدين».

كما نصت المادة السادسة على أن «يعمل كل من الطرفين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك تسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جنسية البلدين».

وأوجبت المادة السابعة أن «تكون المدفوعات المستحقة بإحدى العملات الحرة وأن يتم الدفع عن طريق البنوك التجارية المعتمدة في البلدين».

ونصت المادة الثامنة على «تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين تكون مهمتها تقديم المقترحات التي تؤدي إلى تنمية العلاقات التجارية بينهما وتذليل كافة الصعوبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ الاتفاق ووضع جداول المنتجات التي يسري عليها الإعفاء الجمركي».

ومن حيث إن أحكام هذا الاتفاق لا تتعارض مع التزامات دولة الكويت في المجالين العربي والدولي، وكانت المادة رقم(١٠) منه قد نصت على «أن يوضع موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل التصديق عليه» فقد طلبت الجهة المعنية وهي وزارة التجارة والصناعة التي وقعت هذا الاتفاق نيابة عن حكومة دولة الكويت في ١٠ يناير ١٩٩٦م اتخاذ إجراءات التصديق عليه.

ولما كان الاتفاق المذكور قد تضمن النص على «إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية وكذلك المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية

والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل» على النحو المبين بالمادة الثالثة منه، كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أن «يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت الموقع بين البلدين في ٢٢/ ٦/ ١٩٧٢م، وذلك في حدود المواضيع التي يعالجها هذا الاتفاق»، وهو الاتفاق الذي تمت الموافقة عليه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥م. لذلك فإن الموافقة على المعروض تكون بقانون وتحقيقا لهذا الغرض فقد أعد مشروع القانون المرافق.

## اتفاق للتعاون التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية (ويشار إليهما فيما يلي بـ «الطرفين المتعاقدين» إذ تحدوهما الرغبة في:

- توطيد الروابط القومية والتاريخية المنبثقة عن إيمان شعبيهما الشقيقين الكويتي واللبناني بالأخوة التي تربطهما.

- تنمية ودفع عجلة التبادل التجاري، وتوثيق التعاون الاقتصادي بين البلدين على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بينهما.

اتفقا على ما يلي:

### المادة الأولى

يتخذ الطرفان المتعاقدان كل ما من شأنه زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك وفقا للأنظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين.

### المادة الثانية

يسمح الطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر مباشرة في إطار النظم والقوانين واللوائح السارية في كلا البلدين.

### المادة الثالثة

أ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها أحد الطرفين.

ب - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر والتي يتم الاتفاق عليها.

ج - لا تعتبر من قبيل الرسوم ما يجبى مقابل خدمة محددة مثل الرسوم الأرضية والتخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الرابعة

يعتبر منتجا صناعيا ذا منشأ كويتي أو لبناني لأغراض هذا الاتفاق كل منتج صناعي لا تقل تكلفة المواد الأولية واليد العاملة المحلية وتكاليف الإنتاج المحلية الأخرى الداخلة في صنعه عن ٤٠٪ من تكاليف إنتاجه الكلية، على أن ترفق بهذه المنتجات الصناعية المصدرة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين إلى الطرف المتعاقد الآخر شهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد الآخر.

المادة الخامسة

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر الاشتراك في المعارض الدولية أو المعارض الدائمة أو المؤقتة التي تقام على أراضيه، كما يقدم له كافة التسهيلات لإقامة هذه المعارض في المراكز التجارية، وذلك في حدود القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في كل من البلدين.

المادة السادسة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة، وكذلك تسهيل منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال من جنسية أحد البلدين باتجاه البلد الآخر.

**المادة السابعة**

تتم المدفوعات المستحقة طبقا لهذا الاتفاق بإحدى العملات الحرة القابلة للتحويل عن طريق البنوك التجارية المعتمدة في البلدين وفقا للتشريعات والأنظمة الخاصة برقابة عمليات الصرف في كل منهما.

**المادة الثامنة**

رغبة في تيسير تنفيذ هذا الاتفاق وتسهيل تبادل البضائع والسلع بين البلدين، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين تكون مهمتها:

أ – تقديم المقترحات التي تؤدي إلى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

ب – العمل على تذليل كافة الصعوبات التي قد تنشأ خلال تنفيذ هذا الاتفاق.

ج – وضع جداول للمنتجات التي يسري عليها الإعفاء الجمركي المذكور في المادة الثالثة.

د – تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين في عاصمتي البلدين بالتناوب.

**المادة التاسعة**

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة الكويت الموقع في بيروت في ٢٢/ ٦/ ١٩٧٢م في حدود المواضيع التي يعالجها هذا الاتفاق.

**المادة العاشرة**

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من كلا الطرفين المتعاقدين، كل وفق أنظمته الدستورية، ويوضع موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه.

**المادة الحادية عشرة**

يسري هذا الاتفاق لمدة عام اعتبارا من تاريخ نفاذه ويتجدد تلقائيا لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة قبل ثلاثة أشهر من انقضاء المدة الأولى أو أي من المدد اللاحقة برغبته في عدم تجديد الاتفاق.

**المادة الثانية عشرة**

تظل نصوص هذا الاتفاق سارية المفعول بعد انقضاء العمل به بالنسبة للعقود التجارية المبرمة خلال فترة سريانه التي لم ينجز تنفيذها حتى تاريخ إنهاء العمل به وذلك حتى يتم إنجازها.

وقع هذا الاتفاق في يوم الأربعاء بتاريخ ١٩ شعبان ١٤١٦هجري الموافق ١٠ يناير ١٩٩٦م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

ياسين كامل جابر

وزير الاقتصاد والتجارة

عن حكومة دولة الكويت

هلال مشاري المطيري

وزير التجارة والصناعة

محضر اجتماع لتطبيق اتفاق التعاون التجاري الذي تم التوقيع عليه في بيروت بتاريخ ٢٠/٩/١٩٩٨م بين وزير التجارة والصناعة الكويتي عبدالعزيز الدخيل وبين وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر كما نشر في صحيفة "النهار" اللبنانية بتاريخ ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٨م

انطلاقا من العلاقات الأخوية بين بلديهما الشقيقين، وما يرتبطان به من

علاقات مميزة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وتطبيقا لاتفاق التعاون التجاري الموقع بين حكومتي البلدين في ١٠ كانون الثاني، وما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاق لجهة الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بالنسبة للمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الآخر والتي يتم الاتفاق عليها، اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى:

تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني المدرجة في القائمتين المرفقتين (أ) و (ب) والمتفق عليها بموجب محضر الاجتماع الموقع عليه من اللجنة الفنية المشتركة في الكويت بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٨م، بذلك بدءا من ١/ ١/ ١٩٩٩م.

المادة الثانية:

تخفض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على بقية المنتجات الصناعية لكلا البلدين بنسبة ٢٥ في المائة سنويا بدءا من ١/ ١/ ١٩٩٨م، وتشمل قطاعات الصناعات النفطية والبتروكيميائية والكيميائية، والمنتجات المعدنية، والتعدينية غير المعدنية، والنسيجية والملبوسات الجلدية، وصناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر، وصناعة المواد الغذائية والصناعات الخشبية.

المادة الثالثة:

يخضع هذا الاتفاق للأحكام المنصوص عليها في اتفاق التعاون التجاري الموقع بين حكومتي البلدين بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦م.

## مرسوم رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٦م

### بالموافقة على اتفاق ثقافي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

بعد الاطلاع على الدستور،

وبناء على عرض النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

**مادة أولى**

ووفق على اتفاق ثقافي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقع بمدينة بيروت بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٥م والمرافقة نصوصه لهذا المرسوم.

**مادة ثانية**

على الوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا المرسوم وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر بيان في: ٤ ذو الحجة ١٤١٦هـ

الموافق: ٢٢ أبريل ١٩٩٦م

## اتفاق ثقافي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

رغبة من دولة الكويت والجمهورية اللبنانية المشار إليهما لاحقا بالطرفين – في تقوية روابط الصداقة والتعاون بينهما،

وإدراكا لأهمية التعاون بينهما في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية والفنية، فقد اتفقا على ما يلي:

### المادة الأولى

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين بلديهما في مختلف المجالات العلمية والتربوية والثقافية بجميع الوسائل الممكنة وبخاصة:

١ – دعم الصلات بين المؤسسات العلمية والثقافية والفنية القائمة في بلديهما.

٢ – تشجيع تنظيم المعارض (المتعلقة بالمؤسسات الواردة في ١) والمحاضرات وإقامة الندوات العلمية والثقافية في بلد الطرف الآخر.

٣ – تبادل الأساتذة للتدريس في مختلف مراحل التعليم العالي ودعوة العلماء والباحثين والمفكرين.

٤ – تبادل النتاج الفكري في كلا البلدين.

### المادة الثانية

يشجع كل من الطرفين على تقديم كافة التسهيلات الممكنة لكل ما من شأنه زيادة تفهم ثقافة البلد الآخر وفنه عن طريق:

١ – الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية والفنية التي تعقد في كلا البلدين رغبة في زيادة التعاون بين رجال العلم والفكر والفن.

٢ – تنظيم رحلات جماعية متبادلة للأساتذة والطلاب، وتيسير تبادل الزيارات بين المنظمات العاملة في المجالين الثقافي والعلمي.

٣ - العمل على تنسيق ودعم التعاون الثقافي العربي والدولي وبخاصة في المنظمات ذات العلاقة.

**المادة الثالثة**

يتبادل الطرفان الأفلام العلمية والتربوية والنشرات التي تصدر عن المؤسسات العلمية في كل منهما.

**المادة الرابعة**

يشجع الطرفان على إقامة مهرجانات فنية في البلد الآخر، كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية.

**المادة الخامسة**

يشجع الطرفان على تبادل البرامج والمناهج الخاصة بالتعليم الجامعي والتعليم العالي في كلا البلدين.

**المادة السادسة**

تتم معادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات الطرفين العلمية بموجب اتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض مع مراعاة تشريعات كل من البلدين.

**المادة السابعة**

١ - يتفق الطرفان على تقديم منح دراسية كل عام في مختلف مراحل التعليم الجامعي والتعليم العالي في جامعاتها الرسمية، وذلك وفق نسب وشروط تحدد سنويا من قبل المراجع المختصة في ضوء القوانين والأنظمة النافذة.

٢ - يقدم كل من الطرفين جميع التسهيلات الممكنة بما فيها منح التأشيرات

لطلاب البلد الآخر الذين يرغبون في الدراسة على نفقتهم الخاصة وذلك وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة في كلا البلدين.

**المادة الثامنة**

يشجع الطرفان على تضمين المناهج الدراسية لدى كل منهما ما يضمن التعرف إلى تاريخ وجغرافية البلد الآخر.

**المادة التاسعة**

يشجع الطرفان على عقد دورات ومؤتمرات للأساتذة والمعلمين ليقفوا فيها على تطور بلديهما وليتدارسوا القضايا التربوية والتعليمية.

**المادة العاشرة**

يتعاون الطرفان من الناحية الثقافية في مجالات الإذاعة والتلفزة، فيشجعان على تبادل الأفلام السينمائية والتلفزيونية الثقافية، والعلمية والتربوية والوثائقية التي ينتجها كل منهما، كما يشجعان على تبادل الخبرة وعلى إقامة إنتاج مشترك في ميدان التلفزيون.

**المادة الحادية عشرة**

يتم وضع برامج تنفيذية دورية لتنفيذ هذا الاتفاق من قبل لجنة مشتركة من البلدين.

**المادة الثانية عشرة**

فيما لم يرد فيه نص في هذا الاتفاق تسري القوانين والأنظمة الداخلية المعمول بها في كلا البلدين.

المادة الثالثة عشرة

يبرم هذا الاتفاق وفقا للأصول الدستورية في كل من البلدين ويدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الإبرام.

المادة الرابعة عشرة

يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا على التوالي للمدة نفسها ما لم يخطر أحد الطرفين خطيا الطرف الآخر برغبته في تعديله أو إنهاء العمل به قبل انتهاء مدته بستة أشهر على الأقل.

حرر في بيروت بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٩٥م من نسختين أصليتين يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها:

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

وزير الاقتصاد والتجارة

الأستاذ ميشال إده

عن حكومة دولة الكويت

وزير التجارة والصناعة

ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الشيخ سعود ناصر السعود الصباح

## قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢م
## بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية
## لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال

بعد الاطلاع على الدستور،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

**المادة الأولى**

ووفق على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال، والموقعة في الكويت بتاريخ السادس والعشرين من شهر شوال ١٤٢١هـ الموافق ليوم الحادي والعشرين من شهر يناير ٢٠٠١م، والمرافقة نصوصها لهذا القانون.

**المادة الثانية**

على الوزراء كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٢١ ذو القعدة ١٤٢٢هـ

الموافق: ٣ فبراير ٢٠٠٢م

## مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون بالموافقة على اتفاقية

بين دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال

رغبة في تعزيز العلاقات المتبادلة بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية، فقد وقعت في الكويت بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠١م اتفاقية بين الدولتين بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال.

وقد تناولت المادة رقم (١) بيان نطاق تطبيق هذه الاتفاقية، وبينت المادة رقم (٢) الضرائب المشمولة بالاتفاقية بالنسبة للكويت والجمهورية اللبنانية، وأشارت المواد أرقام (٣ و٤ و٥) إلى تعاريف لبعض العبارات الواردة فيها. ونظمت المواد من (٦-٢٣) بصورة مفصلة كيفية تجنب الازدواج الضريبي بالنسبة لأنواع الدخل المختلفة ورأس المال بما يحقق إعفاءات وتخفيضات ضريبية للاستثمار. ونصت المواد أرقام (٢٤ و ٢٥ و ٢٦) على الأحكام الخاصة بأسلوب تجنب الازدواج الضريبي في أي من الدولتين، وبينت المادة رقم (٢٧) ضرورة تبادل المعلومات بين الدولتين كلما كان ذلك ضروريا لتنفيذ أحكام الاتفاقية، أو القوانين المحلية للدولتين فيما يتعلق بالضرائب المشمولة في الاتفاقية طالما أن تلك الضرائب ليست مخالفة للاتفاقية. كما احتوت المادة رقم (٢٨) بعض الأحكام المتنوعة، وأكدت المادة رقم (٢٩) على أن أحكام الاتفاقية لن تؤثر على الامتيازات الضريبية الممنوحة لأعضاء بعثة دبلوماسية أو هيئة قنصلية أو منظمة دولية بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي، أو بمقتضى

أحكام اتفاقيات خاصة، ونظمت المادتان رقمي (٣٠ و ٣١) أحكام نفاذ الاتفاقية ومدتها وكيفية إنهائها.

ومن حيث إن المادة رقم (٣٠) من الاتفاقية قد أخضعتها للتصديق عليها، ولما كان ذلك وكانت تلك الاتفاقية تحقق مصلحة الطرفين ولا تتعارض مع التزامات دولة الكويت في المجالين العربي والدولي.

ومن حيث إن الجهة المختصة – وزارة المالية – قد وقعت الاتفاقية وطالبت وزارة الخارجية اتخاذ إجراءات التصديق عليها، كما طلبت وزارة الخارجية إعداد الأداة القانونية التي تلزم لنفاذها.

ومن حيث إن هذه الاتفاقية تعتبر من الاتفاقيات الواردة بالفقرة الثانية من المادة رقم (٧٠) من الدستور، ومن ثم تكون الموافقة عليها بقانون طبقا لحكم هذه الفقرة.

## مرسوم رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٠
## بالموافقة على اتفاق تعاون إعلامي
## بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية اللبنانية

بعد الاطلاع على الدستور،

وبناء على عرض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي:

**مادة أولى**

الموافقة على اتفاق تعاون إعلامي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية اللبنانية والموقع في ٤ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ١٨/ ٥/ ٢٠١٠م والمرافقة نصوصه لهذا المرسوم.

**مادة ثانية**

على الوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ هذا المرسوم وعلى رئيس مجلس الوزراء إبلاغه إلى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

ناصر المحمد الأحمد الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. محمد صباح السالم الصباح

صدر بقصر بيان في: ٢٤ ذو الحجة ١٤٣١هـ

الموافق: ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠م

## اتفاق تعاون إعلامي بين حكومة دولة الكويت والجمهورية اللبنانية

إن حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية والمشار إليهما فيما بعد "بالطرفين".

وانطلاقا من العلاقات الأخوية التي تربط حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية، وتعزيزا للتعاون القائم بين المؤسسات الإعلامية في كلا البلدين، وإسهاما منهما في تطوير هذا التعاون، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

**المادة الأولى**

يشجع الطرفان كل ما من شأنه توسيع وتطوير التعاون في المجال الإعلامي في كلا البلدين.

**المادة الثانية**

يشجع الطرفان تبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية والمواد الإخبارية والأفلام الوثائقية التي تعكس الأحداث المهمة وأوجه النشاط في كلا البلدين ولاسيما في الأعياد والمناسبات الوطنية.

**المادة الثالثة**

يعمل الطرفان على تشجيع كل ما يسهم إعلاميا في تعزيز العلاقات بين البلدين

**المادة الرابعة**

يشجع الطرفان تبادل الزيارات والخبرات بين الإعلاميين والصحافيين في كلا البلدين وإقامة أسابيع إعلامية متبادلة.

**المادة الخامسة**

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال التوثيق الإعلامي والمعلوماتي والتعرف على تجربة البلدين في هذا المجال.

**المادة السادسة**

يعمل الطرفان على الاستفادة من خطط وبرامج التدريب الإعلامي في مجالات الإذاعة والتفزيون والهندسة والتلفزيون والصحافة والمعلومات، وينفذ ذلك من خلال اتفاقية خاصة بين الجهات المعنية في كلا البلدين.

**المادة السابعة**

يشجع الطرفان تبادل الخبرات والمعلومات في المجال الهندسي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الإرسال والاستوديوهات ووسائل تحسين البث.

**المادة الثامنة**

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما في المؤتمرات والأنشطة والتبادلات الدولية المتعلقة بالإعلام ويعطيان الأولوية للأنشطة التي تعقد في البلدين الشقيقين.

**المادة التاسعة**

يقدم الطرفان التسهيلات حسب الإمكانات المتوافرة إلى الفرق التلفزيونية والإذاعية للقيام بعمليات المونتاج وبث الرسائل الثنائية.

**المادة العاشرة**

يشجع الطرفان تبادل الإصدارات والمعلومات والأفلام الوثائقية والسياحية التي تعرف ببلد ومجتمع الطرفين ونشر الإنتاج الثقافي والإعلامي من خلال وسائل الإعلام.

المادة الحادية عشرة

يطلع الطرفان على تجاربهما في مجال الإعلام المرئي والمسموع إضافة إلى تبادل الخبرات بينهما والاستفادة من التشريعات التي تنظم هذا القطاع في كلا البلدين.

المادة الثانية عشرة

يكفل الطرفان حسب التشريعات المعمول بها في كلا البلدين، الحماية لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأعمال المشتركة والتي يتم تنفيذها في نطاق هذا الاتفاق.

المادة الثالثة عشرة

تشكل لجنة مشتركة بين الطرفين تضم قيادات الإعلام في البلدين، على أن تجتمع هذه اللجنة بالتبادل مرة كل ستة أشهر لمتابعة ما تحقق في المجالات المختلفة ورفع تقارير في هذا الخصوص إلى الوزيرين المختصين.

المادة الرابعة عشرة

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الإعلامي المبرم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية الموقع بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٧٢م.

المادة الخامسة عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر باستيفائه للمتطلبات الدستورية المنصوص عليها في قانونه الوطني واللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق.

المادة السادسة عشرة

يجوز مراجعة هذا الاتفاق أو تعديله بموافقة الطرفين وإدخال التعديلات اللازمة عليه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة.

يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات، ويجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يعلم أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عن نيته بعدم تجديده قبل ستة أشهر، على الأقل من تاريخ انتهائه.

حرر في بيروت يوم الثلاثاء بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ١٨ مايو (أيار) ٢٠١٠م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة دولة الكويت

د. محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

د. طارق متري

وزير الإعلام

## سيرة الكاتب

- **حمزة عليان - لبناني الجنسية**

- باحث وخبير في مراكز المعلومات الصحفية

- مواليد ١٠/ ٣/ ١٩٥٠م

- **سكرتير تحرير في جريدة القبس (١٥.٢م)**

- مدير مركز المعلومات والدراسات - جريدة القبس - منذ عام (١٩٧٦م) ومازال.

- **انتسب إلى الجامعة اللبنانية (علوم اجتماعية)- بيروت (١٩٧٦م) - وجامعة بيروت العربية (علوم سياسية -١٩٧٤م).**

- **تولى وظيفة مسؤول قسم المعلومات في المؤسسات الصحفية التالية:**

مجلة الحوادث (بيروت) ١٩٦٤-١٩٧٢م

مجلة الدستور (بيروت) ١٩٧٢ - ١٩٧٤م

جريدة السفير (بيروت) ١٩٧٤ - ١٩٧٦م

جريدة القبس (الكويت) ١٩٧٦ - ومازال

جريدة الخليج (الإمارات) ١٩٩٠م - (سبعة أشهر في أثناء الاحتلال العراقي للكويت).

- **أصدر الكتب التالية:**

١ - الماسونية - منشورات دار القبس للصحافة والنشر، (١٩٨٨م)

٢ - المياه.. أزمة وصراع - حوض الفرات ومشاهد الانفجار، عام (٢٠٠٠م)، دار أصدقاء الحرف ١٩٩٦م.

٣ - العلاقات الكويتية - اللبنانية (١٩٦٢ - ٢٠٠٠م) التشابه والقدر المشترك، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

٤ – ١٤ سنة من عمر القبس – إصدار دار القبس – ١٩٨٦م.

٥ – فهرس الصحافة العربية – إصدار دار سعاد الصباح للنشر ٢٠٠١م بالاشتراك مع الدكتور يوسف قزما خوري.

٦ – «وجوه من الكويت» الجزء الأول – دار أصدقاء الحرف – ٢٠٠٣م.

٧ – «وجوه من الكويت» الجزء الثاني – دار أصدقاء الحرف – ٢٠٠٨م.

٨ – «وجوه من الكويت» الجزء الثالث – ذات السلاسل – ٢٠١٢م.

٩ – «وجوه من الكويت» الجزء الرابع – دار سعاد الصباح – ٢٠١٤م.

١٠ – الكويت ولبنان بين جغرافيتين، ثمن المواقف والتميز – مركز البحوث والدراسات الكويتية – ٢٠١١م.

١١ – مسيرة العطاء.. تاريخ وحقائق – القبس – ١٩٧٢م – ٢٠١٠م.

١٢ – زمان الكويت الأول – مشاهد وذكريات – دار ذات السلاسل للطباعة والنشر – الكويت ٢٠١١م – الجزء الأول.

١٣ – زمان الكويت الأول – مشاهد وذكريات – دار ذات السلاسل للطباعة والنشر – الكويت ٢٠١٢ م – الجزء الثاني.

١٤ – اليهود في الكويت وقائع وأحداث – ذات السلاسل – ٢٠١٢م.

١٥ – ممنوع من النشر – تاريخ الرقابة في الكويت – دار ذات السلاسل – ٢٠١٣م.

١٦ – المسيحيون في الكويت – دار ذات السلاسل للطباعة والنشر – ٢٠١٤م.

● **شارك في إصدار موسوعتين:**

١ – موسوعة الثقافة الكويتية – دار سعاد الصباح – ١٩٩٧م.

٢ – موسوعة «أعلام الكويت – دار الحدث – ماضي الخميس.

● ساهم في:

١ - إصدار صحفة أسبوعية تحمل عنوان «قضايا وشخصيات منذ بداية عام ٢٠٠١م تتضمن رصداً لوجوه في الأحداث وتستعرض بالتحليل أهم قضية كويتية وخليجية وعربية مع مواد أخرى.

٢ - عمل ملف أسبوعي يحمل اسم قضايا القبس (١٩٨٨ - ١٩٨٩م).

٣ - نشر المقالات والتحقيقات والدراسات في صحيفة القبس وصحف عربية ومجلات كويتية.

٤ - القيام بعدة مهام صحفية خارجية، أبرزها تغطية قضية المياه في تركيا وسوريا والعراق.

٥ - إعداد برامج تلفزيون عربية ودولية، (باحثاً في الشؤون الخليجية).

٦ - وضع أول خطة متكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتأسيس مشروع ميكنة المعلومات بواسطة الكمبيوتر في صحيفة القبس وإصدار CD-Rom خاص بالقبس.

٧ - أتم دورات متخصصة في مجال الفهرسة والتوثيق وإدارة مراكز المعلومات وشارك بمعارض ومؤتمرات علمية في الكويت والخليج حول قضايا الصحافة والنشر الإلكتروني والمعلومات وتكنولوجيا الإتصالات.

٨ - نال تكريما من الملتقى الإعلامي مع ٤٧ صحفيا من الإعلاميين العرب الذين أمضوا ثلاثين عاما في الكويت تحت رعاية وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ / سلمان الحمود الصباح (٢٨/ ١٢/ ٢٠١٢م). وتكريماً من الكنيسة الإنجلية الكويتية ورعاة الكنائس في الكويت تقديراً لإصداره كتاب «المسيحيون في الكويت».

# المحتوى


استهلال ..... 7

الفصل الأول: التمثيل الدبلوماسي - سفراء الكويت لدى لبنان، 1962 -2016م. 11

الفصل الثاني: التمثيل الدبلوماسي - سفراء لبنان لدى الكويت، 1962 - 2016 م. 41

الفصل الثالث: الهجرة اللبنانية ... البدايات والدور ..... 73

الفصل الرابع : بناء السفارة اللبنانية في الكويت..... 121

الفصل الخامس: تاريخ من العلاقات السياسية المشتركة ..... 131

- أوجه التشابه والاختلاف ..... 133
- الأسرى والمعتقلون في البلدين ..... 148
- مؤازرة في وجه الاعتداءات ..... 149
- سقوط نظام صدام ..... 150
- اغتيال الحريري ووداع أمير الكويت..... 151
- حرب تموز (يوليو 2006م)..... 152
- تتويج العلاقات ..... 154

الفصل السادس: جوانب من علاقات الشراكة والمساعدات..... 173

- أوجه الدعم في التنمية والعطاءات ..... 175
- التبادل التجاري بين الاقتصاد والاستثمار، وقفات الشقيق ومجالات الدعم 195
- اتفاقات ثنائية - المصالح المشتركة ..... 204

- البعد الإنساني والخيري ..... 206
- مشروع نهر الليطاني عنوان للتعاون ..... 212

الفصل السابع: ..... 229

الكويتيون في قلب لبنان – السياحة والاستثمارات وتملك العقارات ..... 231

الاستثمارات الكويتية ..... 247

الفصل الثامن: العلاقات والثقافة واحتان غنيتان بالتنوع ..... 265

الفصل التاسع: اتفاقيات التعاون ..... 305

## التحليل والمعلومة الموثقة

صاحب القلم الرشيق في الصحافة والفكر العميق في القضايا المتشابكة يصدر كتابه الخامس عشر من وعن الكويت التي استطاع ان يجمع حبها مع حب بلده الجميل لبنان للدرجة التي لا يمكن التفريق بين ايهما الأقرب الى قلبه .

العنوان يحمل قراءة في تاريخ العلاقات الكويتية اللبنانية وفي الواقع تعدي مضمون هذا الكتاب الرصد الصحفي الى تحليل الذي يستند على معلومة الموثقة والرقم المعتمد والصورة الموضحة .

ولبنان استقر في قلوب مرتاديه من كويتنا منذ بداية الخمسينات من القرن المنصرم فكان جمالا وفكرا وقيما بل ومنطقا الى ابعد منه وهذا الكتاب الذي بين ايدينا تاريخ مشترك لخمسة عقود زاهرة بعطائها ورجالاتها ومشاعرها وحنينها فاضاف الاخ والأديب حمزة عليان مزيدا من المعلومات بل وعمقا الى الذاكرة .

سليمان ماجد الشاهين
وزير الدولة الكويتي للشؤون
الخارجية سابقاً

## وجه مضيء ذو مصداقية

ان يؤرخ الصحافي اللبناني المخضرم الاستاذ حمزة عليان للعلاقات اللبنانية الكويتية فلانه بلا شك الأقدر والأجدر والأعلم نظرا لسعة ثقافته وعمق رؤيته الى جانب حميميته للعلاقات بين الكويت ولبنان وحبه للبلدين الشقيقين .

والاستاذ حمزة عليان المتابع و الموثق والمؤرخ المتجرد والموضوعي لتطور هذه العلاقات نظرا لوجوده على ارض الكويت لأربعة عقود عمل بها ليس كصحافي موثوق فحسب وانما كمؤرخ بنهج المنهج العلمي في كتاباته العديدة ذات المصداقية العالية والأدب الرفيع الذي نشأ عليه في صحيفة القبس وسائر صحف العريقة التي عمل فيها .

كتابه هو كتاب تاريخ واجتماع وسياسة بالمعنى الواسع للكلمة مما يجعله سفيرا دائما للبنان على ارض أحبها و أحبته وجعلت منه وجها مضيئا لبلدين متشابهين .

د. خضر حلوة
سفير لبنان لدى الكويت